الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

تحت عنوان:

دور أدوات التمويل الاسلامي في تفعيل متطلبات الشمول المالي
"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة"

من اعداد الطالبة:
– بوسراج إيمان

تحت إشراف:
– د. بن ناصر آمال

السنة الجامعية 2022/ 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على التمويل الاسلامي و مختلف صيغه، التي يمكن من خلاله تحقيق الشمول المالي في الجزائر و ذلك بجذب عدد اكبر من شرائح المجتمع و مؤسساته، عن طريق استخدام صيغ و أدوات تمويلية متنوعة و مبتكرة تخضع لضوابط الشريعة الاسلامية، و لإثراء الاطار النظري فقد تم التطرق الى دراسة الشمول المالي في الجزائر، حيث كانت النتائج أضعف بكثير من المستويات العالمية، مما يعني عدم الوصول العديد من الأفراد للخدمات المالية، وبما أن التمويل الاسلامي يساعد في تحسين مؤشرات الشمول المالي، لاستقطاب فئات جديدة فقد تم التطرق الى شباك الصيرفة الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية فقد توصلت النتائج الى أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعي نحو التوجه الى توفير خدمات مالية اسلامية لاستقطاب كافة فئات المجتمع، من أجل تحسين الشمول المالي، حيث أنه شهد تطور ايجابي في حجم التمويلات الاسلامية.

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل الاسلامي، الشمول المالي، التمويل الاسلامي، مؤشرات الشمول المالي، G20.

Résumé :

Cette étude vise à identifier la finance islamique et ses différentes formes, à travers lesquelles l'inclusion financière peut être réalisée en Algérie en attirant un plus grand nombre de segments de la société et de ses institutions, grâce à l'utilisation de formules et d'outils de financement divers et innovants soumis aux contrôles de la loi islamique, et à enrichir le cadre théorique, l'étude de l'inclusion financière en Algérie a été abordée, où les résultats ont été beaucoup plus faibles que les niveaux mondiaux, ce qui signifie que de nombreuses personnes n'ont pas accès aux services financiers, y compris Les résultats ont révélé que la Banque de l'agriculture et du développement rural cherche à fournir des services financiers islamiques pour attirer tous les segments de la société, afin d'améliorer l'inclusion financière, car elle a connu une évolution positive pour les personnes qui ont contribué à épargner leur argent sur des comptes financiers islamiques.

Mots-clés : Formules de finance islamique, inclusion financière, finance islamique, indicateurs d'inclusion financière, . G20.

الشكر

بداية أشكر الله عز وجل الذي أكرمنا بنعمة الدين و العلم و النعم الأخرى، بأن سهل لي اتمام هذا العمل، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

و الشكر الجزيل إلى كل من مد يد المساعدة و لو بالكلمة الطيبية لانجاز هذا العمل المتواضع خاصة الأستاذة المشرفة: الدكتورة بن ناصر آمال فلها منا صادق الدعاء بموفور الصحة و العافية و العطاء المستمر

ونتقدم بالشكر أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا علينا طوال مدة دراستنا.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى التي كان دعائها سر نجاحي ، إلى أغلى ما أملك في الوجود " أمي "حفضها الله.

إلى رمز التضحية و العطاء و الاخلاص ومثل الأبوة السامي إلى النبع المتدفق بالحب و الحنان " أبي" حفضه الله.

إلى من شاركوني الأفراح والآلام طوال مشواري إلى من هم في قلبي وأنا في قلبهم "إخوتي الأعزاء" حفظهم الله .

وإلى كل الأحباء والأصدقاء .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
مقدمة	أ
الفصل الأول:عموميات حول أدوات التمويل الاسلامي	
تمهيد	**1**
المبحث الأول: ماهية التمويل الاسلامي	**2**
المطلب الأول: مفهوم التمويل الاسلامي	**2**
المطاب الثاني: أهداف و اهمية التمويل الاسلامي	**5**
المطلب الثالث: قواعد ومبادئ التمويل الاسلامي	**7**
المطلب الرابع: أنواع التمويل الاسلامي	**11**
المبحث الثاني: صيغ التمويل الاسلامي (الأسس الشرعية)	**11**
المطلب الأول: الصيغ المستندة على المشاركات	**13**
المطلب الثاني: الصيغ المستندة على فقه البيوع	**22**
المطلب الثالث: الصيغ المستندة على الاقراض	**29**
المطلب الرابع: الصيغ المستندة على البر و الإحسان	**30**
خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني: أساسيات حول الشمول المالي	

تمهيد	**34**
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي	**35**
المطلب الأول: نشأة و تطور الشمول المالي	**35**
المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي	**37**
المطلب الثالث: أهداف و أهمية الشمول المالي	**40**
المطلب الرابع: أبعاد الشمول المالي	**42**
المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي	**45**
المطلب الأول: مؤشر العمق المالي	**45**
المطلب الثاني: مؤشر الاتاحة المالية	**46**
المطلب الثالث: مؤشر الاستخدام المالي	**47**
المطلب الرابع: متطلبات تعزيز الشمول المالي	**48**
خلاصة الفصل	**52**
الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر وكيفية مساهمة أدوات التمويل الاسلامي في دعمه في بنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة"	
تمهيد	**53**
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر	**54**
المطلب الأول: الخدمات المالية الاسلامية في البنوك الاسلامية الجزائرية	**54**
المطلب الثاني: استراتيجية تطوير التمويل الاسلامي في الجزائر	**61**
المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	**63**
المبحث الثاني: مساهمة أدوات التمويل الاسلامي في تفعيل متطلبات الشمول المالي ببنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة"	**73**
المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك	**73**
المطلب الثاني: الخدمات المالية الاسلامية المقدمة من البنك محل الدراسة	**83**
المطلب الثالث: كيفية مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير مؤشرات الشمول المالي	**91**

خلاصة الفصل	**97**
الخاتمة	**98**
قائمة المراجع	**103**
الملاحق	

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	نشأة وتطور استخدام مصطلح الشمول المالي	35
02	الأبعاد الرئيسة للشمول المالي ومؤشرات قياسها	43
03	مؤشرات العمق المالي	45
04	التمويلات و الخدمات المالية الاسلامية المقدمة من بنك البركة	55
05	التمويلات و الخدمات المالية الاسلامية المقدمة من بنك السلام	56
06	الخدمات المالية الاسلامية المتوفرة في النوافذ الاسلامية	58
07	07: اجمالي أصول التمويل الاسلامي في العالم لسنة 2022	60
08	نسبة عرض النقود M2 بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الاجماليGDP	64
09	تطور عدد فروع البنوك لكل 100ألف بالغ في الجزائر	65
10	تتطور عدد ماكنات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر	66
11	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية للأفراد البالغين فوق 15سنة في الجزائر	67
12	نسبة الادخار في المؤسسات المالية للبالغين فوق 15 سنة في الجزائر	68
13	نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية للأفراد البالغين فوق 15 سنة في الجزائر	69
14	نسبة ملكية بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم للأفراد البالغين فوق 15 سنة	70
15	نسبة استخدام الحسابات المالية في تلقي الأجور و دفع الفواتير	72
16	فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) وكالة قالمة	91
17	ملكية الحسابات المصرفية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	92
18	نسبة التغطية لملكية الحسابات المصرفية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	93
19	تطور حجم التمويلات المالية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	94
20	وضعية البطاقات المصرفية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة"	96

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	صيغ التمويل الاسلامي	12
02	مراحل عملية المضاربة	15
03	مراحل عملية المشاركة	18
04	مراحل عملية المرابحة	24
05	الخدمات المالية للأفراد	37
06	العناصر الرئيسية لاستراتيجية الشمول المالي	41
07	توزيع أصول التمويل الاسلامي حسب معطيات الجدول السابق	60
08	نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية للأفراد البالغين فوق 15سنة في الجزائر	67
09	نسبة الادخار في المؤسسات المالية للبالغين فوق 15 سنة في الجزائر	68
10	نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية للأفراد البالغين فوق 15 سنة في الجزائر	69
11	نسبة ملكية بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم للأفراد البالغين فوق 15 سنة في الجزائر	71
12	نسبة استخدام الحسابات المالية في تلقي الأجور و دفع الفواتير	72
13	تطور حجم التمويلات المالية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	94

المقدمة العامة

تمهيد:

على مدى عقود من الزمن ولأسباب عديدة لم تجد الدول الإسلامية أي مهرب من التعامل وفق نظام تقليدي قائم على الفائدة يعتمد في نشاطه على الإقراض والاقتراض مقابل فائدة محددة سلفا الأمر الذي خلق نوعا من التناقض بين ما يتطلبه ،واقع الاقتصاد والتنمية وما تمليه المعتقدات الدينية على المجتمع. في ظل المعوقات المتلاحقة للنظام التقليدي ، وما انعكست عليه الأزمة المالية في عام 2008 هو أكبر دليل على هشاشة الأخير الذي خلق فجوة بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي ، وبالتالي وجهت ضربة قاتلة إلى التمويل القائم على الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي ، حيث أدى انتشار تداعيات هذه الأزمة إلى الإطاحة بالاقتصادات الكبرى في العالم، وأقدم البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن مراقب المشهد الاقتصادي يرى أن المؤسسات المالية الإسلامية تأثرت بهذه الأزمة بشكل طفيف ، مما أدى إلى إبراز مزايا هذا النظام ومدى قدرته على تجنب الأزمات المالية ، وهو ما يراه كثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمالية على أنه قد يكون هناك فائدة كفاءته وما تحمله من حلول للآثار السلبية التي أصابت النظام الرأسمالي.

ومن هنا برز التمويل الإسلامي كأحد المواضيع الهامة التي تحتل مكانة لا يستهان بها في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، والذي استمد جذوره بداية من عهد النبي صلى الله وعليه وسلم بلوغا إلى العصر الحديث، وواصل مسيرته بنجاح من خلال ابتكار صيغ وأدوات من شأنها ترسيخ الثقة وتشجيع مختلف الأطراف ذات المصلحة بالتعامل وفق هذه الصيغ التي بدورها تختلف باختلاف نوع النشاط والمتعاملين.

لقد أصبح الشمول المالي محط اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الرقابية بسبب العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي من جهة ، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. من الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي، كما يعزز الشمول المالي من فرص المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات ، وبالتالي تقنين القنوات غير الرسمية،و التركيز على مجموعات محددة من ناحية أخرى ، مثل النساء والشباب ، والوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجهم في القطاع المالي الرسمي من خلال تزويدهم بالخدمات المالية المناسبة. إضافة إلى الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة بما يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، و بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

من أجل فهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى استبعاد العديد من شرائح المجتمعات الإسلامية للاستفادة من مختلف التمويلات ، بما في ذلك المعتقدات الدينية والثقافية ، كان على صانعي السياسات المالية والاقتصادية تصميم العديد من القوانين والضوابط التي من شأنها أن تقلل من الآثار السلبية المالية. الإقصاء وزيادة الاستفادة أكثر من الخدمات المالية ، ومن ثم تشجيع الوصول إلى الشمول المالي الذي يساهم بشكل أو بآخر في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية والعمل على تحسين المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع ، ولا سيما الفقراء والأفراد. الفئات ذات الدخل المنخفض ، لذلك ازداد الاهتمام الدولي بتحقيق متطلبات الشمول المالي من خلال خلق التزام واسع من جانب السلطات الرسمية (الحكومية) ، وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تعزيز وتسهيل الوصول إلى واستخدام لجميع شرائح المجتمع خدمات ومنتجات مالية متنوعة ومبتكرة بأقل التكاليف.

اشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف تساهم أدوات التمويل الاسلامي في تفعيل متطلبات الشمول المالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة قالمة؟

التساؤلات الفرعية:

- هل يساعد التمويل الاسلامي بمختلف صيغه على زيادة مؤشرات الاستخدام المالي ؟
- هل تسعى الجزائر لتبني التمويلات الاسلامية من أجل تعزيز متطلبات الشمول المالي.؟
- هل تمتلك الجزائر البيئة المناسبة لإرساء متطلبات الشمول المالي؟
- ما هي تجربة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة في اعتماد صيغ التمويل الاسلامي للوصول الى الشمول المالي؟

الفرضيات:

قصد الاجابة على التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يساعد التمويل الاسلامي بمختلف صيغه على زيادة مؤشرات الاستخدام المالي.
- ✓ تتجه الجزائر نحو تبني التمويلات الاسلامية من خلال فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية من أجل تعزيز الشمول المالي.
- ✓ تتوفر ببيئة الصناعة المالية والمصرفية في الجزائر العوامل الأساسية للشمول المالي.

✓ ان حداثة تطبيق أدوات التمويل الاسلامي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة أدى لضعف مساهمتها في دعم متطلبات الشمول المالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر.
- معرفة أهم أدوات التمويل الاسلامي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و أهم الاجراءات الحصول عليها.
- ابراز دور التمويل الاسلامي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أجل تحقيق متطلبات الشمول المالي.

منهج الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة و اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و هدا لضرورة فرضتها طبيعة الدراسة حيث تم استخدامه من خلال جمع المعلومات من مصادرها الأولية و الثانوية ثم تلخيصها و تحليلها و استخراج النتائج حيث تم التطرق الى تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر، ثم تسليط الضوء على مساهمة التمويل الاسلامي في تطوير الشمول المالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أدوات الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات المتمثلة في البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة للإلمام بالجانب النظري، كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على المواقع الرسمية للبنوك الجزائرية و الموقع الرسمي للبنك الدولي، وأيضا تم الاعتماد على برنامج Excel لتفريغ البيانات و عرضها.

الدراسات السابقة:

رغم قلة الدراسات التي تطرقت الى موضوع هذه الدراسة –بحسب علم الباحثة–، فسنقوم بسرد أهم الدراسات التي تم العثور عليها كما يلي:

دراسة كل من لمحمد طرشي و رضوان أنساعد و عمر عبو، الموسومة ب "**متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**"، عرضت هذه الدراسة كمقال في مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال المجلد01، العدد01، 2019،وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو الاجابة عن الاشكالية التالية: ماهي أهم المتطلبات لتحقيق الشمول المالي في الجزائر؟ و قد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من الآليات التي من شأنها تساعد على تحقيق الشمول المالي في الجزائر من بينها تطوير البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، و الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في المعاملات المالية.

دراسة كل من : صليحة فلاق ، نادية سوداني ،و حمدي معمر و الموسومة ب"**تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، عرضت هذه الدراسة كمقال في مجلة المعيار، الجزائر، المجلد12، العدد01، 2021، وقد كان الهدف من هذه الدراسة توضيح أهمية تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث تتوافق مع قيم وثقافة المجتمع الجزائري، ولقد توصلت هذه الدراسة الى أن الجزائر تعتبر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة الاقصاء المالي، لذا تبذل الحكومة الجزائرية مجهودات معتبرة من أجل تعزيز ركائز الشمول المالي، وفي هذا الإطار قامت بخطوات جادة لتفعيل الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز دورها، من خلال إصدار النظام 20/02 الذي أتاح للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية، مما سيسمح بنشر الثقافة المالية وتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات المالية خاصة الفئات المهمشة والميسورة الدخل الأمر الذي يساهم في نشر الشمول المالي.

دراسة كل من حنان دريد ، الطاوس غريب الموسومة ب "**دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة و بنك السلام الجزائر**"، عرضت هذه الدراسة كمقال في مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد السابع، العدد01، 2021، وقد كان الهدف من هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة التمويل الاسلامي في ايجاد الحلول لتعزيز شمول مالي قائم على تقديم منتجات وخدمات مالية أفضل لمختلف شرائح المجتمع؟ ، و قد توصلت الدراسة الى أن التمويل الاسلامي يعد من أهم الآليات المناسبة لايجاد حلول من شأنها اتاحة الخدمات و المنتجات المالية، وتسهيل الوصول اليها و استخدامها، و من ثم خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات، ولعل أهمها ضرورة تعزيز التثقيف المالي و كذلك مواكبة التكنولوجيا المالية.

ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسة السابقة:

يمكن تحديد جوانب الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في ما يلي:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بحداثة موضوعها الموسوم بدور أدوات التمويل الاسلامي في تفعيل متطلبات الشمول المالي، حيث تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في اتخاذ بنك الفلاحة و التنمية الريفية كدراسة حالة، و هو ما يسمح لنا بدراسة أدوات التمويل الاسلامي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كيفية مساهمة هذه الأدوات في دعم الشمول المالي.

هيكل الدراسة:

لمعالجة اشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات تم تقسيمها الى مقدمة عامة، خاتمة عامة و ثلاث فصول ينفرد كل فصل بتمهيد و خلاصة.

يتضمن الفصل الاول و الموسوم ب:" **عموميات حول أدوات التمويل الاسلامي**" مبحثين:

المبحث الأول جاء بعنوان **ماهية التمويل الاسلامي** .

اما المبحث الثاني كان بعنوان **صيغ التمويل الاسلامي**.

في حين يتضمن الفصل الثاني و الموسوم ب **أساسيات حول الشمول المالي** ، مبحثين:

المبحث الأول بعنوان **ماهية الشمول المالي**.

و المبحث الثاني **مؤشرات الشمول المالي**.

و أخيرا تم تناول الدراسة التطبيقية في الفصل الثالث و الذي جاء بعنوان: **واقع الشمول المالي في الجزائر، و كيفية مساهمة أدوات التمويل الاسلامي في دعمه ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة قالمة.**

حيث تضمن هدا الأخير مبحثين:

المبحث الأول، **واقع الشمول المالي في الجزائر**.

اما المبحث الثاني : **كيفية مساهمة التمويل الاسلامي في تطوير مؤشرات الشمول المالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.**

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي تمت مواجهتها في هذه الدراسة ما يلي:

- ضيق وقت الدراسة.
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال، مما أدى الى صعوبة الدراسة التطبيقية في جمع المعلومات.
- نقص في المراجع.

الفصل الأول:
عموميات حول أدوات التمويل الاسلامي

تمهيد:

يعتبر التمويل الإسلامي أساس النظام الاقتصادي الحديث فهو نظام تمويل يتبع الشريعة الإسلامية ،على عكس التمويل التقليدي القائم على الفائدة، كما أن أغلبية شعوب العالم الإسلامي يؤمنون بتحريم الربا وعليه يقعون في حرج كبير في التعامل مع المؤسسات المالية التجارية نظراً لاعتمادها على النظام الربوي، ليأتي نظام التمويل الإسلامي كبديل أو منافس للنظام التقليدي من خلال التوجه للمالية الإسلامية على أساس التشارك في توزيع العوائد والأرباح وتحمل الخسائر و تحقيق العدالة ، وذلك بالاعتماد على صيغ وأدوات ومنتجات مالية مبتكرة في القطاع المصرفي خصوصا وفق الضوابط الشريعة الإسلامية. وذلك لاستفادة فئة كبيرة من المجتمع خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أصحاب المهن و الحرف التقليدية و الأفراد ذوي الدخل المحدود في الحصول على الخدمات المالية ومحاولة الوصول إلى الشمولية المالية بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل الى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية التمويل الاسلامي.

و المبحث الثاني: صيغ التمويل الاسلامي.

المبحث الأول: ماهية التمويل الاسلامي:

تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الأساسية من وظائف المؤسسة ، فعملية التمويل لها دور كبير في القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته و مؤسساته وذلك باستخدام الأموال الازمة للقيام بعملية الاستثمار و تحقيق التنمية و دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، مما أدى الى تطور مفهومه بشكل أوسع ، ولهاذا سنحاول في هذا المبحث التعرض لمفهوم التمويل أولا ، ثم نتطرق للتمويل الاسلامي الذي يعتبر محور الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الاسلامي

التمويل في الأساس مأخوذ من المال، والمال في الاصطلاح الشرعي أعم من النقود أو الذهب والفضة ويشمل الأشياء التي يجوز الانتفاع بها، ولها قيمة لدى الناس.

1.مفهوم التمويل: يمكن التطرق لمفهوم التمويل من الناحية اللغوية و الاصطلاحية

1.1.مفهوم التمويل لغة: التمويل مصدر مال وموَّل. والتمول: اتخاذ المال، يقال: تمول فلان مالا إذا اتخذ قنية ، وتموَّل اتخذ مالا وموَّله غيره.[1]

جاء في قاموس المحيط مُلتَ، مالُ وملت وتمولت: كثر مالك وملته (بالضم) أعطيته المال؛ بمعنى أن التموَّل (كسب المال) وتموَّلت كثر مالك . فالتمويل هو: إنفاق المال، وأموله تمويلا: أي أزوده بالمال.[2]

2.1.مفهوم التمويل اصطلاحا: هناك عدة تعاريف للتمويل نذكر منها ما يلي:

يعرف التمويل بأنه:" الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، و استخدامها و استغلالها الاستغلال الأمثل".[3]

كما يعرف على أنه:" توفير المبالغ النقدية لدفع و تطوير مشروع عام وخاص".[4]

و يعرف أيضا على أنه:" الامداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة اليها".[5]

كما يعرف على أنه:" مختلف الاجراءات و الوسائل التي تمكن الفرد أو منشأة الأعمال و الدولة من الحصول على الاموال الازمة لتمويل نشاطاتها الانتاجية و غير الانتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية".[6]

---

[1] حازم يوسف أبو ضيف عبد العال، **التمويل بالدين والفائدة بين الفقه الإسلامي والاقتصاد التقليدي (الأحكام الفقهية والبدائل الشرعية)**، مقالة في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ، مصر، ص341.

[2] ميلود زيد الخير، **ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع .. ورهانات المستقبل، جامعة عمار ثليجي بالاغواط.، الجزائر، 20 فيفري2011،ص1.

[3] محمد غياث شيخة، **التمويل: المبادئ– السياسات– التوجيهات الحديثة**، بدون دار النشر ، 2022، ص12.

[4] هيثم محمد زغبي، **الادارة و التحليل**، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2000، ص106.

[5] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002،ص21

[6] مايح شبيب الشمري، **التمويل الدولي أسس نظرية و أساليب تحليلية**، دار الضياء للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، بغداد، 2015، ص20.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل هو عملية توفير الأموال أو الموارد المالية لدعم الأنشطة التجارية أو الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الأرباح، كما يعتبر التمويل أحد الجوانب الرئيسية لإدارة الأعمال والاقتصاد، حيث يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنمية المستدامة للمؤسسات والاقتصادات.

2. مفهوم التمويل الاسلامي

هناك عدة تعاريف للتمويل الاسلامي ندكر منها مايلي:

التمويل الاسلامي هو:" تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها، إلى شخص آخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية".1

و يعرف أيضاً بأنه: "مال يقدم ليكون حصة مشاركة برأس المال، أو أنه قيام مباشر بشراء سلعة لتباع للآمر بالشراء".2

و هناك من عرف التمويل الاسلامي على أنه: "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين، من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ، و مدى مساهمته في رأس المال و اتخاذ القرار الاداري و الاستثماري".3

كما يعرف أنه: "تقديم تمويل عيني أو نقدي يقدم الى المنشآت المختلفة، بالصيغ التي تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الاسلامية و وفق معايير وضوابط شرعية و فنية، لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".4

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل الاسلامي هو توفير الموارد المالية الازمة لأي نشاط اقتصادي، يقدم على أساس مشروع استثماري معين قائم على مبدأ الربح، وذلك من خلال صيغ تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الاسلامية.

3.خصائص التمويل الاسلامي:

يمتلك التمويل الاسلامي خصائص و سمات و أساليب تتسم بالتعدد و التنوع وفقا لأوامر الله لأن نظرة الاسلام الى المال هي أن المال هو في الاساس مال الله، على عكس التمويل التقليدي الذي يتسم بالمحدودية،

---

[1] منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي**، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، الطبعة الثالثة، جدة، 2004، ص 12.
متوفر على الرابط الآتي: https://www.noorbook.com. تاريخ الاطلاع 2023/04/05.

[2] عبد الرحمان قتيبة العاني، **التمويل و وظائفه في البنوك الاسلامية و التجارية دراسة مقارنة**، دار النفائس للنشر و التوزيع، طبعة الأولى، الاردن، 2013، ص56.

[3] فؤاد عبد اللطيف السرطاوي ، **التمويل الاسلامي و دور القطاع الخاص**، دار المسيرة، عمان، طبعة الأولى ، 1999،ص97.

[4] محمد البلتاجي، **المصارف الاسلامية(النظرية– التطبيق– التحديات)**، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2012،ص146.

المحصورة بين القرض بفائدة و الحساب الجاري المدين، و خصم الاوراق التجارية، ومن أهم خصائص التمويل الاسلامي مايلي:

- أساليب التمويل الاسلامي لا تتضمن أدنى شبهة الربا أخذًا و عطاءًا، باعتبارها مستندة من الصيغة أو القاعدة الاسلامية، فهي أساليب بديلة للنظام التقليدي الربوي.[1] و لقوله تعالى: **{و أَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِبَا}** سورة البقرة الآية 274.
- التمويل الاسلامي مرتبط بالجانب الحقيقي للاقتصاد: لا يرتكز التمويل الاسلامي على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، و إنما أيضا يعطي أولوية دراسة جدوى المشروع الاستثماري و الاقتصادي ، كما أنه يعتمد على الدورة الانتاجية للسلع و الخدمات.[2]
- التملك هو أساس الربح في جميع أنواع التمويل الاسلامي، حيث أن جميع العقود التمويلية الاسلامية تقوم على أساس التملك التام و الحقيقي، سواء كان سلعة أو خدمة، أو أصل انتاجي ينتج عنه سلعة أو خدمة ما، ففي تمويل البيع يستحق الربح او الزيادة في ثمن الآجل بسبب تملك العين، و في الاجارة يستحق المؤجر الأجرة بملكه للعين المؤجرة و منافعها، ذلك في التمويل بالمشاركة بالخسارة والربح، الجهة الممولة هو المالك لمال المضاربة أو حصته من مال الشركة أو لأصل ثابت المنتج، فيستحق الربح بملكه.[3]
- اعتماد السوق آلية لتحقيق العائد: تتحدد عوائد التمويل في السوق من خلال القيمة المضافة و هي المنافع الاضافية التي تولدها التمويلات، فاعتماد السوق في تحديد عوائد التمويل يستند على مبدأين أساسين في النظام المالي الاقتصادي الاسلامي و هما الملكية الفردية و حرية التعاقد حيث:
  - ✓ الملكية الفردية تؤكدها النصوص القرآنية العديدة التي تنسي الأموال لأصحابها و تمنع الاعتداء عليها.
  - ✓ أما مبدأ حرية التعاقد فيستند إلى أصل عريض في النظام الاقتصادي الاسلامي و هو أن الناس مسلطون على أموالهم ، يفعلون بها ما يشاءون ليس لأحد أن يلزمهم بغير ما يرغبون[4] لقوله تعالى:**{ يَا أَيُهَا الذِّينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالعُقُودِ}** سورة التوبة الآية1.

---

[1] خديجة خالدي، **خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة لجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة بلقايد، تلمسان، جانفي 2009 ،ص159.

[2] محمد، قويدري، فاطمة الزهراء سبع، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبّق في الاقتصاد الإسلامي**، مجلّة العلوم الإسلاميّة والحضارة جامعة عمار ثليجي، مركز البحث في العلوم الاسلامية و الحضارة، الأغواط، الجزائر ، ، العدد الخامس ،2017، ص70.

[3] حسام الدين ابراهيم،Doğan Delil GÜLTEKİN ،**التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية: المرابحة نموذجا**)،مقالة في كلية كاربوك للعلوم الاسلامية، الجامعة الاسلامية العالمية، ماليزيا، مجلة (ILAHIYAT)، 2021.12.31، ص67.

[4] منذر قحف، **أساسيات التمويل الاسلامي**، كلية الدراسات الحديثة ، جامعة حمد بن خليفة، بدون دار النشر، الدوحة، قطر، 2013، ص ص108-109.متوفر على الرابط التالي:https://platform.almanhal.com/Files/1/21383 .

- يتميز التمويل الاسلامي بالالتزام الاخلاقي و تحقيق العدالة الاجتماعية بين طرفي المعاملة، حيث أنه لا يقدم أي خدمة من الخدمات تكون محرمة و الابتعاد عن كل ماله صلة بالحرام، كما أن العدالة هي أساس توازن الكون فالإسلام حرم الظلم بين العباد و أمر بالعدل لقوله تعالى:**{ إِنَ اللهَ يَأمُرُ بِالعَدلِ}**سورة الأنفال الآية 90، بحيث يحصل كل طرف على حقه و ان المقرض له رأس ماله فقط، وأن المقترض عليه أن يرد ما أخذه دون زيادة و هذا ما ليس فيه ظلم للطرفين[1]، لقوله تعالى:**{يَا ايُّهَا اللَّذِينَ آمَنُوْا اتَّقُوْا الله وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ان كُنْتُمْ مُؤْمِنِيْنْ، فَإن لَمْ تَفْعَلُوا فأذنوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَ رَسُولِه وَ اِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَ لاَ تُظْلَمُونَ}**سورة البقرة الآية 276-278.

والتمويل الاسلامي ليس للمسلمين فحسب بل هو للعالم أجمع قال تعالى:

{وَ مَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينْ}سورة الانبياء الآية 106. وهذا يعني أمام علماء الاقتصاد الاسلاميين مسؤولية كبيرة في ابلاغ هذه الرسالة و المساهمة في تحقيق الرخاء ، و الاستقرار للاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: أهداف و أهمية التمويل الاسلامي:

تتمثل أهداف و أهمية التمويل الإسلامي في ما يلي:

1. أهداف التمويل الاسلامي:

قامت الشريعة الاسلامية بوضع أسس و مبادئ التمويل الاسلامي لتحقيق أهداف سامية، و التي تهدف جميعها الى توفير نظام تمويل يتماشى مع المبادئ الاسلامية ،و يعمل على تحقيق الفوائد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات التي يخدمها و تحقيق رغباتهم و حاجاتهم سواء كانت الرغبات و الحاجات على مستوى الأفراد أو المؤسسات، وقد لخص بعض الباحثين أهداف التمويل الاسلامي في ما يلي:[2]

- ايجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.
- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للمنشآت الكبرى، وهذا يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة أو لتمويل منشآت صغيرة تفيد المجتمع.
- تحقيق عوائد جديدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة، و هذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.
- تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. دعم الشمول المالي ووصول الفقراء للخدمات المالية: ففي حين يسعى التمويل التقليدي للربح دون مراعاة الفئات المحرومة والعاجزة عن الوصول للخدمات المالية ،بينما

[1] حسام الدين ابراهيم،Doğan Delil GÜLTEKIN، مرجع سبق ذكره، ص67

[2] صلاح بن فهد الشهلوب، **صناعة التمويل الاسلامي و دورها في التنمية**، بحث بجامعة الملك فهد للبترول و المعادن، 2007، ص ص3-4. متوفر على الرابط التالي: https://faculty.kfupm.edu.sa/IAS/shalhoob/research.htm

يوفر التمويل الاسلامي فرصا أكبر لتلك الفئات للحصول على تمويل رخيص أو بدون مقابل من خلال القروض الحسنة بدون عوائد للفقراء وصغار المنتجين والمزارعين .وتقديم التمويل لصغار الحرفيين والمنتجين واصحاب المؤسسات المصغرة وهذا بدوره يساهم في تحقيق شمول مالي وتغطية لتلك الفئات المحرومة من التمويل وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.[1]

2. أهمية التمويل الاسلامي:

تكمن أهمية التمويل الاسلامي في ما يلي:[2]

1.2بالنسبة للعملاء:

يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن

- **التمويل قصير الأجل:**

يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج لها العملاء لفترات محددة بدلا من الالتجاء الى زيادة رؤوس أموالهم، والا خال شركاء جدد معهم ومشاركتهم في الأرباح المحققة مثل شراء المواد الخام أو مستلزمات الانتاج، وشراء البضائع ....الخ .

- **التمويل متوسط الأجل :**

وذلك لتمويل شبه الأصول الثابتة كشراء عدد من الآلات صغيرة، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية ممثلة في إجراء عمر انتاجي للآلات .

- **التمويل طويل الأجل :**

وذلك لتمويل اقتناء الاصول الثابتة من آلات و معدات أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق و غيرها، و إنشاء مباني عند الانتاج.

2.2بالنسبة للبنك:

يعتبر التمويل للمصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات للبنك من خلال العوائد المحصلة لمقابلة للمصروفات أو تحقيق فوائد التعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس مال البنك.

3.2.بالنسبة للاقتصاد القومي:

يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وبما يعمل على دفع عجلة التنمية وسياسة الدولة، ويساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل القومي.

---

[1] عبد الكريم بوغزالة امحمد، **التمويل الاسلامي و النمو الاقتصادي(دراسة عينية من الدول بالفترة 2008–2020)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد05، العدد02، 2022، ص359.

[2] محمد محمود المكاوي، **أسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة و السيطرة** ،المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، مصر، 2008، ص ص74–75.

المطلب الثالث: قواعد و مبادئ التمويل الاسلامي

التمويل الإسلامي يستند إلى قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تتمثل في ما يلي:

1. قواعد التمويل الاسلامي

تتمثل قواعد التمويل الاسلامي في ما يلي:[1]

1.1. التملك:

في هذه القاعدة لاستحقاق الربح لا بد من التملك، فمن ملك شيئا يستحق الزيادات التي تحصل في ذلك الشيء فهذه الزيادات حق من حقوق المالك نتيجة لتملكه للأصول ، و قد تكون هذه الزيادات اما عوامل طبيعية مثال على ذلك الغنم و الابل، او بالجهد كزراعة قطعة أرض أو بعوامل العرض و الطلب في السوق. كما ان ما يحتمل الزيادة يحتمل النقص أيضاً كما يعرف في الفقه بقاعدة "الغنم بالغرم"، اي ان ما يتحمل الزيادة يتحمل النقص أيضا.

2.1الواقعية

تقوم الواقعية بالنسبة التمويل على قاعدين فرعيتان هما:

القاعدة الفرعية الأولى:

إن الشيء المملوك ينبغي أن يكون ما يعتمل بطبيعته الزيادة، فإذا لم يكن الشيء الملوك قابلا للزيادة بطبيعتها فلا يمكن أن يكون للمالك زيادة (ربح) في ملكه.

القاعدة الفرعية الثانية:

هي ربط ما يحصل عليه المالك بوجود زيادة حقيقية في الشيء الملوك فلو وجدت زيادة حقيقة استحق المالك زيادة فيما يملك وإن لم توجد زيادة أو وجد نقص لم يشمل فيها أو القصر عليه ماله المملوك له، فاستعمال الربح في التمويل الإسلامي يكون دائما ربح فعلي حقيقي أي ما يعمل فعلا على أرض الواقع، فالتمويل الإسلامي لا يقبل أي اعتراضات في حدوث الربح بل ينظر مباشرة إلى الربح الفعلي.

3.1.ربط التمويل بالسلع والخدمات:

ان كل عملية تمويلية لابد أن تمر من خلال السلع والخدمات سوآءا في إنتاجها كما في التمويل بالمشاركة والمضاربة، أم في تداولها (السلع والخدمات) كما في التمويل بالبيوع والإيجارات.

2. مبادئ التمويل الاسلامي:

لقد وضع الإسلام مبادئ عامة تحكم عمليات التمويل، وذلك حفاظا على إبقائه في الإطار الصحيح ولأداء وظيفته الأساسية وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

---

[1] عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الشرعية و الوضعية (النظام المصرفي، نظرية التمويل الاسلامي، البنوك الاسلامية)**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، 2013، ص ص238-239.

1.2. الضوابط الشرعية في المعاملات المالية:

أ.تحريم الربا :

يعرف الربا لغة على أنه: "الزيادة و النماء ربا الشيء يربوا ربوا و ربا زاد و نما".[1]

أما اصطلاحا: فالربا هو :"زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال".[2]

يعتبر تحريم الربا في الغالب على أنه السمة الجوهرية للنظام المالي الإسلامي، والربا هو الزيادة ويمكن تعريفه كالتالي: "الربا هو كل فائدة من قروض مشروطة بالعقد محسوبة سلفا على الأجل، دون أية علاقة بالنتائج النهائية للعملية الممولة".

فهناك آيات قرآنية عديدة تدل على ذلك لقوله تعالى:**{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَكُمْ تُفْلَحُونَ * وَاتَّقُوا النَّارَ الَتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ }**. سورة آل عمران الآية 130-131.

و يوجد نوعين من الربا ربا الفضل و ربا النسيئة:

- ✓ **ربا النسيئة:** و هو الزيادة في الثمن مقابل التأجيل في السداد.
- ✓ **ربا الفضل:** و هو الزيادة أثناء العمليات التجارية من البيع و الشراء.[3]

ب. تحريم الاكتناز:

الاكتناز عند الاقتصاديين هو حبس الثروة عن التداول، وتجمد المال وتعطيله عن وضيفته الأساسية في دخول دوره الإنتاج والاكتناز فقهيا هو منع الزكاة وقد جاء تحريم الاكتناز في قوله تعالى **{والذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ الله فَبَشِّرهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}**سورة التوبة الآية34.

لذلك يمكن استنتاج الحكمة من تحريم الاكتناز فيما يلي:

- ان حبس الأموال عن التداول يؤدي الى ندرتها في السوق وبالتالي يصبح لها ثمنا وتمنعا هو سعر الفائدة أي الربا المحرم في الإسلام.
- يؤدي الاكتناز الى إلغاء منفعة الادخار.
- إن اكتناز الأموال يعني عدم القدر الى إنشاء المشاريع المختلفة بقدر هذه الأموال المكتنزة مما يؤدي الى تعطيل عملية التنمية وظهور البطالة.[4]

ج. استثمار المال في الطيبات وتجنب الخبائث:

---

[1] فوزي عطوي، **علم الاقتصاد في النظم الوضعية و الشرعية الاسلامية**، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان، الطبعة الاولى،2005، ص ص 434-435.

[2] مرجع نفسه، ص 435.

[3] جينقاق كوس-بروكيه، **التمويل الإسلامي**، ترجمة مصطفى الحيزي، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 42-44.

[4] علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، **التمويل الاسلامي و دوره في تمويل المنشآت الصغيرة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2017، ص 146.

الالتزام بمراعاة الحلال أمر واجب في كسب المال وفي إنفاقه على حد السواء، وسواء كان الانفاق استهلاكا أو إنتاجيا فالضرورة أن يستثمر في الحلال أو الطيبات لقوله تعالى: **{ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الخَبَائِثَ }** سورة الأعراف الآية 15[1].

و يمكن القول بأن الطيبات هي كل ما أحل الله فاستطابتها النفس و انتفعت بها ، و الخبائث هي كل ما حرم الله فاستخبثتها النفس و تضررت بها، بالإضافة الى أن الانتفاع بالطيبات و تجنب للخبائث هو تحقيق للمصلحة ، فمن الواجب استثمار المال في الطيبات من الرزق واجتناب الحرام كبيع لحم الخنزير و صنع الخمور و غيرها .[2]

د. تحريم الغرر و الميسر: (الشك، الخداع، المخاطرة، الغموض)

تحريم الغرر مبدأ لا يقل أهمية عن مبدأ تحريم الربا حيث أنه يميز التمويل الاسلامي لأنه يكشف أكثر عن قيم أخلاقية وعن الأخلاقيات، فيجب على التاجر الالتزام بالأخلاق الاسلامية في المعاملات فينبغي عليه:

- ✓ تفادي تقديم عروض زائفة عن بضاعته ، والافصاح عن عيوبها.
- ✓ عدم الاتفاق الذي يضمن نصيبا من الشك ،من المجهول، أو من الغش فهو يعتبر اتفاق باطل.

أما الميسر هو تحذير من المخاطرة، ويرتجم بطرق مختلفة، من ناحية لا يمكن بيع ما لا نملك ومن ناحية أخرى أي عملية ينبغي أن تستند على أصل ملموس، ينجم من هذا التحريم أن عمليات التغطية المالية (عقود المالية، العقود المستقبلية...) ممنوعة في النظام المالي الاسلامي.[3]

2.2. الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان:

هذه القاعدة تنطبق خاصة على استحقاق الربح فهناك فرق جوهري بين الأجر والربح فالأجر هو بيع بالمنفعة ويستحق بمجرد تقديم هذه المنفعة، أما الربح فيعتمد، على المخاطرة فإذا دخل عنصر من عناصر الإنتاج الى العملية الإنتاجية على أساس المشاركة في الربح الناتج لا على أساس الأجرة، فعليه أن يقبل المخاطرة أي أن يضمن ما قد حدث من نتائج سلبية ويتحملها وهذا معنى الغنم بالغرم أي المشاركة في أخذ الغنم، إذا حصل لابد أن يكون في مقابل الغرم أو الخسارة إذا حدثت.[4]

3.2.استمرار الملك لصاحبه

---

[1] علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 146-147.

[2] عبد المجيد قدي ، عصام بوزيد ، **التمويل في الاقتصاد الاسلامي**، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة و البدائل المالية المصرفية، النظام المصرفي الاسلامي نموذجا، 05-06-2009، الجزائر ، ص 15.

[3] جينقاق كوس-بروكيه، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 50-51.

[4] علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

إن التمويل عملية إنتاجية في الاقتصاد الإسلامي يقتضي استمرار لصاحبها حتى ولو تغيرت أوصاف هذه للملكية وقد ترتب على مبدأ استمرار للملك هذا في نظر الفقهاء نتيجتين هامتين هما:

* إن رب المال في الضاربة وكذلك الشريك الذي لا يقدم عملا في شركة العنان كلاهما يستحق الربح بسبب استمرار للملك، لأن تصيبه في الربح يبقى قائما بسبب استمرار ملكه لرأس المال كله أو جزء منه.

* إن الخسارة إذا وقعت فهي نقصان في الملك، لذلك يجب أن يتحملها للمالك وحدة لرأس المال أو الجزء منه، ففي شركة العنان فإن الخسارة توزع حسب حصص الشركاء في رأس المال بغض النظر كما اتفقوا عليه في كيفية توزيع الربح ودون أي اعتبار لمدى مساهمة الشركاء في الإدارة

2.4. إرتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي

إن الملاحظ في صيغ التمويل الإسلامية يجد أن التمويل يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد أو بالإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا إلى المجتمع، فإذا كان التمويل الربوي في أغلب الحالات يعتمد على قمة للمستفيد ويقدم على أساس قدرته على السداد، فإن التمويل الإسلامي يقدم على أساس مشروع استثماري معين محنت دارسته ودارسة جدواء وتتاليه المتوقعة، أي أن التمويل يشغل معرفة الغرض منه وكيفية استخدامه ومدته لتفادي خطر عدم القدرة على السعادة ومصدر هذا السناد إن كان من المشروع نفسه أو من موارد أخرى وطريقة هذا السداد، ثم أخيرا تحديد المبلغ المطلوب وإنشاء العلاقة التمويلية بين المتعاقدين.[1]

المطلب الرابع: أنواع التمويل الاسلامي

يوجد نوعين من التمويل الاسلامي هما التمويل المالي و التمويل التجاري:[2]

1. التمويل المالي:

يعرف **التمويل المالي** بأنه :"ذلك التمويل الذي يتضمن إلقاء عبء باتخاذ القرارات الاستثمارية على الطرف العامل وحده وحصر دور المالك في وضع ما يملكه من نقود في المضاربة أو أرض في الزراعة أو أشجار في المساقاة تحت تصرف الطرف الاخر دون أن تكون له الحق في اتخاذ قرارات الإدارة والاستثمار، مما يدل أن التمويل المالي تمويل يتخذ فيه رب المال قراراه في إحدى الصورتين المواليتين:

- ✓ اختيار الطرف المدير الذي يقدم ادارته وخبرته ويقوم باتخاذ القرارات الاستثمارية والتجارية وتحديد الشروط العامة للعلاقة ونوعيتها ومجال نشاطها الاستثماري.
- ✓ اختيار الأصل الثاني الذي سيتم استثماره بالإضافة الى اختبار الطرف المدير كما في المزارعة والمساقاة.

2. التمويل التجاري:

---

[1] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[2] عبد اللطيف طيبي، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التدويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2008-2009، ص ص 17-19

يعرف التمويل التجاري بأنه:" ذلك التمويل الذي يقوم فيه المالك بتحديد نوع السلعة (أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده) وامتلاكها وتحضيرها طبقا للمواصفات المطلوبة من طرف اخر مع تحمل ما ينشأ عن ذلك من الالتزامات ومسؤوليات مرتبطة بتملكه للسعة واستفادته من أموال لديه نتيجة شروط مالية مسيرة للطرف الاخر لقاء ثمن يدخل فيه اعتبار الأرباح بالمال ومثالها الاجارة والبيع بالتقسيط".

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التمويل التجاري يقوم على البيع في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل .

بالإضافة الى هذا النوع يوجد نوع اخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون على البر والإحسان، يسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة الطبقية والفقر ونلمس هذا النوع من أنواع التمويل في أقوال الهبة والوقف، القرض الحسن.[1]

المبحث الثاني: صيغ التمويل الاسلامي (الاسس الشرعية)

تختلف صيغ التمويل الإسلامي عن صيغ التمويل في النظام التقليدي وذلك انطلاقا من أن أشكال التمويل التي تنعدم فيها الفائدة للمصرفية هي فقط الجائزة و المسموحة بها في الشريعة الإسلامية، و المحققة لمقاصد الشريعة الإسلامية من المال. وعليه فإن للتمويل الإسلامي مجموعة متنوعة من المعاملات المالية الخاصة بها والتي تناسب كافة الأنشطة سواء أكانت تجارية، صناعية، زراعية، خدمية، مهنية، حرفية.

حيث ستتناول في هذا البحث على صيغ التمويل الاسلامي المستمدة على المشاركات، فقه البيوع الاقراض البر والاحسان.

المطلب الأول: الصيغ المستندة على المشاركات:

تتمثل الصيغ المستندة على المشاركات في ما يلي:

1. المضاربة:

1.1 مفهوم صيغة المضاربة:

❖ **لغة:** المضاربة على وزن مفاعلة مشتقة من الفعل ضرب، هي مفاعلة من الضرب في الأرض و هو السير فيها.[2]

❖ **اصطلاحا:** هناك عدة تعاريف للمضاربة نذكر منها:

[1] عبد المجيد قدي ، عصام بوزيد، **مرجع سبق ذكره** ، ص5.

[2] عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، **المضاربة كما تجريها المصارف الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص08.

تعرف المضاربة على أنها:" مشاركة بين طرفين أحدهما بماله(رب المال) والآخر بجهده(المضارب أو العامل)ن و المكسب (الربح) يقسم بينهما بالنسب المتفق عليها، و يتحمل صاحب المال الخسارة المالية و يتحمل صاحب الجهد ضياع جهده و عمله".[1]

و تعرف على أنها:" عقد موقع بين مستشر كطرف أول (يسمى رب المال) بذل المال ومستثمر يقوم بالعمل اللازم ويقدم خبرته بالاستثمار هذه الأموال (يسمى المضارب) في عملية تشغيلية مطابقة للشريعة الاسلامية".[2]

و تعرف أيضا على أنها:" اتفاق بين طرفين، يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال على أن يكون ربح ذلك بينهما حسب ما يشترطان ، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر، ويسمى صاحب المال (رب المال)، أما الطرف الآخر (العامل) أو المضارب".[3]

2.1. مشروعية المضاربة:

المضاربة مشروعة في الكتاب، السنة، و الاجماع حيث:

- تتجلى مشروعية المضاربة **في القران الكريم** من قوله تعالى:{**وءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ**} سورة المزمل الآية 18.

  و لفظ المضاربة مأخوذ من الضرب في الأرض والسعي والمشي فيها انتقاء فضل لله.[4]
- أما السنة النبوية الشريفة فقد وردت عدة أحاديث نبوية تؤكد مشروعية المضاربة فقد ورد عن صهيب رضي الله عنه أن النبي (ص) قال: "**ثلاث فيهن البركة: البيع الى أجل، والمقارضة، وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع**".

  كما رُوي عن النبي (ص) أنه ضارب لخديجة بنت خويلد رضي الله عنها بأموالها إلى الشام.[5]
- **أما المضاربة من الاجماع**: فقد أجمع علماء المسلمين وفقهائهم على إباحة عقد المضاربة لما ورد من النصوص العامة التي أباحت التجارة والسعي في الأرض والضرب فيها طلبا للرزق والتي تدخل المضاربة فيها، وبما اقره الرسول الكريم (ص) لأفعال الصحابة ولحاجة الناس الشديدة لها.[6]

---

[1] محمد أحسن الخضيري، **البنوك الاسلامية**، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الثالثة،1999، ص134.

[2] Causse broquet G, **la finance inlamique**, **danger le photocopillage** tue le livre, paris, 2012, p51

[3] هند مهداوي، اسماعيل مراد، **صيغ التمويل التشاركي (المشاركة و المضاربة) آلية لتحقيق الأمن الاقتصادي**، مجلة الاحياء، المجلد22،العدد31، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عين تيموشنت،21 جوان 2022،ص562.

[4] سامر رافع زكانه، **أساليب خلط مال المضاربة في المصارف الإسلامية**، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان،2000، ص21.

[5] عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، مرجع سبق ذكره، ص11.

[6] سامر رافع زكانه، مرجع سبق ذكره، ص12.

3.1. شروط المضاربة:

للمضاربة شروط أجمع عليها الفقهاء عموماً من خلاف في بعضهما، بالإضافة الى أهلية العاقدين. و يمكن تقسيما إلى :

***شروط خاصة برأس المال:**

– أن يكون من المال (النقود وما يقوم مقامها)

– ان يكون معلوما علما يمنع حدوث الجهالة حيث يؤدي ذلك إلى جهالة الربح.

– أن يكون رأس المال عيني و ليس ديناً، كما أنه يكون موجود لحظة العقد.[1]

***شروط خاصة بالعمل:**

– أن يسلم رأس المال المضاربة إلى المضارب مناولة أو بالتمكين منه.

– أن يستقل المضارب استقلالاً تاما بالعمل و الادارة، و أجاز الحنابلة أن يعمل رب المال مع المضارب لأن المضاربة نوع من الشركة عندهم.

– في حالة الخسارة يخسر المضارب عمله و جهده و يخسر رب المال ماله ولا يجوز اشتراط ما يخالف هذا الشرط، أما اذا خالف المضارب شرطا من الشروط فعليه ضمان رأس المال.[2]

***شروط خاصة بالربح:**

– يجب أن يتم تحديد نصيب كل من رب المال و المضارب في الربح، و أن يكون هذا النصيب جزءًا شائعًا كالنصف أو الربع أو الثلث ولا يكون مبلغا معينًا.[3]

---

[1] حمد بن عبد الرحمان الجنديل، ايهاب حسن أبو دية، **الاستثمار و التمويل في الاقتصاد الاسلامي**، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2009، ص 140.

[2] هادي عواد مسلم، **التمويل في الاسلام**، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص 36.

[3] سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية**، جمعية التراث، غرداية، الجزائر،2002، ص82.

الشكل02: مراحل عملية المضارب

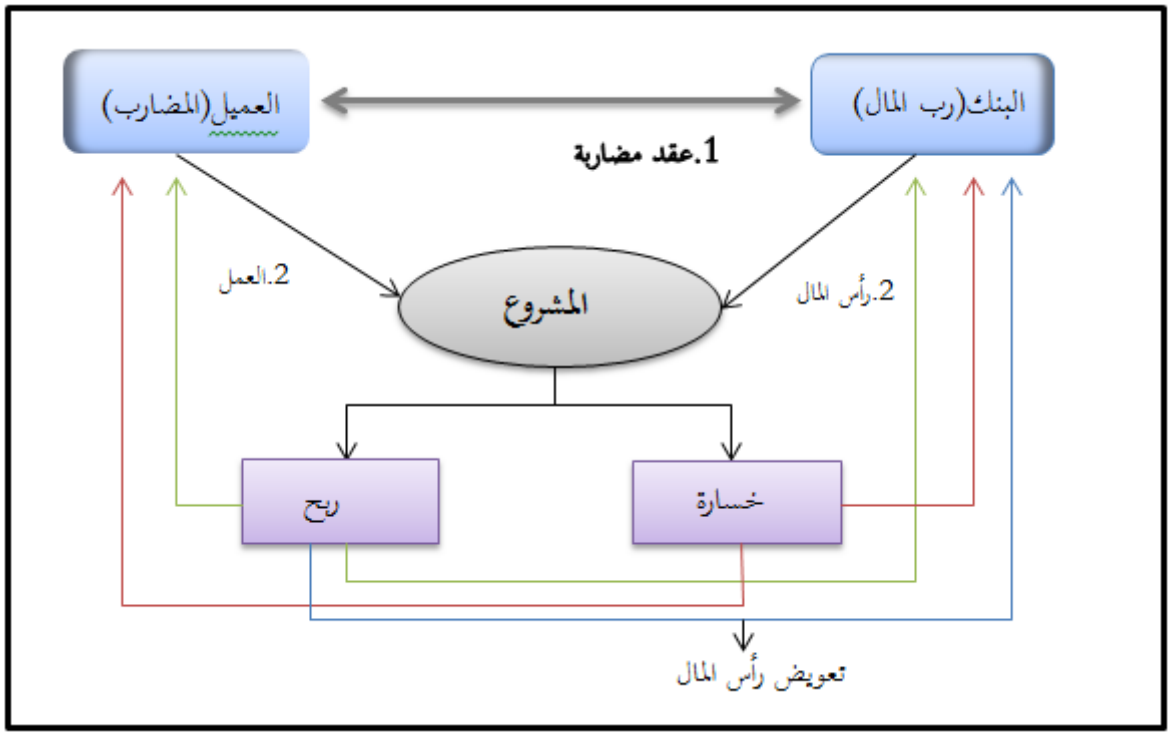

Source : Causse-Broquet. G, La finance islamique, 2 ème édition, RB édition, Paris, 2012, page 51.

- يريد عميل البنك إسلامي تنفيذ مشروع ما، يتوجه إلى البنك ليطلب منه رأس المال اللازم لتنفيذ المشروع. بعد الاتفاق على جميع الشروط (المشروع المقترح، مبلغ رأس المال، مدة العقد، كيفية تقاسم الأرباح والخسائر) يوقع الطرفان على عقد المضاربة، يكون فيه البنك رب المال والعميل المضارب.
- فور حصول المضارب على المبلغ المطلوب (رأس المال) يتم المباشرة في تنفيذ المشروع، بحيث يكون المضارب عن حسن سير المشروع دون تدخل من البنك.
- يتم تقسيم الأرباح حسب الشروط المتفق عليها في العقد، أما الخسارة، فيتحملها البنك كاملة (إلا إذا كانت ناتجة عن سوء تسيير المشروع من طرف المضارب).

4.1. أنواع المضاربة:

تتمثل أنواع المضاربة في ما يلي:

أ. المضاربة الخاصة و المضاربة المشتركة:

و تتمثل في ما يلي:[1]

[1] محمد شيخون، **المصارف الاسلامية**، دار وائل للنشر، عمان، بدون طبعة، 2002، ص116.

- **المضاربة الخاصة:** يشترط فيها اثنان أحدهما بماله و الثاني بعمله، او أن يكون رأس المال من الطرفين و العمل من أحدهما فقط أو ان يشترك اثنان بالعمل في مال أحدهما ، وفي هاذين الحالتين يطلق على عقد المضاربة عقد المشاركة.
- **المضاربة المشتركة:** فهي التي يتعدد فيها أصحاب الأموال و أصحاب العمل و تشتمل على ثلاث أطراف الأموال و هم المستثمرون الذين يقدمون أموالهم بصورة انفرادية للمضارب لاستثمارها في أوجه النشاط الاقتصادي، وأصحاب الاعمال و أصحاب المشروعات الاستثمارية و المضارب قد يكون فرد أو مؤسسة يلعب دور الوسيط لتحقيق التوافق بينهما.

ب. المضاربة المطلقة و المضاربة المقيدة:

تتمثل في مايلي:

- **المضاربة المطلقة:**

هي المضاربة التي لا يقيد فيها صاحب المال المضارب لا بالزمان و المكان أو نشاط أو نوع محدد من التجارة او بالأشخاص الذين يتاجر معهم، فالمضارب له الحرية في استثمار مال المضاربة بالطريقة التي يراها كفيلة بالمحافظة على هذا المال وتحقيق العائد الملائم.[1]

- **المضاربة المقيدة:**

المضاربة المقيدة هي التي يقيد رب المال المضارب بمكان أو زمان أو نشاط، هنا يجب على المضارب الالتزام بالقيد أي الشرط الذي حدده رب المال. حيث لا فرق بين حكم المضاربة المقيدة و المطلقة إلا في القيد أو الشرط، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص): " المسلمون عند شروطهم فيما أحل".[2]

2.المشاركة:

1.2. مفهوم صيغة المشاركة:

- **لغة:** مخالطة الشريكين، يقال تشاركنا بمعنى اشتركنا، وشاركت فلانا صرت شريكه، و هي الاختلاط أي اختلاط أحد المالكين بالآخر بحيث لا يمتزان عن بعضهما البعض، و توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشيوع.[3]
- **اصطلاحا:** هناك عدة تعاريف للمشاركة نذكر من أهمها ما يلي:

---

[1] ريمون يوسف فرحات، فادي محمد الرفاعي، **المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية**، لبنان، 2004،ص125.

[2] سالم علي سالم صبران البريكي، **أثر صيغ التمويل الاسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2018،ص122.

[3] رفيق يونس المصري، **المصارف الاسلامية**، مركز النشر العلمي، السعودية، الطبعة الأولى،1997، ص23.

- المشاركة هي عقد بين متشاركين في رأس المال والربح، وتعني أيضا اشتراك شخصين أو أكثر إما في المال أو العمل، أو فيهما معا بهدف انجاز عملية معينة واقتسام العوائد والناتج بحسب حصة كل واحد سواء في المال أو العمل[1].
- كما أنها تعد اتفاقية بين المصرف الاسلامي و الطرف الآخر(المتعامل) للاشتراك في رأس المال و حسب الاتفاق على نسبة المشاركة لإنشاء مشروع جديد أو مشروع قائم، سواء كانت الشراكة دائمة أو متناقصة بحيث يتم توزيع الارباح حسب الاتفاق بين الطرفين، اما الخسارة تكون حسب نسبة رأس المال.[2]

2.2. مشروعية المشاركة:

***من الكتاب:**

المشاركة مشروعة بالكتاب لقوله تعالى:**{وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ}**سورة النساء الآية12.

و قوله تعالى:**{ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَ إِنَ كَثِيرًا مِنَ الخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُم عَلَى بَعْضٍ إِلَا الذِّينَ ءَامَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَ قَلِيلٌ مَا هُمْ وَ ظَنَّ دَاوُدُ فَتَنَّاهُ فَسْتَغْفَرَ رَبهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَ أَنَابَ}**سورة ص الآية24.

***من السنة:**

رُوي عن الرسول(**ص**) أنه قال فيما يرويه عن ربه عز وجل: **" أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فاذا خانه خرجت من بينهما"**. (رواه ابو داود).[3]

3.2. شروط عقد المشاركة:

اتفق الفقهاء على بعض شروط المشاركة واختلف في بعضها الاخر، وهذه الشروط بالإضافة الى أهلية العاقدين هي:[4]

-أن يكون أرس المال المشاركة من النقود عند جمهور العلماء، وأجاز المالكية في قول لهم أن يكون رأس المال من العروض و هو رأي أغلب الفقهاء المعاصرين، و يجب أن يكون معلوما و موجودا بالاتفاق.

-أن يكون تقسيم الربح حسب حصص رأس المال تفاوت الشريكان أو الشركاء في العمل أم تساويا و ذلك عند المالكية بينما يرى الطنابلة و الكندر من الفقهاء المعاصرين أن يكون ذلك حسب الاتفاق لأن العمل له حصة له حصة في الربح.

---

[1] خولي رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: عمان، 2015 ، ص110.

[2] فليح حسن خلف، **البنوك الاسلامية**، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الاولى،2006،ص364.

[3] نفس المرجع، ص44.

[4] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

-أن يكون نصيب كل شريك من الربح جزءا شائعا لا مبلغا مقطوعا.

-أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس مال الشركة عند جميع الفقهاء.

-أن يكون يد كل شريك يد أمانة في أموال الشركة فلا يضمن الا حين التقصير أو التعدي.

الشكل 03: مراحل عملية المشاركة

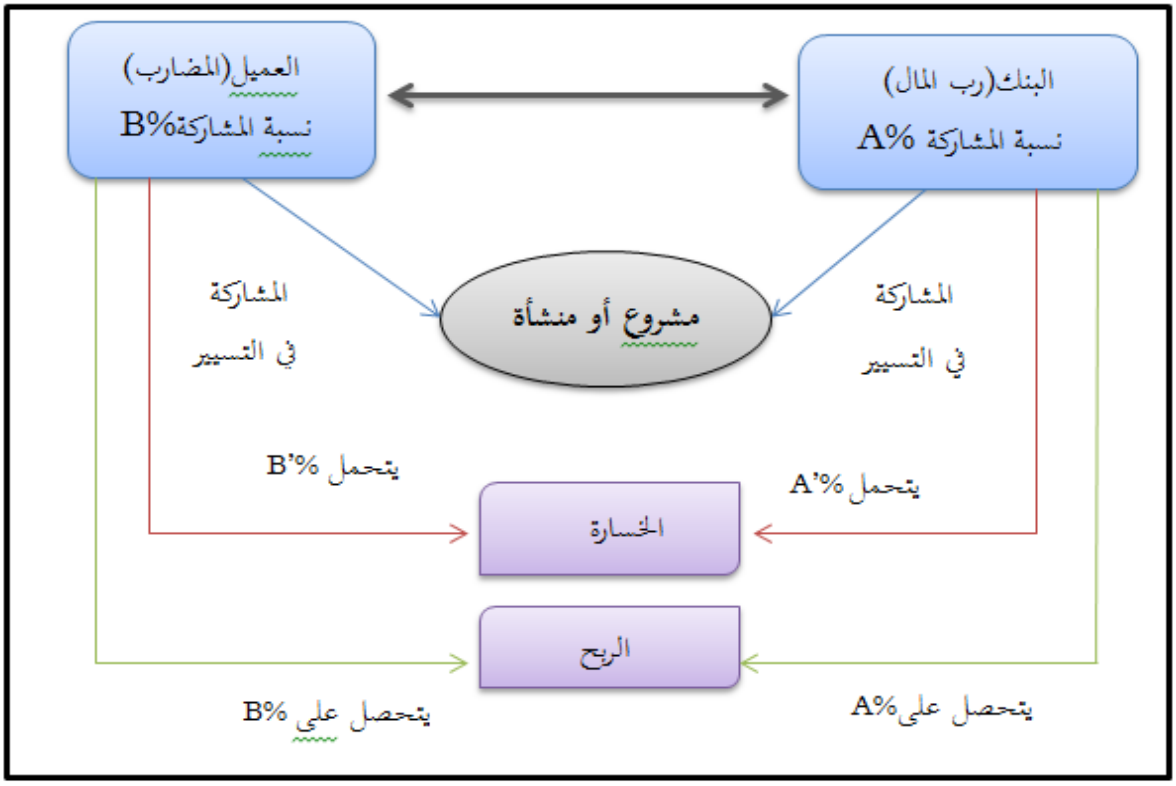

Source : Causse-Broquet. G, La finance islamique, 2 ème édition, RB édition, Paris, 2012, page55.

4.2. أنواع صيغة المشاركة:

تنقسم المشاركة إلى:

- **المشاركة الثابتة:**

هي قيام المصرف الاسلامي في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع و شريكا كذلك في الربح و الخسارة وبالنسب التي يتم الاتفاق عليها و القواعد الحاكمة لشروط المشاركة، على أن يبقى لكل طرف من الاطراف حصته الثابتة في المشروع الى حين انتهاء مدة المشروع ، وهي مرتبطة بالمشروع الذي يتم تمويله، فهي ثابتة مادام المشروع مستمر، تبقى ببقائه و تنتهي بانتهائه.[1]

[1] عبد الواحد غردة ، **محاضرات في الصيرفة الاسلامية**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر،2018-2019، ص67.

➢ **المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك:**

تعرف بأنها دخول المصرف بصفة شريك ممول كليا أو جزئيا في مشروع ذي دخل متوقع، وذلك على أساس الاتفاق مع الشريك الآخر على حصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلا، مع حقه الاحتفاظ بالجزء المتبقي أو قدر منه يتفق عليه، ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل.[1]

3. المزارعة:

1.3. مفهوم صيغة المزارعة:

❖ **لغة:** المزارعة في اللغة مفاعلة من الزرع، جاء على لسان العرب مزرع الحب بزرعه زرعا وزراعة بذرة...وقيل الزرع نبات كل شيء يحرث.[2]

❖ **اصطلاحا:** وهي دفع أو تقديم عنصر الأرض الى العامل الزراعي على أن يكون الإنتاج بينهما فالمالك يقدم الأرض والبذور و الثاني يقوم بالعمل والإنتاج بنسبة متفق عليها في العقد.[3]

2.3.مشروعية عقد المزارعة:

وقد ثبتت مشروعية المزارعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه، فإن أبى فليمسك أرضه".**[4]

3.3. شروط عقد المزارعة:

يشترط في المزارعة بالإضافة إلى أهلية العاقدين ما يلي:[5]

- تحديد الأرض محل الزراعة و تسليمها لمن عليه واجب العمل.
- أن يكون البذر من صاحب الأرض .
- الاتفاق على الشيء المزروع ما لم يفوض الزارع تفويضا شاملا.
- الاتفاق على كيفية توزيع العائد، و أن يكون نصيب كل منهما جزءا شائعا من الغلة.
- الاتفاق على أجل اتفاق العقد، أي مدة المزارعة، ويرى أبو يوسف و محمد(صاحبا أبي حنيفة) أنه لا يشترط ذلك و تقع على أول زرع واحد.

---

[1] وائل عربيات، **المصارف الاسلامية و المؤسسات الاقتصادية**، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص36.

[2] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] محمد محمود المكاوي ، **البنوك الإسلامية، النظرية–التطبيق–التطوير**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ، 2012، ص188.

[4] قيصر عبد الكريم الهيني، **أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، 2002،ص114.

[5] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص92-93.

4. المغارسة:

1.4. مفهوم صيغة المغارسة:

❖ **لغة:** غرس الشجر يقال: غرست الشجر غرسا، و هذا زمن الغرس.

❖ **اصطلاحا:** المغارسة هي عقد على تعمير أرض بشجر بقدر معلوم ، أو هي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجرا أو نخلا، و يكون للعامل نصيب مقدر من الارض و الشجر كالربع و النصف و نحوها.[1]

2.4. مشروعية المغارسة:

استدل الإمام ابن جزم على مشروعية المغارسة بدليل مشروعية المزارعة وقال": وبرهان ذلك ما ذكرناه في أول كلامنا في المزارعة من إعطاء الرسول (ص) خبير اليهود على أن يعملوها بأنفسهم وأموالهم ولهم نصف ما يخرج منها من زرع أو ثم، ونصف ما يخرج منها هكذا مطلقا" ويرى ابن حزم أن هذا اللفظ مطلق وعام يشمل ما يخرج من الأرض بالعمل من شجر و زرع وأي شيء.

3.4. شروط عقد المغارسة:

يشترط للمالكية في للمغارسة خمسة شروط:

– أن يغرس العامل في الأرض أشجار ثابتة الأصول دون الزرع و المقاتي والبقول.

– أن تنفق أصناف الشجر، وتتقارب في مدة إطعامها (إثمارها) فإن اختلفت اختلافا بينا لم يجز.

– أن لا يكون أجلها الى سنتين كثيرة، فإن ضرب لها أجل الى ما فوق الاطعام لم يجز وإن كان دون الاطعام جاز، وإن كان له الى الاطعام فقولان أن يكون للعامل حقه من الأرض والشجر، فإن كان له حظه من أحدهما خاصة لم يجز إلا أن بكل له مع الشجر مواضعها على الأرض دون سائر الأرض.

– ان لا تكون المغاربة في أرض محبة (موقوفة) إلا أن المغارسة كالبيع.[2]

5.المساقاة:

1.5. مفهوم صيغة المساقاة:

❖ **لغة:** المساقاة مأخوذة من السقي، وذلك بأن يقوم شخص على سقي التخيل والكرم ومصلحتها ويكون له جزء معلوم.

❖ **اصطلاحا:** المساقات أن يدفع الرجل كرمه أو حائظ نخله أو شجر تينه أو زيتونة أو سائر مثمرة شجرة كمن يكفله القيام بما يحتاج اليه من السقي والعمل على أن ما أطعم الله من ثمرتها فبينهما نصفين أو على جزء معلوم من الثمرة.[3]

---

[1] سالم علي سالم صبران البريكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

[2] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

[3] حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص182-183.

2.5.مشروعية المساقاة:

هو نفسه دليل مشروعية المزارعة عند أغلب الفقهاء أي بالإجماع فقد روي البخاري حديث هم بن عمر رضي الله عنه عن أهل خبير برواية أخرى، فهي أن الرسول صلى الله عليه وسلم ساقا على نصف ما تخرجه الأرض والامرة.[1]

3.5. شروط المساقاة:

يشترط الفقهاء في المساقاة مايلي :

- أن يكون الناتج مساعا والعائد محددا بنسبة من إجمالي هذا المشاع .
- أهلية المتعاقدين للقيام بهذا العمل.
- أن تكون المساقاة على شجر محدد ومعلوم حتى لا يحدث خلاف عليه وعلى اقتسام ناتجه.[2]

المطلب الثاني: الصيغ المستندة على فقه البيوع

تتمثل الصيغ المشتركة على فقه البيوع في ما يلي:

1. المرابحة:

1.1 مفهوم المرابحة:

❖ **لغة:** من الربح و هو النماء و الزيادة[3].

❖ **اصطلاحا:**

- "بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم "، و هي أحد أنواع بيوع الأمانة التي يجب فيها معلومية الثمن و التكلفة التي تحملها المشتري الأول في الحصول على السلعة.[4]
- المرابحة هي اتفاق بين مشتري لسلعة معينة و بائع لها، و بمواصفات محددة على أساس كلفة السلعة، أي ثمنها و مصاريفها، اضافة إلى هامش ربح متفق عليه المشتري و البائع، و السلعة قد يتم تسليمها في الحال و في أجل معين، و دفع المقابل للسلعة أي الثمن يتم في الحال أو لاحقا.[5]
- و تتم المرابحة حاليا في المصارف الإسلامية بين ثلاثة أطراف وهي البائع و المشتري و المصرف وسيط بينهما، ويكون الثمن فيها مؤجلا يزداد الربح فيه بزيادة الاجل ، وذلك عن طريق طلب المشتري من شخص اخر "

---

[1] ياسر نصر الله محمد، **أيديولوجية الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ،2017، ص191.

[2] حمد محمود المكاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص192.

[3] محمود إرشيد عبد الكريم أحمد، **الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس ،الطبعة الأولى ،الأردن،2001، ص74.

[4] عبد الحميد محمود البعلي، **أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامي**، الديوان الأميري،الطبعة الأولى، الكويت، 2008، ص83.

[5] عبد الحميد البعلي، **فقه المرابحة**، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، مصر، دون سنة النشر، ص80.

المصرف الاسلامي "شراء سلعة معينة بمواصفات محددة ، و على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مرابحة بنسبة ربح متفق عليه بينهما لهذا يطلق عليها تسمية بيع المرابحة للأمر بالشراء.[1]

2.1. مشروعية المرابحة:

بيع المرابحة مشروع من الكتاب و السنة و الاجماع :

***من الكتاب:**

لقوله تعالى : **{ وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ }** سورة البقرة الآية 172 ، و قوله تعالى : **{إلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ}** سورة النساء الآية 12، و قوله تعالى : **{لَيْسَ عليْكُمْ جُناحٌ أَن تبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ }** سورة البقرة الآية 122 و المرابحة ابتغاء للفضل من البيع.

***من السنة:**

ومن السنة النبوية الشريفة حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : **" إذا اختلف الجنسان فبعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد "** و ما روى عن عبادة بن الصامت قال : **" الذهب بالذهب والفضة بالفضة و البر بالبر و الشعير بالشعير و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلاً بمثل بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد ".**[2]

***من الاجماع:**

يرى جمهور الفقهاء أن بيع المرابحة من البيوع الجائزة شرعاً ولا كراهة فيه. قال الماوردي (و أما بيع المرابحة فصورته أن يقول أبيعك هذا الثوب مرابحة على أن الشراء منه درهم و أربح في كل عشرة واحد فهذا بيع جائز لا يكره .... و لأن الثمن في بيع المرابحة معلوم كما أنه في بيع المساومة معلوم إذ لا فرق بين قوله بعتك هذا الثوب بمئة و عشر و بين قوله بعتك بمئة و ربح كل عشرة واحد وإن كلا الثمنين مئة و عشر.[3]

3.1.شروط المرابحة:

- أن يكون عقد الشراء الأول صحيحا لا فاسدان اذ أنه وبمقتضى هذا العقد تتنقل ملكية البيع إلى المشتري ثم يقوم بدوره ببيع هذا المبيع إلى المشتري مرابحة فاذا كان العقد فاسدا فسد العقد الثاني.
- يشترط بالعلم في الثمن الأول، الذي هو شرط في صحة البيوع كافة، فالثمن الأول سيكون من ثمن البيع الثاني الذي حصلت فيه المرابحة مضافا اليه مقدار الربح.[4]

---

[1] هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، درا النفائس**، الاردن، 2009، ص74.

[2] عبد الحميد البعلي، **فقه المرابحة، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره**، ص83.

[3] حسام الدين موسى عفانة، **بيع المرابحة للآمر بالشراء** : دراسة تطبيقية في ضوء تجربة شركة بيت المال الفلسطيني العربي ،فلسطين، الطبعة الأولى، 1996،ص16.

[4] عبد الحميد محمد بعلي، **فقه المرابحة في التطبيق الاقتصاد المعاصر**، السلام العالمية للطباعة و النشر، مصر، ص179.

- بيان جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء عيوبها.
- بيان مقدار الربح الذي يعد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كليمة نقدية.
- أن يكون البيع بالسلعة عرضا مقابل نقود، ولا يجوز بيعه النقود مرابحة أو سلعة بمثلها، لكن يجوز بيع عملة بعملة أخرى مرابحة كبيع الدينار الجزائري مقابل الدينار الأردني مرابحة.
- بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع، وكيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع للمشتري.[1]

الشكل 4 :مراحل عملية المرابحة

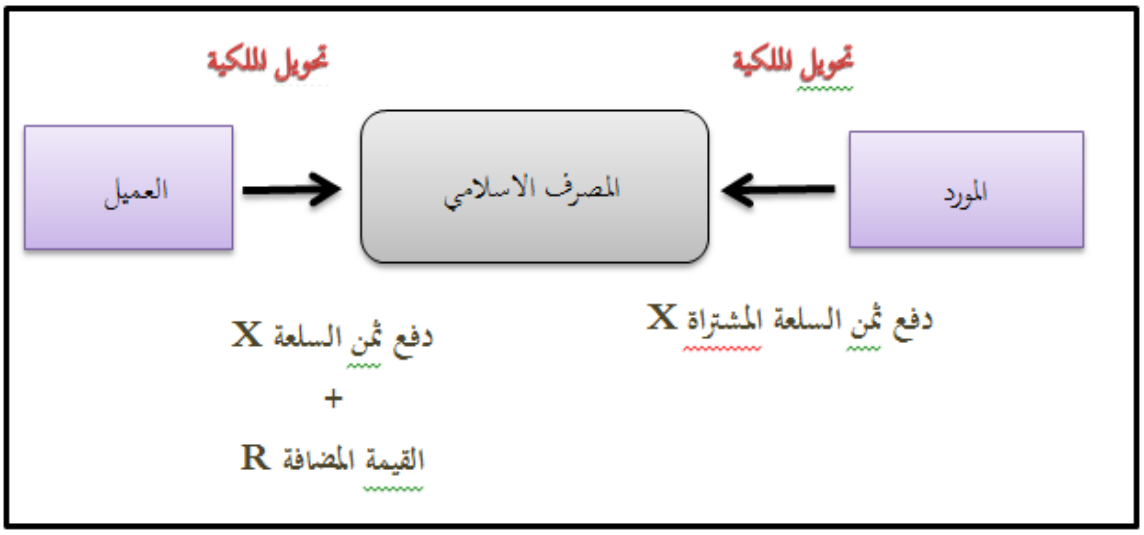

المصدر: http://blog.msrofi.com/post/islamic-financin/

يقوم المصرف بشراء السلعة من المورد بسعر معين ولنفترض أنه يساوي(x)، يقوم العميل بعد ذلك بشراء السلعة من المصرف بثمن (y) يتضمن سعر التكلفة (x) مع الربح (r), ويكون بذلك (y=x+r)، ويقوم العميل بدفع الثمن على أساس الدفع المؤجل فترة الدفع المؤجل هي فعليا فترة التمويل حيث تنتقل ملكية السلعة المباعة إلى العميل وقت الشراء ول كن عادة ما يطلب المصرف من عملائه دفع مبلغ كدفعة مقدمة بغرض الحصول على ضمان لبيع سلعة المرابحة للعميل وتسمى هذه الدفعة المقدمة "هامش الجدية" ويظهر هامش الجدية (وهو ضمان أو تأمين مقدم من العميل).

4.1. أشكال صيغة المرابحة:

[1] زهير بن دعاس، أمين عويسي ، **صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 4، 2018، ص3.

- **المرابحة البسيطة:** وهي التي تتكون من طرفين هما: البنك والعميل، حيث يشتري البنك السلع دون الحاجة الى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها للبيع بالمرابحة بالثمن الأول وربح يتفق عليه، أي البيع يمثل الثمن الأول وزيادة في ربح معلوم.[1]
- **المرابحة للأمر بالشراء:**

هي أن يتقدم العميل إلى المصرف طالباً منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده العميل و على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة فعلاً مرابحة بالنسبة التي يتفقان عليها و يدفع الثمن مقسطاً حسب إمكانياته.[2]

2. السلم:

1.2. مفهوم السلم:

- **لغة:**

- هو الإعطاء و الترك و التسليف و هو بيع الدين بالعين.[3]
- قال أن السلم بمعنى أسلم الشيء اليه أي دفعه له، كما يعني السلف أي تقديم وتسليم المال، وهذا يعني أنه بيع أجل، إلا أن المؤجل هو السلعة المباحة والحاضر هو الثمن الذي يتم دفعه لبائع السلعة، أي أن السلم يتضمن مبادلة سلعة بثمن وهو بذلك يعتبر عقد بيع ويطلق عليه عقد بيع سلم.[4]

- **اصطلاحا:**

يعرف السلم على أنه عقد بيع حيث يقوم المشتري بالدفع المسبق مقابل السلعة حيث يتم دفع المبلغ كاملا، وعند تاريخ معين يتم تسليم البضاعة للمشتري، فالسلع هنا يجب ألا تكون حاضرة في وقت ابرام عقد السلم لكن يجب أن يمكن التحقق منها، أي يتم تحديدها ووصفها بدقة من حيث النوع والحكم كما يجب أن تكون للاستبدال يمكن للطرفين الانفاق على تأجيل التسليم لموعد اخر، أو أن يقوم البائع باسترجاع التسبيق المدفوع له بدون أي زيادة أو نقصان.[5]

2.2. مشروعية السلم:

السلم جائز بالكتاب و السنة:

***من الكتاب:**

---

[1] خديجة، خالدي، **مرجع سبق ذكره**، ص152.

[2] حسام الدين موسى عفانة، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[3] البستاني الشيخ عبد الله الوافي، معجم وسيط للغة العربية ، بيروت، مكتبة لبنان، 1990، ص291.

[4] الهام جهاد صالح، **بيع السلم كأداة تحويل في المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2015، ص 26.

[5] رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، بدون سنة النشر، ص114.

قال تعالى: **{يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ}** سورة البقرة الآية 282.

***من السنة:**

ما روي ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قدم المدينة والناس يسلفون في الثمار السنتين والثلاث فقال عليه الصلاة و السلام : **"من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم"**. رواه البخاري و مسلم

3.2. شروط السلم:

تتمثل شروط السلم في ما يلي:

- إعطاء رأس المال أو الثمن أثناء العقد قبل التفرق، فعند المالكية يجوز تأخير لمدة ثلاثة أيام، أما عند جمهور الفقهاء لا يجوز التأخير حتى لا يتحول الى بيع الدين بالدين.
- يجوز أن يكون راس المال عيني أو نقدي.
- لا يجوز أن يكون رأس المال دينا في ذمة المسلَّم اليه أو غيره.
- لا يجوز تحويل رأس المال في ذمة ثالث غير حاضر عند العقد.
- أن يكون رأس المال أو الثمن معلوما للطرفين.
- تأجيل التسليم بالنسبة إلى المسلم فيه، لأن ها ما يميز السلم عن غيره من البيوع.
- أن يكون الأجل معلوما.[1]

4.2.أنواع السلم:

يوجد نوعان من عقد السلم:

- **السلم العادي:**

هو عقد بيع يعجل فيه الثمن و يؤجل فيه البيع، فهو بذلك بيع آجل بعاجل بمعنى بيع موصوف في الذمة بثمن معجل، أي أن البضاعة دين في الذمة و ليست موجودة أمام المشتري، و مع ذلك فانه يدفع الثمن عاجلا للبائع ويكون فيها طرفين.[2]

---

[1] محمد عبد الحليم عمر، **الاطار الشرعي و الاقتصادي لبيع السلم**، الطبعة الأولى، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية، 1992، ص17.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سابق**، ص268.

➢ **السلم الموازي:**

حيث يبيع البنك كطرف أول الى طرف ثالث بضاعة من نفس الجنس والمواصفات، ويكون البيع مؤجلا وبتسليم الثمن مقدما، وفي حالة عدم تسليم العميل الثاني للبضاعة للبنك عند حلول الأجل، يضطر البنك لتسليم ما باعه للطرف الثالث بعد تحميله من السوق.[1]

3. الاستصناع:

1.3.مفهوم الاستصناع:

❖ **لغة:** هو طلب الصنعة، واستصنع الشيء دعا الى صنعه.

❖ **اصطلاحا:** هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد يصنع شيء محدد الجنس والصفات (بشكل يمنع أي جمالة مقضية للنازع) للطرف الاخر (المستمتع) على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستمتع للصانع إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا.[2]

2.3.مشروعية الاستصناع:

الاستصناع جائز بالسنة والاجماع:[3]

أما السنة فاستصناع الرسول صلى الله عليه وسلم خاتما و استصناعه منيرا.

أما فقد مارس الناس الاستصناع منذ أن فعله الرسول صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه أحد.

3.3.شروط الاستصناع:

تتمثل شروط الاستصناع في مايلي:

بيان جنس الشيء المراد صنعه ونوعه وسفته وقدره بشكل واسع لا يدع مجالا للاختلاف أو النزاع.

أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري عليه التعامل بين الناس استصناعا فمثلا يجوز استصناع طاولة بينما لا يجوز استصناع فاكهة .

تحديد مكان التسليم في عقد الاستصناع إذا احتاج تسليم للموضوع مصاريف نقل.

أن يتم دفع الثمن للموضوع على دفعات تناسب مع م ارحل التصنيع أن يكون الثمن مؤجلا أو مقسط.[4]

4.3. أنواع الاستصناع:

للاستصناع شكلين هما:

---

[1] رقية عبد الحميد شرون، **مرجع سبق ذكره**، ص114.

[2] حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، **تمويل المشروعات المخبرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، ،2015، ص264.

[3] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص132.

[4] حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، **مرجع سبق ذكره**، ص246.

➢ **الاستصناع العادي أو المفرد:**

هو عقد بيع بين المستصنع والصانع بحيث يقوم الثاني بناء على طلب من الأول بصناعة سلعة موصوفة أو الحصول عليها عند أجل التسليم، أن تكون وتكلفة العمل من المصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداده، حالا عند التعاقد أو مقسطا أو مؤجلا.

➢ **الاستصناع الموازي:**

هو عقد استصناع سلعة معينة محددة الصفات تنطبق مواصفاتها على السلعة والبضاعة التي يكون قد استصنعها في العقد الأول دون ربحا بين العقدين، حيث ورد في المعيار الشرعي يجوز أن تجري المؤسسة بصفتها صانعا عقد استصناع مع عميل بثمن مؤجل، وتتعاقد مع صانع أو مقاول للشراء منه بالاستصناع الموازي لمصنوعات وبنفس المواصفات بثمن الحالي بشرط عدم الربط بين العقدين.[1]

4. الاجارة:

1.4. مفهوم الاجارة:

❖ **لغة:** الاجارة من أجر يؤجر، و هو ما أعطيت من أجر في عمل.

❖ **اصطلاحا:**

- هي عقد على منعة مباحة، معلومة، تأخذ شيئا فشيئا، مدة معلومة من عين معلومة.[2]
- هي تمويل متوسط الاجل يتضمن شراء الاصول من آلات و معدات، ثم نقل حق استخداما الى المستفيد خلال فترة زمنية معينة يحتفظ خلالها المصرف بملكية هذه الأصول.[3]

2.4. مشروعية الاجارة:

***من الكتاب:**

لقوله تعالى: **{ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ القَوِيُّ الأَمِينُ}** سورة القصص الآية 26.

***من السنة**

نجدها في أحاديث كثيرة منها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال عز وجل **"ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم عذر، ورجل باع حرا فاكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوى منه ولم يوقه أجره"**. رواه البخاري.

---

[1] سالم علي سالم صبران البريكي، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

[2] د. هادي مسلم، **مرجع سبق ذكره**، ص.55.

[3] عبد الكريم قيصر الهيتي، **أساليب الاستثمار الاسلامي وأثرها على الاسواق المالية**، دار رسلان للطباعة و النشر، سوريا، الطبعة الاولى، 2006، ص170.

3.4. شروط الاجارة

– أن تكون المنفعة معلومة إما بالعرض وإما بالوصف، و تكون المدة معلومة.

– أن تكون الأجرة معلومة للطرفين

– أن تكون المنفعة مباحة، فلا تصح الإجارة على السرقة أو الزنى، أو إجارة الدار لبيع الخمر أو الدعارة .[1]

4.4.أنواع الاجارة

تتمثل أنواع الاجارة في مايلي:

- **الاجارة التشغيلية:**

يقوم المصرف الاسلامي وفق أسلوب الاجارة باقتناء و حيازة الموجودات و الممتلكات المختلفة التي تلبي حاجات العملاء ، ويعمل على تأجيرها للمستأجر ، خلال مدة زمنية معينة على أن يقوم المصرف الاسلامي بإعادة الاصل في نهاية مدة الايجار ليتمكن من تأجيرها لطرف آخر و تجديد العقد.

- **الاجارة المنتهية بالتمليك:**

تعرف على أنها عملية ايجار تنتهي بتملك المستأجر للأصل المؤجر و هي تعتبر من الاساليب الحديثة التي تستخدمها المصارف الاسلامية، حيث تنطلق عملية شراء الأصول تجاريا لطلب احد العملاء بتملك الاصل المرغوب فيه عن طريق الاجار المنتهي بالتمليك، وفي نهاية الفترة يتم نقل ملكية الاصول من البنك المؤجر إلى العميل المستأجر.[2]

المطلب الثالث: الصيغ المستندة على الاقراض

تتمثل الصيغ المستندة على الاقراض في مايلي:

1. القرض الحسن

1.1 مفهوم القرض الحسن:

- **لغة:** هو ما أسلفه و قطعه لآخر من احسان وفعل جميل وما يعطيه شخص لآخر ينقص عنه .
- **اصطلاحا:** هو ذلك القرض الذي يمنحه شخص دون أن يتقاضى في المقابل منافع مادية، و يرد إلى المقرض في الاجل المتفق عليه على أن يكون خالي من الفوائد، وفي حين استثمر هذا القرض ليس للمقرض الحق في المشاركة في الارباح و الخسائر، فهو مخصص لتفريج كرب الأفراد ولتمويل بعض المشاريع ة الاعمال الصغيرة.[3]

2.1. مشروعية القرض الحسن:

***من الكتاب:**

---

[1] هادي مسلم، **مرجع سبق ذكره**، ص56

[2] محمد محمود المكاوي، **الاستثمار في البنوك الاسلامية**، دار رؤية، دون طبع، المعمورة، الاسكندرية،2011، ص ص204-209.

[3] أحمد حسن، **القرض الحسن حقيقته و أحكامه** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد23، العدد الأول، 2007، ص3.

قال تعالى:{ **مَنْ ذَا الذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَهُ أضْعَفًا كَثِيرةً وَ الله يَقبِضُ وَ يَبْصُطُ وَإِليهِ تُرْجَعُون}**. سورة البقرة الآية 245.

ويقول أيضا عز وجل:{ **إن تُقْرِضُوا الله قَرضًا يُضَعِفْهُ لَكُمْ وَ الله شَكُورٌ حَلِيمٌ**}سورة التغابن الآية 17.

***من السنة:** و روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله **(ص) :"رأيت ليلة أُسري بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر"** رواه ابن ماجة.

3.1شروط القرض الحسن:

تتمثل شروط القرض الحسن في ما يلي:

- ان يكون محل القرض مالا متقوما، فلا يجوز القرض بدون ثمن او في ما لا يجوز الانتفاع به.
- أن يكون المال مملوكا للمقرض .
- أن يكون المال محل القرض مقدرا أو موصوفا .
- لا يجوز الزيادة على أصل القرض لان ذلك يعتبر ربا.
- ان كان القرض لأجل وجب على الطرفين الاكتتاب او يشهدا عليه شاهدين.[1]

4.1. مصادر أموال صندوق القرض الحسن

ويمكن إيجازها كما يلي :[2]

- المبالغ التي تخصصها المصارف الإسلامية من رأس مالها.
- الجزء الذي تخصصه هما المصارف من أرباحها لتدعيم هذا الصندوق .
- المبالغ التي يودعها أصحاب الحسابات من أهل الخير في هذا الصندوق بغية تحصيل الثواب التبرعات المقدمة من المحسنين من خارج المصرف.

المطلب الرابع: الصيغ المستندة على البر و الاحسان:

تمثل الصيغ المستندة على البر و الاحسان

1 . الزكاة

1.1 مفهوم الزكاة

❖ **لغة:** من مصدر زكا الشيء إذا نما وزاد، وزكا فلان إذا أصلح، وأصل الزكاة الطهارة والنماء و البركة والمدح.[3]

---

[1] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص136-137.

[2] غردة عبد الواحد، **مرجع سبق ذكره** ،ص102.

[3] محمد محمود المكاوي، **الاستثمار في البنوك الاسلامية**، دار رؤية، دون طبع، المعمورة، الاسكندرية،2011، ص 59

❖ **شرعا** : تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة، وتعرف على أنها قدر معين من النصاب الحولي يخرجه الغني المسلم الحر الله تعالى للفقير المستحق مع قطع المنفعة عنه من كل وجه.[1]

2.1. مشروعية الزكاة:

***من الكتاب:**

قال تعالى: **{وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ واركَعُوا مَعَ الرَاكِعِينَ}** سورة البقرة الآية43.

وقوله أيضا: **{ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ}**سورة الحج الآية41.

***من السنة:**

عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان"** رواه البخاري.

3.1.مصادر أموال الزكاة:

مصادر أموال الزكاة في المصارف الإسلامية غالبا ما تنحصر في المصارف الإسلامية في ما يلي: [2]

– الزكاة المستحقة على أموال المصرف: هي الزكاة التي تفرض على حقوق المساهمين أي على رأس مال المصرف وصافي أرباحه .

– الزكاة المقدمة من أصحاب حسابات الاستثمار: قد يفوض أصحاب الحسابات المصرف الإسلامي بأن يخرج الزكاة الواجبة في أموالهم نيابة عنهم، فيقوم بخصمها من حسابهم ووضعها في صندوق الزكاة بنية صرفها على مستحقها.

– الزكاة المقدمة من أفراد المجتمع : وهي زكاة المقدمة من أفراد المجتمع الذين يستعينون بصندوق الزكاة المتواجد على مستوى المصرف الإسلامي ليقوم بإيصالها إلى مستحقيها نيابة عنهم.

2.الوقف:

1.2. مفهوم الوقف:

❖ **لغة:** "يتضمن معنى الإمساك والمكث والحبس والتسبيل، فهو إمساك عن الاستهلاك أو البيع أو سائر التصرفات، والمكث بالشيء عن كل ذلك، وهو أيضا حبس الشيء بمعنى جعله للأبد في سبيل الله"[3].

---

[1] كمال خليفة أبو زيد وأحمد حسين على حسين، **محاسبة الزكاة: دراسات نظرية وتطبيقية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص11.

[2] غردة عبد الواحد، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

[3] هدى معيوف، **دور الوقف الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**: رؤية استشرافية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الوادي. الجزائر. المجلد 07 .العدد 01 .مارس 2022، ص 148.

❖ **اصطلاحا:** عرفه الاقتصادي منذر قحف فيعرف الوقف بقوله : " الوقف هو حبس مؤبد ومؤقت لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة".

ويرى أن هذا التعريف يتناسب مع حقيقة الوقف القانونية وطبيعته الاقتصادية ودوره الاجتماعي وذلك من حيث أن الوقف هو من الصدقات الجارية أي التي يستمر الانتفاع بها مدة طويل.[1]

2.2. مشروعية الوقف:

***من الكتاب:** قال تعالى :**{ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً}** سورة الفرقان الآية67.

و أيضا قوله تعالى:**{لن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا لِما تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ}** سورة آل عمران الآية 92.

وقوله تعالى :**{ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}** سورة البقرة الآية280.

***من السنة:**

يقول النبي صلى الله عليه وسلم: **"إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو عِلْم يُنتفَع به، أو ولدٍ صالحٍ يدعو له"**.أخرجه مسلم في صحيحه .

[1] منذر قحف، **الوقف الاسلامي: تطوره– إدارته– تنميته**، دار الفكر، دمشق، 2000، ص ص62-63.

الشكل01: صيغ التمويل الاسلامي

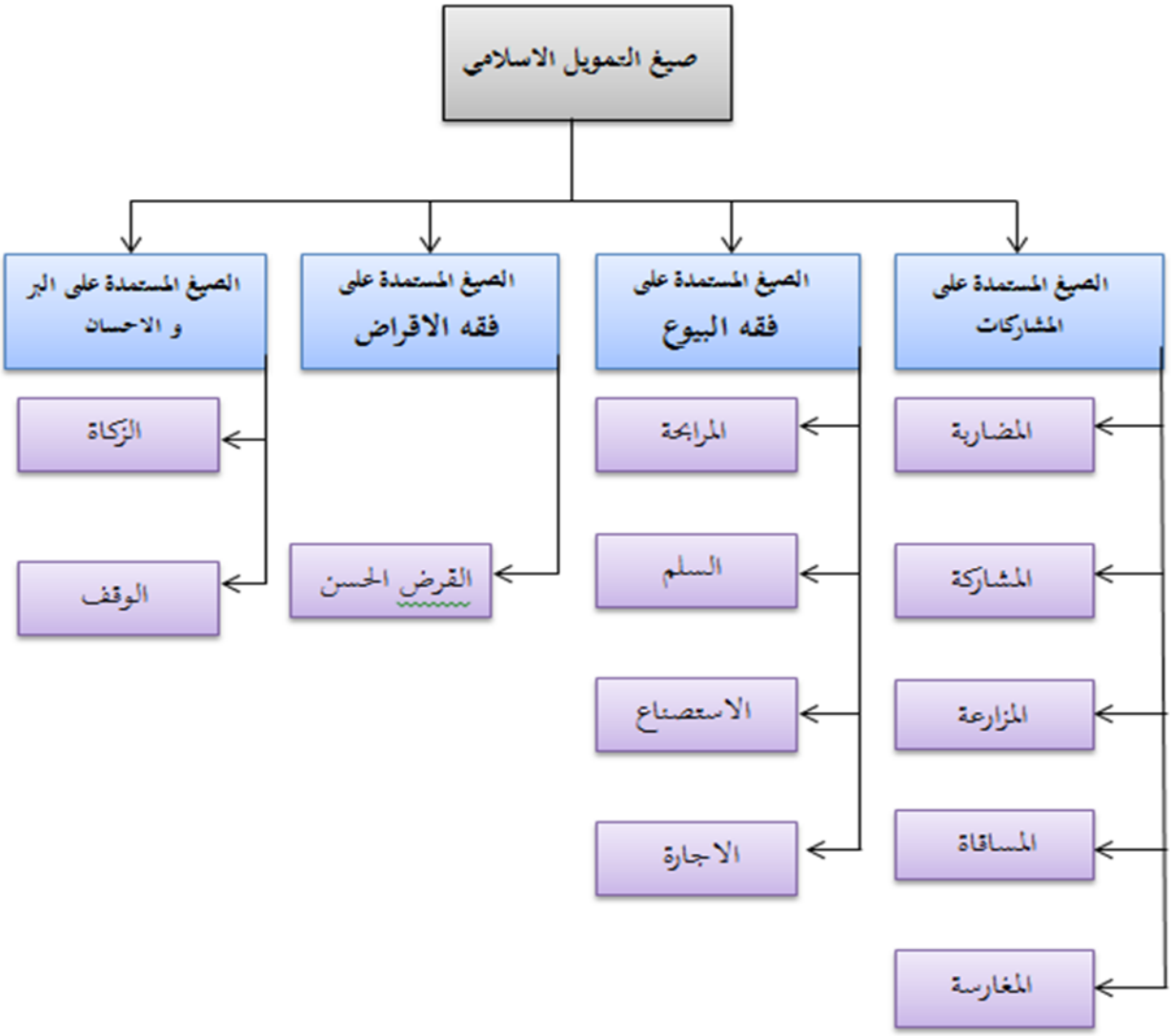

خلاصة الفصل:

نخلص مما سبق أن البديل الإسلامي في تمويل المشاريع الاستثمارية يعتبر الحل الأمثل لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية ، و ذلك من خلال قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية في صيغ التمويل الإسلامي لكون البنوك الاسلامية تعمل ضمن قواعد و ضوابط الأمن و الاستقرار و تقليل المخاطر من حيث قيامها على مجموعة من الأنظمة المتمثلة بالقيم والأخلاق والأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن من جهة وكونها تعمل ضمن نظام إسلامي خال من الربا والكذب والمقامرة والتدليس والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل ، إضافة إلى كون النظام الإسلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الأرباح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات وتجميد نظام المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية.

الفصل الثاني:
أساسيات حول الشمول المالي

تمهيد:

يعتبر الشمول المالي الركيزة الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية و تحقيق الاستقرار المالي للبلد، لذلك حظي باهتمام كبير من قبل مختلف حكومات العالم ، كما أن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء و المعاملات.

حيث أنه يسعى الى تمكين الطبقات الفقيرة والهشة من الاستفادة من الخدمات المالية بشكل بسيط ويمكنهم من تلبية احتياجاتهم المالية، ويعد الشمول المالي ذو أهمية كبيرة بالنسبة للدول في دمج المؤسسات والأفراد الذين ينشطون في الاقتصاد الغير رسمي ضمن أطر رسمية تمكنهم من الحصول على الحماية اللازمة ودعم الاقتصاد الوطني في آن واحد. وبهدف التعرف على الشمول المالي بشكل أعمق فقد خصص في هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي.

المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي.

المبحث الاول: ماهية الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى ايصال الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع وشرائحه وحصوله عليها عبر القنوات المالية الرسمية، لذا فهو يعتبر أداة ذات فعالية اقتصاديا واجتماعيا، ومن أجل ذلك لابد من التعرض إلى نشأته.

المطلب الأول: نشأة و تطور الشمول المالي.

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية ومن قبل المختصين الماليين على حد السواء، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب في مجملها في إطار واحد، حيث يقصد بالشمول المالي إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية.

الجدول 01: نشأة وتطور استخدام مصطلح الشمول المالي :

السنة	أهم الملامح والسمات
1993	▪ ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة في دراسة " ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.
1999	▪ استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.
2008	▪ ازدياد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ; حيث التزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي ، من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح . ▪ حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة. ▪ تبني مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية . ▪ اعتبار البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع الفئات إليها ركيزة أمن من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك . ▪ إنشاء مؤشر عالمي يعرف بالاشتمال المالي العالي (findex global) لأكثر من 140 دولة حول العالم. ▪ – تم إنشاء تحالف من أجل الشمول المالي (AFL)
2013	▪ إطلاق مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية ، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. ▪ – إطلاق العديد من المؤسسات العالية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(c –GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (TFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: سمير عبد الله و آخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية،2016، ص15.

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي

لقد ظهر مصطلح الشمول المالي على الساحة الاقتصادية بشكل عام و المصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة ومن بين أهم التعريفات مايلي:

1. تعريف الشمول المالي:

هناك عدة تعريفات للشمول المالي ، حيث كان أبرزها التعريف الصادر عن مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ليعرف الشمول المالي بأنه:" الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".[1]

– و عرفه صندوق النقد العربي على أنه:" إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى من سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية".[2]

– تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: بأنه:" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المطلوبين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة بالاعتماد على طرق مبتكرة وحديثة تضم التثقيف والتعليم العالي من أجل رفع الرفاهية المالية والاقتصادية لمختلف شرائح المجتمع.[3]

– يعرفه البنك الدولي: هو قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستفادة من المنتجات المالية بما يتناسب مع احتياجاتهم المالية، فحسب هذا البنك تعد عملية فتح حساب معاملات أول خطوة للاقتراب . الشمول المالي، حيث تتيح هذه الخطوة إمكانية الاستفادة من مختلف الخدمات المالية كما تعد النقطة الرئيسية التي يركز عليها البنك الدولي كثيرا في مبادرة[4]

---

[1] يسر برنيه و آخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019، ص2. متوفر على الرابط التالي: https://www.amf.org.ae/ar/publications/awraq-bhthyt/alshmwl-almaly-fy-aldwl-alrbyt-aljhwd-walsyasat-waltjarb

[2] العباس بهناس، و آخرون، **أسس و متطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة التجربة الاردنية**، مجلة معارف المجلد14/العدد2 (ديسمبر2019)، ص213-214.

[3] عائشة لحرش، خالد مسعد ، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا**، ، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثامن، العدد01 ،جامعة تلمسان الجزائر، (أفريل 2022)، ص141.

[4] مرجع نفسه، ص 141.

– فعرفه البنك المركزي الجزائري (BCA) كما يلي : " إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية المختلف لفئات المجتمع بمؤسساته وأموالهم و مدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف والتي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية لجميع الفئات و سهولة المعاملات المالية خاصة الفئات المهمشة و الأفراد ذوي الدخل المنخفض، و الشركات الصغيرة و المتوسطة، وذلك بما يتناسب مع احتياجاتهم و قدراتهم.

الشكل رقم05: الخدمات المالية للأفراد

المصدر: يسمينة قاسي، عابد بشكير، واقع الشمول المالي في المصارف الاسلامية –دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة أحمد زبانة غليزان، الجزائر، جانفي، 2023،ص610.

2.خصائص الشمول المالي

هناك عدة خصائص للشمول المالي أهمها:[2]

[1] أحمد يقور و آخرون، **التمويل الإسلامي الأصغر كالية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي** (دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني للفترة 2013-2017)، مجلة أراء لدراسات الاقتصادية والإدارية المركز الجامعي أفلو الجزائر، المجلد 03،العدد 02،2021 ، ص 37.

[2] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكادمية، المجلد04 العدد02، 2021، ص648.

- ✓ **العموم:** من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل.
- ✓ **التنوع:** تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة .
- ✓ **السعر:** تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع .
- ✓ **الجودة:** مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم .
- ✓ **الوقت:** توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات .
- ✓ **التوسع:** الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسييل عملية التنقل.

3.مبادئ الشمول المالي:

يقوم الشمول المالي على مجموعة من المبادئ الرئيسة المعتمدة من قبل مجموعة العشرين G20، التي تهدف إلى تقديم العون والمساعدة في تحقيقه ، تتمثل فيما يلي:[1]

- **القيادة:** إذ يجب توليا من قبل الجهات الحكومية العليا المختلفة والأطراف المشاركة لتحقيق الشمول المال والمساعدة في تخفيض حدة الفقر.
- **المعرفة:** يجب توفير بيانات كافية ومناسبة وموثوقة تعتمد عليها الجهات الرقابية و مقدمي الخدمات المالية حيث أنه يعتبر أمرا ضروريا لعملية تصميم وإعداد سياسات الشمول المالي.
- **التنوع:** تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقديم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية متنوعة واستخدامها بالشكل الصحيح.
- **الابتكار:** والتجديد تعزيز الابتكارات التكنولوجية وتشجيعها باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.
- **الحماية:** وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية لتفادي تعرض العملاء للمخاطر المالية خاصة الاحتيال.
- **تمكين العملاء:** فلا بد من تطوير قدرات العملاء وثقافاتهم المالية وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات المالية و طرق استخدامها.
- **التعاون:** إيجاد بيئة عمل واضحة تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع على الاستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع من خلال تحديد دور كل طرف ومسؤوليته.
- **التناسب:** يجب وضع سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل العوائق التشريعية.

[1] نبيل بهوري ، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه (دراسة حالة الدول العربية)**، مجلة الاقتصاد الجديد، ، المجلد 10 ، العدد 03 ،جامعة خميس مليانة الجزائر، 2019، ص ص 164.165.

- **الإطار العملي:** يجب أن يستند الإطار العملي على المعايير والممارسات الدولية، حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

المطلب الثالث: أهداف و أهمية الشمول المالي

تتمثل أهمية و أهداف الشمول المالي في ما يلي:

1.أهداف الشمول المالي

توجد العديد من الأهداف يسعى الشمول المالي إلى تحقيقها وهي:[1]

- ✓ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها و الاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية.
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- ✓ تشجيع الأفراد على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برامج موجها لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم.
- ✓ تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار و التوسع و تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

2.أهمية الشمول المالي

تتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور أهمها ما يلي:[2]

***المحور الاجتماعي:** تحسين المستوى المعيشي للعملاء خاصة الفقراء منهم.

***المحور الاقتصادي:** المساهمة في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية.

***المحور الاستراتيجي:** الموائمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي و بين الأهداف التالية:

- الاستقرار المالي ويعرفه البنك المركزي الأوروبي بأن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق، قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون اتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة.
- النزاهة المالية تشجع المعايير الدولية على أهمية النزاهة المالية، وذلك من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة، وإذا تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير في إطار نزاهة مالية فإن ذلك سيشمل فئة كبيرة من ذوي المداخيل المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية والعكس صحيح فيما إذا لم

[1] أحمد خروبي لقواس، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الإستقرار المالي تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت –المجلد 04– العدد01،جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، جانفي 2023، ص245.

[2] فلاق صليحة وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي** ، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، بجامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر المجلد 07 العدد 04 ديسمبر 2019، ص 4.

تكتمل البيانات وامتنعت المصارف عن التعامل مع المستفيدين فإن ذلك سيجعلهم يلجؤون إلى اتباع الخدمات المالية غير الرسمية. مما سيشكل عائقا على التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

- الحماية المالية للمستهلك وذلك بإحداث التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين وضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

3. أهمية وضع استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي:

تكمن اهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والاهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما انها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى اي دولة.

و قد تبرز الأهمية في وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها:[1]

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي .
- تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.
- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.
- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة.
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية انجاز بناء الاستراتيجية.
- تحديد اليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

[1] صندوق النقد العربي، **متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، على الموقع: https://www.amf.org.ae/ .

الشكل رقم 06: العناصر الرئيسية لاستراتيجية الشمول المالي

المصدر: محمد يسر، توسيع فرص الوصول للتوسيع و الخدمات المالية في الدول العربية و دور المصارف المركزية، ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ،الكويت في 1 أكتوبر 2012، ص46.

المطلب الرابع: أبعاد الشمول المالي

يمكن توضيح الأبعاد الرئيسية للشمول المالي في مايلي:[1]

1. الوصول للخدمات المالية:

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية. مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية الفروع وأجهزة الصراف الآلي... الخ.

2. استخدام الخدمات المالية:

[1] صورية شعبي ، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 03 العدد 02 ، 2018، ص ص 109-110.

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

3.جودة الخدمات المالية:

تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية، وتعتبر الخدمة المالية تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة الدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

وفي قمة Los Cabos عام 2012 أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI،)التي تتناول ثلاث أبعاد رئيسة تتضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم02: الأبعاد الرئيسة للشمول المالي ومؤشرات قياسها

الوصول إلى الخدمات المالية	✓ عدد نقاط الوصول إلى الخدمات. ✓ حسابات النقود الالكترونية. ✓ – مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المالية	✓ البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي ✓ البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم البالغين حملة وثائق التأمين . ✓ عدد معاملات الدفع غير النقدية عدد معاملات الدفع عبر الهاتف . ✓ ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية . ✓ المحتفظين بحساب بنكي . ✓ التحويلات . ✓ الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية . ✓ – الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	✓ المعرفة المالية. ✓ السلوك المالي. ✓ متطلبات الشفافية. ✓ حل النزاعات. ✓ تكاليف استخدام الخدمات المالية . ✓ –العوائق الائتمانية.

Source: GPFI , 2016, G20 Basic Set of Financial Inclusion Indicators.

المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي

وضع البنك الدولي سنة 2011 مؤشرات لقياس الشمول المالي، والتي تعد كقاعدة بيانات حيث أصبحت من أهم المؤشرات المرجعية للتعرف على درجة الشمول المالي في الدول، حيث سنعرض في هذا المبحث الى اهم مؤشرات الشمول المالي موضحة في ما يلي:

المطلب الأول: مؤشر العمق المالي

يعتبر مؤشر العمق المالي من أهم مؤشرات الشمول المالي، ويمكن تعريفه كما يلي:

1.مفهوم مؤشر العمق المالي:

- يشير مصطلح العمق المالي إلى زيادة توفير الخدمات المالية مع مجموعة واسعة من الخدمات الموجهة لجميع مستويات المجتمع، و يعني عموما زيادة نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي أو بعض مؤشرات الأسعار، بحيث كلما زادت السيولة المتوفرة في الاقتصاد زادت فرص النمو المستمر.[1]
- يعتبر مؤشر العمق المالي من أحد أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية المالية، فزيادة العمق المالي يسهل عملية تنمية المدخرات بشكل كفء ويساعد في تحسن كفاءة توزيع الموارد المالية كما يساهم في توفير خيارات أكثر من الخدمات المالية التي من شأنها أن تؤدي إلي زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وزيادة العمق المالي يعكس حالة القطاع المصرفي وقدرته في الحفاظ علي حقوق المودعين والمستثمرون في الأسواق المالية، كما يقيس هذا المؤشر مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد باعتبار أن النقود تستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف علي متطلبات الاستثمار، ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع إلي الناتج الإجماليGDP .[2]

وعليه يمكن تعريف العمق المالي بأنه:" قدرة النظام المالي على توفير وتهيئة مدى واسع من الخدمات والأدوات المالية المتنوعة و الكفؤة التي يمكن الوصول إليها واستخدامها والاستفادة منها من قبل الوحدات الاقتصادية المختلفة، وبالشكل الذي يدفع باتجاه رفع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفئات الاجتماعية المختلفة".[3]

---

[1] علي جوادي ، أحمد ضيف ، **أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990–2018)**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12 ، العدد3، 2021 ،ص 527.

[2] احمد سعيد البكل، ايمان فاروق الحداد، **الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، أفريل 2022، ص174.

[3] بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، **العمق المالي وأثره في تعزيز السلامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000–2015)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد15، العدد 2020،56،ص36.

2.مؤشرات العمق المالي:

استخدم الاقتصاديون عدداً من المؤشرات المالية، بهدف تحديد مدى العمق المالي الذي تتمتع به دولة ما، إلا ان تقرير التنمية المالية لعام 2012 الصادر من البنك الدولي، ومن خلال استعراضه لمصفوفة خصائص النظام المالي (Matrix of Financial System Characteristics)

لخص تلك المؤشرات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم03: مؤشرات العمق المالي

المؤسسات المالية	الأسواق المالية
✓ نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى GDP .	✓ نسبة سندات الدين الخاصة إلى GDP.
✓ نسبة أصول المؤسسات المالية إلى GDP	✓ نسبة سندات الدين العام إلى GDP.
✓ نسبة عرض النقد M2 إلى GDP	✓ نسبة سندات الدين الدولية إلى GDP
✓ نسبة الودائع إلى GDP	✓ نسبة الأسهم المتداولة إلى
✓ نسبه إجمالي القيمة المضافة للقطاع المالي إلىGDP	✓ GDP . ✓ نسبة رسملة الأسواق المالية.

Source: International Monetary Fund, **Rethinking the Role of the State in Finance**, https://www.cbd.int/financial/doc/global-financial-development report-2013.pdf,p23.

المطلب الثاني: مؤشر الاتاحة المالية

يتمثل في مدى وصول الأفراد الى الخدمات المالية.

1.مفهوم مؤشر الاتاحة المالية:

ترتكز معايير الإتاحة لمؤشرات الشمول المالي على الهياكل والبنى التحتية والأدوات المسخرة من السلطات النقدية الممثلة للوصاية على البنوك في سبيل تعزيز مبادرات تغطية أكبر لكل الشرائح من مختلف المناطق بالخدمات المالية الرسمية، واستفادة الاقتصاد من الموارد المالية المتداولة في السوق الموازية .

وتعد إتاحة الحصول على الخدمات المالية خطوة بالغة الأهمية نحو الحد من الفقر وعدم المساواة، وتظهر بيانات جديدة عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت وجود فرص غير مسبوقة لاستخدام التكنولوجيا لتعميم الشمول المالي[1].

يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة القطاع المالي على جذب العملاء أو المستهلكون وذلك من خلال سهولة وصول أفراد المجتمع لكل الخدمات والمنتجات المالية بطريقة سهله، وذلك من خلال معرفة هيكل الجهاز المصرفي وعدد الفروع المصرفية لكل 100ألف شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى الخدمات المالية سهلا لأكبر عدد من السكان.[2]

2.مؤشرات الاتاحة المالية

وتتمثل مؤشرات الاتاحة المالية في مايلي:[3]

- ✓ حسابات لكل ألف بالغ.
- ✓ الفروع لكل 100.000بالغ.
- ✓ النسبة المئوية للأشخاص الذين لديهم حساب مصرفي .
- ✓ النسبة المئوية للشركات التي لديها خط ائتمان (جميع الشركات).
- ✓ النسبة المئوية للشركات التي لديها خط ائتمان (شركات صغيرة).

المطلب الثالث: مؤشر الاستخدام المالي

يمثل مؤشر الاستخدام مدى استخدام الأفراد للخدمات المالية

1. مفهوم مؤشر الاستخدام المالي:

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المجتمع على استخدام الخدمات والمنتجات المالية و التي أصبحت متاحة بالفعل من القطاع المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] نجيب الله حاكمي، سميرة بولحبال، **الشمول المالي في الجزائر بين اتاحة و استخدام الخدمات المالية، بين دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس المغرب**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد02، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر،15 ديسمبر2021،ص 340.

[2] احمد سعيد البكل، ايمان فاروق الحداد، **مرجع سابق**، ص176.

[3] International Monetary Fund, **Rethinking the Role of the State in Finance**, https://www.cbd.int/financial/doc/global-financial-development report-2013.pdf,p23.

كما يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور واستخدام الحسابات في دفع فواتير الشراء.[1]

2.مؤشرات الاستخدام المالي: تتمثل مؤشرات الاستخدام المالي في:

- **مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية**

يعد مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية مقياس نوعي للشمول المالي، فأي زيادة لهذه النسبة يمكن تفسرها على أنها تحسن في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- **مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي**

يقيس هذا المؤشر نمو القطاع المصرفي ومستوى الوساطة المالية، ويقيس بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع الخاص أكثر من أي مقياس آخر ، وارتفاع هذه النسبة يعني تعزيز الشمول المالي، غير أن الزيادة الكبيرة في هذا النوع من الائتمان يحدث أزمات مالية، ولذلك أوصت لجنة بازل بضرورة عدم زيادة فجوة الائتمان عن 2%.

ومن بين مؤشرات قياسها:

- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظمة.
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم البالغين الهاتف .
- ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف
- ✓ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية دولية.
- ✓ نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

المطلب الرابع: متطلبات تعزيز الشمول المالي و تحدياته

للشمول المالي تحديات، ومتطلبات تعزيزه نذكرها كما يلي:

1. متطلبات تعزيز الشمول المالي:

تتمثل متطلبات تعزيز الشمالي المالي في مايلي:[2]

1.1. دعم البنية التحتية المالية:

[1] زهراء أحمد، محمد توفيق النعيمي، **تحليل مؤشرات الاشتمال العالي للقطاع المصرفي العربي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،جامعة تكريت، العراق، المجلد 4 ،العدد 40 ،2017، ص262.

[2] آسيا سعدان ، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي–دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب** ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد10 ،العدد 03. الجزائر ،2018 ،ص 748-750.

يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة إحدى أهم الركائز الأساسية لمتطلبات الشمول المالي حيث يتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، والتي يمكن أن تتضمن ما يلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات، و اللوائح.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات.

2.1. حماية مستهلكي الخدمات المالية:

نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية للعملاء والتطوير الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات حظي مستهلكي الخدمات المالية، باهتمام كبير .ويساهم تطبيق المبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي.

3.1. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

يعتبر ذلك أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية. أخذا في الاعتبار ما يلي:[1]

– مراعات احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

– التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

[1] صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، ص ص09-10.على الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/alljnt-alrbyt-llrqabt-almsrfyt/nshrt-tryfyt-hwl-mfahym-alshmwl-almaly

– تخفيض الرسوم والعملات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

– مراعات ظروف العملاء لدي التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.

– قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل.

– إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4.1.التثقيف المالي:

يتعين على الدولة التكفل بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، ويتم تطوير الاستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية خاصة لدى الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي فئة الشباب والنساء.

يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويملك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

2. التحديات التي تعيق الشمول المالي:

توجد العديد من تحديات الشمول المالي التي تحد من انتشار واتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من الدول، و هي العوائق التي تعوق وصول الفرد أو الجماعات المحرومة من الخدمات المالية الأساسية. من بين هذه التحديات ما يلي:[1]

- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه.
- نقص الثقافة المالية أي قلة الوعي المالي الذي يترتب عليه جهل العديد من المواطنين بالخدمات المصرفية المالية و فوائدها.
- تدني مستوى دخل المواطنين مما صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية بشكل لا يسمح التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

[1] وحيدة بولمرج ، شافية كتاف ، **الشمول المالي و دور التمويل الأصغر في تعزيزه (تجربة السودان نموذجا)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد07، العدد03،جامعة سطيف1، الجزائر،ديسمبر2021،ص189.

- ارتفاع تكاليف المعاملات وانعدام الضمانات اللذان يعتبران حاجزين هامين أمام الفقراء للحصول على الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي لجوئهم للائتمان البديل المقدم من القطاع المالي الغير الرسمي مثل الأهل والأصدقاء وأصحاب المحلات التجارية.
- نقص في تطوير البنية التحتية المالية في بعض الدول منها العربية والتي تحد من فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.
- ضعف الانتشار المصرفي قد يكون هناك نقص في الفروع المصرفية أو شبكات الاتصالات أو الأنظمة المالية المتطورة. والذي يمنع الوصول الفعلي لنقاط خدمة الأفراد الذين يبحثون عن الخدمات المالية الرسمية.
- غياب التصنيف المالي والقانوني المحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر خاصة في الدول العربية حيث تسجل كمنضمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشراق على تنظيم التمويل الأصغر سواء من البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافيه ،مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الثقافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.
- ضعف دور الصيرفة الإسلامية في إعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، خاصة في الدول العربية وذلك لزيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل الى مفاهيم و تصورات نظرية للشمول المالي و الاشارة الى مختف مؤشراته، نجد أن الشمول المالي يهدف إلى توفير الخدمات المالية الأساسية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتأمين والقروض، ويعتبر هذا الهدف جزءًا أساسيًا من تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر والعدالة الاجتماعية، كما أنه يعمل على تعزيز التوعية المالية، وتطوير البنية التحتية المالية، وتحسين قدرة الفئات الأقل حظًا على الوصول إلى الخدمات المالية، كما أنه له أهمية و دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي مما يؤدي إلى تعزيز ثقة العملاء في القطاع المالي ككل.

الفصل الثالث:

واقع الشمول المالي في الجزائر و كيفية مساهمة ادوات التمويل الاسلامي في دعمه ببنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة".

تمهيد:

بعد ما تطرقنا له في الدراسة النظرية في الفصول السابقة ، سنحاول في هذا الفصل التطرق الى الجانب التطبيقي حول موضوع الدراسة، بحيث سنحاول اسقاط ما تطرقنا اليه في الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة واقع الشمول المالي في الجزائر و دراسة حالة تطبيقية تبين لنا دور أدوات التمويل الاسلامي في تحقيق شمول مالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)"وكالة قالمة"

و عليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة أدوات التمويل الاسلامي في تفعيل متطلبات الشمول المالي ببنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة".

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

إن الافتقار إلى آليات الشمول المالي يؤدي بالبعض إلى اللجوء إلى القنوات والوسائل الغير رسمية، فالجزائر تعاني منذ زمن من ارتفاع متزايد لنسبة الإقصاء المالي، ازداد اهتمام الدولة الجزائرية بتحقيق الشمول المالي الرقمي كونه من الحلول الهامة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز استخدام الخدمات المالية في ظل تشريعات عادلة وشفافة من كافة أطراف المجتمع، وكذا الشركات والمؤسسات المختلفة، حيث أن السلطات العمومية الجزائرية، والممثلة في بنك الجزائر تسعى جاهدة لوضع استراتيجية وطنية التعزيز الشمول المالي الرقمي خلال الحد من معوقات التي تحول دون استخدام الخدمات المالية الرقمية.

المطلب الأول: الخدمات المالية الاسلامية في البنوك الاسلامية الجزائرية.

كانت بداية الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية، حيث كان بنك البركة الجزائري (التابع مجموعة البركة السعودية) أول بنك يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر والذي تأسس في 1990 وفتح أبوابه رسميا في 20 ماي 1991 وهو بنك مختلط (عام وخاص)، ثم بعد سنوات عديدة تم اعتماد بنك السلام في سبتمبر 2008 وهو بنك خاص، ولازالا ليومنا هذا البنكين الاسلاميين الوحيدين في الجزائر.

وبعد سنة 2018 ومع صدور النظام رقم 18-02 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية ثم صدور النظام رقم 20-02 الذي ألغى النظام 18-02 حيث ظهرت النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كإحدى صور الصيرفة الإسلامية، حيث تم إطلاق نوافذ إسلامية في 8 مؤسسات بنكية ومالية بعد حصولها على المطابقة الشرعية من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من بينها :

البنك الوطني الجزائري BNA
البنك الوطني الخارجيBEA.
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بنك CNEP Banque
القرض الشعبي الجزائريCPA
بنك ترست
بنك الفلاحة والتنمية المحلية BADR
بنك الخليج الجزائرAGB
بنك المؤسسة العربية المصرفيةABC

بنك التنمية المحليةBDL

الجدول رقم 04:التمويلات و الخدمات المالية الاسلامية المقدمة من بنك البركة

	الخدمة	الصيغة التمويلية
للأفراد	سيارة البركة	مرابحة
	دار البركة لاقتناء منزل	اجارة منتهية بالتمليك
	دار البركة لبناء منزل	اجارة منتهية بالتمليك
	دار البركة لتهيئة منزل	استصناع
	دار البركة لتوسيع منزل	اجارة منتهية بالتمليك
	دار البركة استئجار	ايجار
	ادخار البركة	مضاربة مقيدة
	استثمار البركة	مضاربة مطلقة
للشركات و المهنيين	تمويل المواد الأولية ونصف مصلحة	المرابحة / السلم
	تمويل المنتجات النهائية	المرابحة / السلم
	التمويل المسبق للصادرات	المرابحة / السلم
	تمويل الصفقات المرهونة	المرابحة / السلم
	تمويل الاستثمار	المرابحة الاستصناع المشاركة المتناقصة
	تمويل المعدات والتجهيزات للمؤسسات	إجارة منتهية بالتمليك / إجارة تشغيلية
	حساب الودائع الغير مقيدة	المضاربة
	حساب القسائم التشاركية	المضاربة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar#el-44191f79

تاريخ الاطلاع:02-05-2023.

يتضح من خلال الجدول أن بنك البركة يقدم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية لكافة العملاء المواطنين حيث أنه يقدم مجموعة من حلول التمويل الإسلامية للأفراد والشركات و المهنيين. و يتم توفير التمويل الاسلامي بنظام المضاربة المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك و أيضا السلم والاستصناع لتلبية احتياجات العملاء.

الجدول رقم 05:التمويلات و الخدمات المالية الاسلامية المقدمة من بنك السلام

	الخدمة	الصيغة
للأفراد	بطاقة توفير امنيتي	المضاربة
	حساب الاستثمار أمنيتي	
	دفتر الاستثمار هديتي	
	دفتر الاستثمار عمرتي	
	السلام تيسير لتمويل السيارات	بيع بالتقسيط
	دار السلام لامتلاك منزل	إجارة منتهية بالتمليك
	السلام لتهيئة منزل	استصناع/ استصناع الموازي
	دار السلام إستئجارة	اجارة
للشركات	تمويل الإشغال الهندسية والمدنية	المرابحة / الاستصناع / المضاربة / المشاركة
	تمويل معدات مهنية	المرابحة / إجارة منتهية بالتمليك
	تمويل استغلال	مرابحة / سلم
	تمويل العقارات	إجارة منتهية بالتمليك/ استصناع
	تمويل معدات النقل	المرابحة / إجارة منتهية بالتمليك
	السلام إيجار	إجارة تشغيلية / إجارة بالتمليك
	حساب سلام استثمار	مضاربة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع:02-05-2023.

من خلال الجدول يتضح ان بنك السلام الجزائري يقدم خدمات التمويل الإسلامي للأفراد والشركات. يشمل ذلك التمويل الشخصي الإسلامي، وتمويل العقارات الإسلامي، وتمويل المشاريع الإسلامية. يتم تنفيذ هذه الخدمات بواسطة آليات مالية مبتكرة مثل: المضاربة، المرابحة، والمشاركة، في الأرباح والتأجير و السلم و الاستصناع و هذه كلها صيغ تمويلية تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية.

من خلال الجدولين السابقين نستنتجبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري هما بنوك إسلامية في الجزائر، وتتميز بأنها تعمل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. الغاية الأساسية لهذين البنكين هي تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتلبية احتياجات العملاء المسلمين الذين يفضلون الامتثال للقواعد والضوابط الشرعية في معاملاتهم المالية. فهي تعمل على اشباع الرغبات و تلبية الحاجات لجميع الأطراف من خلال تقديم خدمات متنوعة وفق صيغ تمويلية متعددة مما يسمح لها بجذب عدد اكبر من العملاء.

الجدول رقم 06: الخدمات المالية الاسلامية المتوفرة في النوافذ الاسلامية

النوافذ الاسلامية	الخدمات	الصيغة التمويلية
البنك الوطني الجزائري	امتلاك تجهيزات لنشاطاتكم	اجارة منتهية بالتمليك
	حساب الاستثمار الإسلامي الغير مقيد	المضاربة
البنك الخارجي الجزائري	حساب الودائع الاستثمارية الغير مقيدة	المضاربة
	المرابحة للسيارات والسلع الاستهلاكية	المرابحة
بنك التنمية المحلية	حساب الإستثمار – مضاربة	المضاربة
	السيارات الاستهلاكية	مرابحة
	تلبية الحاجات التشغيلية	اجارة منتهية بالتمليك
	تمويل المؤسسات والمهنيين	المرابحة
بنك القرض الشعبي الجزائري	حساب التوفير الإسلامي	المضاربة
	تمويل المرابحة سيارات	المرابحة
	تمويل المرابحة سيارات	المرابحة
	تمويل المرابحة تجهيزات	المرابحة
ترست بنك	ترست ايجار للعقار والمعدات	ايجارة منتهية بالتمليك
	راحتي سيارتي	مرابحة
	تمويل السلام	السلم
	توفير بالمشاركة	المضاربة
بنك المؤسسة العربية المصرفية	البراق حساب ادخار استثماري	المضاربة
	البراق حساب استثمار الأجل مضاربة	المضاربة المقيدة
	البراق ممكن/ ممكن كروستي–مرابحة	المرابحة
	البراق مهني مرابحة	المرابحة
	البراق سكني اقتناء	اجارة منتهية بالتمليك
	البراق مهني– سلم	السلم
	العراق مهني استصناع	استصناع
	العراق مهني مضاربة	المضاربة

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	اجارة تملكية لاقتناء منزل	اجارة منتهية بالتمليك
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	مرابحة للصفقات العمومية	المرابحة
	مرابحة غلتي	
	مرابحة للمعادات المهنية	
	مرابحة المواد الأولية	
	مرابحة الأشغال	
	مرابحة لوسائل النقل	
	مرابحة للانتاج الفلاحي	
	حسابات جارية	المضاربة
	دفاتر ادخار	
بنك الخليج	مرابحة سياراتي	
	مرابحة تسهيلات	
	مرابحة على المدى القصير	
	مرابحة معدات	
	السلم	السلم
	حساب الادخار	المضاربة
	حساب الاستثمار	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

https://www.bea.dz , https://www.bdl.dz, https://www.cnepbanque.dz , https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar , https://www.bna.dz/ar , https://www.agb.dz/index.php , https://www.bank-abc.com/ar/Pages/default.asp,https://www.trustbank.dz

تاريخ الاطلا ع:03-05-2023

النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر تعتبر مبادرة لتلبية احتياجات العملاء المسلمين الذين يرغبون في الامتثال للقواعد والضوابط الشرعية في معاملاتهم المالية. وتلعب دورًا هامًا في توفير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية داخل البنوك التقليدية من خلال تقديم منتجات و خدمات مالية اسلامية، فنلاحظ من خلال الجدول06 ان هذه النوافذ الاسلامية تقدم منتوجات محدودة مقارنة ببنك البركة و بنك السلام ، حيث

انها تعتمد على المنتوجات الاستهلاكية كاقتناء السيارات و المنازل عن طريق صيغتي المرابحة و الاجارة المنتهية بالتمليك، و هناك ندرة في المنتجات الاستثمارية مثلا صيغة السلم لا تتوفر الا في ثلاث نوافذ اسلامية هم بنك الخليج و بنك المؤسسة العربية المصرفية و بنك ترست، أما صيغة الاستصناع فهي تتوفر في نافذة بنك المؤسسة العربية المصرفية فقط. و هناك انعدام كلي لصيغة المشاركة ، ويمكن القول ان هذه النوافذ لا تلبي جميع احتياجات العملاء لممارسة نشاطاتهم و تطويرها ، وهذا راجع الى التأخير في فتح هذه النوافذ الاسلامية ضمن البنوك التقليدية و نقص الخبرة في التعاملات الصرفية الاسلامية.

الجدول رقم 07: اجمالي أصول التمويل الاسلامي في العالم لسنة 2022

القطاعات	المبلغ مليار(USD)	النسبة
البنوك الاسلامية	2.104,1	68,7(%)
الصكوك الاسلامية	775,7	25,4(%)
صناديق الاستثمار	154,6	5.1(1%)
التكافل	24,3	0.8(%)
الاجمالي	3.057,7	100(%)

المصدر: بنك الجزائر،المؤتمر الدولي للمالية الاسلامية، تيبازة، 20 فيفري2023.

الشكل رقم 07: توزيع أصول التمويل الاسلامي حسب معطيات الجدول السابق

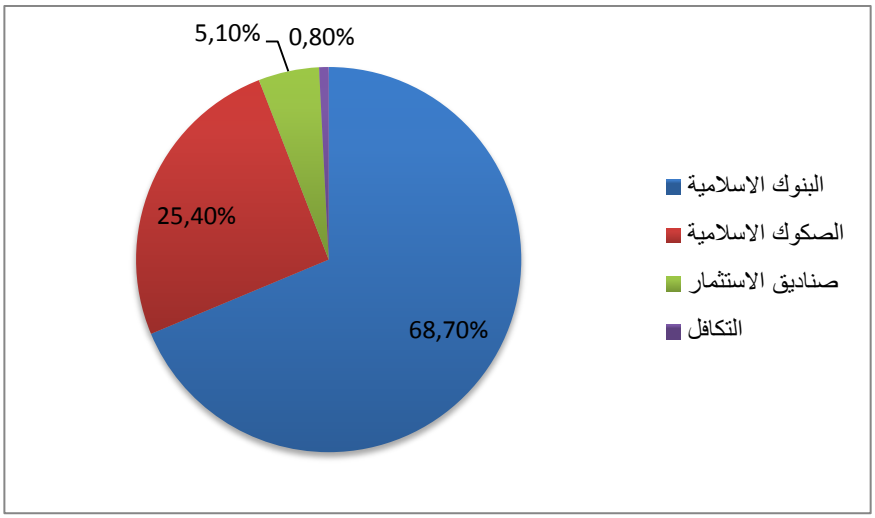

المصدر: بنك الجزائر، المؤتمر الدولي للمالية الاسلامية، تيبازة، 20 فيفري2023.

تمثل البنوك الاسلامية القطاع المصرفي الأهم و أكبر جزء من اجمالي الأصول الاسلامية العالمية حيث بلغت 68.7% من اجمالي أصول التمويل الاسلامي في العالم و قدرت بمبلغ جد مرتفع2,104.1 مليار دولار أمريكي ، بينما قدرة نسبة الصكوك الاسلامية ب25.4% من اجمالي أصول التمويل الاسلامي بمبلغ 775.7 دولار أمريكي، فصناديق الاستثمار تحصلت على نسبة 5.1% بمبلغ قدر ب154.6 مليار دولار أمريكي، اما قطاع التكافل أو التأمين الاسلامي فهو يمثل أقل نسبة من القطاعات الثلاث من اجمالي أصول التمويل الاسلامي حيث تمثلت نسبته 0.8% بمبلغ قدر ب24.3 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثاني: استراتيجية تطوير التمويل الاسلامي في الجزائر.

يمكن اعتبار التمويل الإسلامي في الجزائر على محدوديته متعدد المصادر، إذ يمكن أن يكون مصدره بنوكا إسلامية مثل بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر كما يمكن أن يكون أيضا هيئات شبه حكومية مثل صندوق الزكاة فبالنسبة للبنوك الإسلامية تمنح تمويلات بصيغ إسلامية مختلفة، لكنها وكباقي البنوك العاملة في الجزائر تتجه في معظمها إلى تمويل التجارة الخارجية، نظرا لربحها المضمون خاصة بصيغة المرابحة، وكذلك لقصر أجل العملية أي عدم تجميد أموال البنك لفترة طويلة، إضافة إلى انخفاض حجم المخاطر ،ومن أجل ضمان انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي يجب وضع قوانين مصرفية خاصة بالبنوك الإسلامية من أجل توفير إطار تشريعي واضح ينظم هذه البنوك ويتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني ولتحقيق ذلك يتطلب مجموعة من السياسات والإجراءات منها:[1]

- ✓ تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون البنوك الاسلامية.
- ✓ دراسة القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية في الدول العربية والاسلامية والاستفادة من تجارب هذه البلدان في هذا المجال.
- ✓ إشراك الجهات المعنية بالأمر مثل بنك الجزائر وزارة المالية، وبنك البركة الجزائري، ومصرف السلام الجزائري.
- ✓ القيام بزيارات علمية لدراسة تجربة البنوك الإسلامية في الدول التي قطعت شوطا في هذا المجال.

[1] معمر فطوم، استراتيجية **تطوير صناعة التمويل الاسلامي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 05. العدد02، جامعة الجلفة، الجزائر، 31-12-2014، ص ص 281-282.

- ✓ إعطاء قانون البنوك الإسلامية المكانة اللائقة ضمن قوانين النظام المصرفي الجزائري.
- ✓ يجب أن توضح القوانين المقترحة والمنظمة للبنوك الإسلامية الشروط والمواصفات الواجب توفرها فيها خاصة:
  - الشكل القانوني للبنك.
  - الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.
  - النص في النظام الأساسي على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء وكذلك النص على وجوب أداء الزكاة المفروضة شرعا وبيان كيفية إنفاقها في مصارفها الشرعية.
  - خضوع معاملات البنك للرقابة الشرعية .
- ✓ ضرورة النص في القوانين المقترحة على السماح للمصارف الإسلامية بالقيام بكافة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والعقارية وأعمال الاستثمار والتنمية والعمرانية وإنشاء الشركات والمساهمة فيها في الداخل والخارج مع النص على استثناء هذه البنوك من كافة القيود المفروضة بالنسبة للتوسع في هذه المجالات.
- ✓ تعطي القوانين المقترحة البنك المركزي حق مراقبة أنشطة الإيداع وتجميع المدخرات للمصارف الإسلامية والقواعد التي يتم على أساسها توزيع العوائد على أصحاب الحسابات .

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من المتطلبات تعد ضرورية لدعم الصيرفة الإسلامية في الجزائر تدرجها ضمن النقاط التالية :

- ✓ دعم مشاركة مؤسسات التمويل الإسلامية كطرف أساسي في دعم مراجعة وإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري.
- ✓ تطوير البحث والاجتهاد في المسائل الاقتصادية المعاصرة من وجهة النظر الإسلامية، والتفكير في إنشاء سوق مالي إسلامي في الجزائر يتعامل بالأوراق المالية الإسلامية.
- ✓ قيام وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى بواجبهما في تنوير الرأي العام في قضية المعاملات المصرفية الإسلامية، وكيفية التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامية، وإمكانيات إنشائها بعيدا عن سلطة الدولة وتدخلها؛
- ✓ ضرورة إدخال الدراسات الاقتصادية الإسلامية إلى الجامعات والمعاهد المتخصصة، فهذه الخطوة ضرورة حتمية لنجاح النشاط المصرفي الإسلامي وتعاظم دوره مستقبلا.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يقاس الشمول المالي بعدة مؤشرات مختلفة تتضمن ثلاث أبعاد أساسية: الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية، حيث تعتبر قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي (GlobalFindex) الأداة المرجعية الأكثر استخداما، و التي يتوفر فيها بيانات دولية حول مختلف المؤشرات.

1.مؤشر العمق المالي

يتم استخدام هذا المؤشر لقياس مدى توفر الخدمات المالية للفرد أو الشركة في الاقتصاد. يهدف هذا المؤشر إلى تحديد مدى توسع وتطور قطاع الخدمات المالية وقدرته على تلبية احتياجات الأفراد والشركات.

الجدول رقم 08: نسبة عرض النقود M2 بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي GDP

الوحدة (مليار دج)

السنوات	عرض النقود M2(بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	اجمالي الناتج المحلي GDP(بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	نسبة عرض النقود الى الناتج المحلي M2/GDP
2010	8280	11990	69.10
2011	9930	14590	68.10
2012	11020	16210	68
2013	11940	16650	71.70
2014	13660	17230	79.30
2015	13700	16710	82
2016	13820	17510	87.90
2017	14970	18880	79.30
2018	16640	20390	81.60
2019	16510	20500	80.50
2020	17740	18380	96.50
2021	20080	22020	91.20

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي:https://data.albankaldawli.org/ تاريخ الاطلاع : 2023-05-07.

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك تغيرات في مؤشر العمق المالي في الجزائر خلال هذه السنوات، ففي الفترة 2012/2010 شهدت انخفاضا في نسبة السيولة أي نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 الى الناتج المحلي الجمالي GDP، وهذا راجع الى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مما يعكسحجم النقود المتداولة في الاقتصاد مقارنةً بحجم الناتج المحلي أي يعكس سيولة النظام المالي و استقراره و ضعف النمو الاقتصادي،

كما نلاحظ أيضا هناك تذبذب في مؤشر العمق المالي خلال الفترة 2019/2013 الى أنه وصل الى أعلى قيمة له في سنة 2020ويعود ذلك الى أن البنك المركزي الجزائري قد اتبع سياسات نقدية تستهدف زيادة توريد النقد في الاقتصاد لتعزيز السيولة ودعم الأنظمة المالية المتضررة. أما في سنة 2021 فقد تراجعت نسبة

M2/GDP، و يعود سبب ذلك الى تداعيات جائحة كرونا التي شهدها العالم ككل، مما أدى الى تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع في الإنتاج.

2.مؤشر الاتاحة المالية

يتم قياس هذا المؤشر من خلال عدد فروع البنوك و عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ ، نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية.

1.2.تطور فروع البنوك لكل 100ألف بالغ

يقيس هذا المؤشر مدى توسع شبكة البنوك في دولة مما يعني توفر الخدمات المالية لنسبة كبرة من السكان، دون تحمل تكاليف التنقل.

الجدول رقم 09: تطور عدد فروع البنوك لكل 100ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة 2021/2011

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد فروع البنوك لكل100 ألف بالغ	5.20	5.20	5.20	5.20	5.30	5.30
عدد السكان(مليون شخص)	36.54	37.26	38	38.76	39.54	40.34
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	
عدد فروع البنوك لكل100 ألف بالغ	5.20	5.20	5.30	5.30	5.30	
عدد السكان(مليون شخص)	41.14	41.93	42.71	43.45	44.18	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?locations= D Z

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ d

تاريخ الاطلاع على الموقع: 07-05-2023

يبن الجدول أن معدل الكثافة المصرفية في الجزائر ثابت و يتراوح ما بين 5.20 و 5.30 فرع لكل 100 ألف بالغ خلال الفترة 2021/2011 فهو لا يتجاوز 5.30 فرع ، وهذا يعني ان هناك إتاحة 5 وكالات فقط لتغطية الاحتياجات المالية للعملاء و قد تعتبر هذه التغطية ضعيفة مقارنة مع النمو الديمغرافي في الجزائر، مما يعكس مستوى الوصول إلى الخدمات المصرفية للأفراد في البلاد.

2.2.تتطور عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ

تقوم ماكينات الصراف الآلي في الجزائر بتوفير العديد من الخدمات المصرفية الأساسية للعملاء، مثل سحب النقود، والاستعلام عن الرصيد، وتحويل الأموال بين الحسابات، وطباعة كشوف الحساب، وإيداع النقود في بعض الحالات و الجدول التالي يبين تطور عدد ماكينات الصراف الآلي في الجزائر.

الجدول رقم 10: تتطور عدد ماكنات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد ماكنات الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ	6.10	6.21	6.51	7.61	8.35	8.57
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	
عدد ماكنات الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ	9.13	9.54	9.33	9.31	9.30	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?end=2021&locations=DZ&start=2004&view=char t2023-05-10:تاريخ الاطلاع

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن هذه الفترة لاقت تطورا مستمرا في أجهزة الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ خلال الفترة 2021/2011، رغم هذا التطور إلا أن هناك نقص في إتاحة عدد أجهزة الصرفات الآلية بالنسبة للنمو الديمغرافي في الجزائر مما يتولد ضغط كبير على أجهزة الصراف الآلي، وهذا ما يجعل حرمان العديد من الأفراد الوصول الى الخدمات و التسهيلات التي يقدمها جهاز الصراف الآلي خاصة في المناطق النائية، مما يؤثر سلبا على معدلات الشمول المالي في الجزائر.

3.2.مؤشرملكية الحسابات

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات الشمول المالي حيث أنه يقوم بتحديد مدى استخدام الخدمات المالية لفترة زمنية معينة و ذلك عن طريق جمع البيانات.

الجدول رقم 11: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية للأفراد البالغين فوق 15سنة في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017	2021
نسبة الذكور	%46	%61	%56	%57
نسبة الإناث	%20	%40	%29	%31
المجموع	%33	%50	%43	%44

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات الموقع الدولي:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/interactive-executive-summary –

https://www.findevgateway.org/ar/country/alshmwl-almaly-fy- aljzayr

تاريخ الاطلاع:07-05-2023

الشكل رقم08: نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية للأفراد البالغين فوق 15سنة في الجزائر

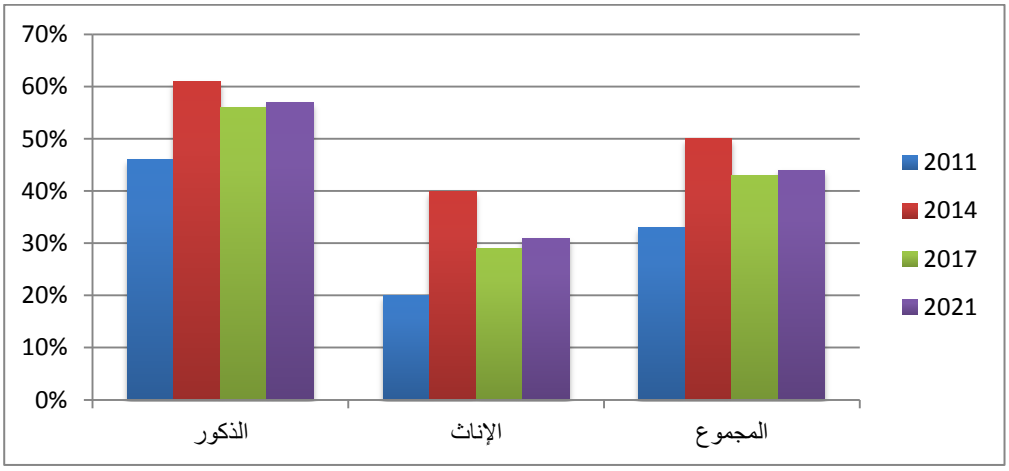

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10

نلاحظ من الشكل رقم 07 أن هناك تذبذب في معدل الشمول المالي حسب ملكية الحسابات لدى الأفراد في المؤسسات المالية خلال السنوات الأربعة، حيث ارتفعت نسبة امتلاك الحسابات في 2011 الى 33% ثم ارتفعت الى 50% و هي أكبر نسبة سجلت في سنة 2014، وسرعان ما تراجعت في سنة 2017 الى 43%، اما في سنة 2021 فارتفعت نسبة امتلاك الحسابات ارتفاعا طفيف حيث وصلت الى 44%، و لكن لا يزال معدل الشمول المالي حسب ملكية الحسابات لدى الأفراد في المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفا بالمقارنة مع المعدل العالمي لملكية الحسابات فقد وصل الى 76% في سنة 2021.

كما نلاحظ أيضا أن نسبة ملكية الحسابات لدى الذكور أعلى من نسبة الإناث وهذا ما يشكل الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات.

3. مؤشرات الاستخدام

يقيس هذا المؤشر مدى استخدام الأفراد البالغين فوق 15 سنة فما فوق للخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية

1.3.مؤشر الادخار في المؤسسات المالية

يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بالادخار و يعتبر أهم مؤشر في البنوك لجذب الودائع.

الجدول رقم 12: نسبة الادخار في المؤسسات المالية للبالغين فوق 15 سنة في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017	2021
الادخار(%)	4.3	13.8	11.4	16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

World Bank Group,Thelittle Data Book OnFinancialinclusion2012,2015,2018,2022

https://openknowledge.worldbank.org/collections/73495f0a-5b98-5fcf-b11e-1386dbd1f8f6

تاريخ الاطلاع على الموقع:07-05-2023

الشكل رقم 09: نسبة الادخار في المؤسسات المالية للبالغين فوق 15 سنة في الجزائر

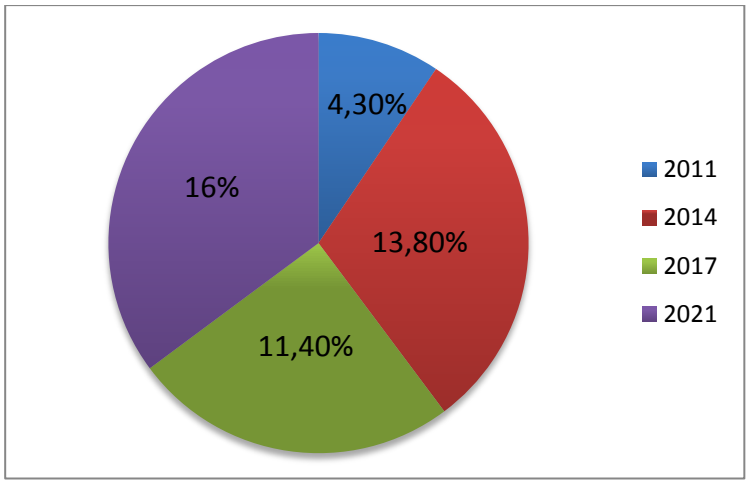

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول11

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن نسبة الادخار في المؤسسات المالية للأفراد البالغين شهدت تطورا ملحوظا حيث وصلت في سنة 2014 الى 13.8%، ثم ارتفعت في سنة 2021 الى 16% ولكن رغم هذا التطور تعتبر ضعيفة بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة التي وصلت حتى 50%، و يمكن القول أن هذا راجع إلى ضعف الدخل لدى الافراد، و عدم ثقتهم بالبنوك سواء من الجانب الديني فالمعروف ان الافراد الجزائرية يتجنبون المعاملات الربوية، أو من الجانب الاقتصادي بسبب نقص السيولة في المؤسسات المالية في السنوات الأخيرة.

2.3.مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية

يقيس هذا المؤشر نسبة الافراد المقترضين من المؤسسات المالية

الجدول رقم 13: نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية للأفراد البالغين فوق 15 سنة في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017	2021
الاقتراض (%)	1.5	2.2	05	3.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

World Bank Group,Thelittle Data Book On Financial inclusion 2012,2015,2018,2022 https://openknowledge.worldbank.org/search?spc.page=1&query=%20The%20Little%20Data%20Book%20on%20Financial%20Inclusion&spc.sf=score .

تاريخ الاطلاع:07-05-202

الشكل رقم 10: نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية للأفراد البالغين فوق 15 سنة في الجزائر

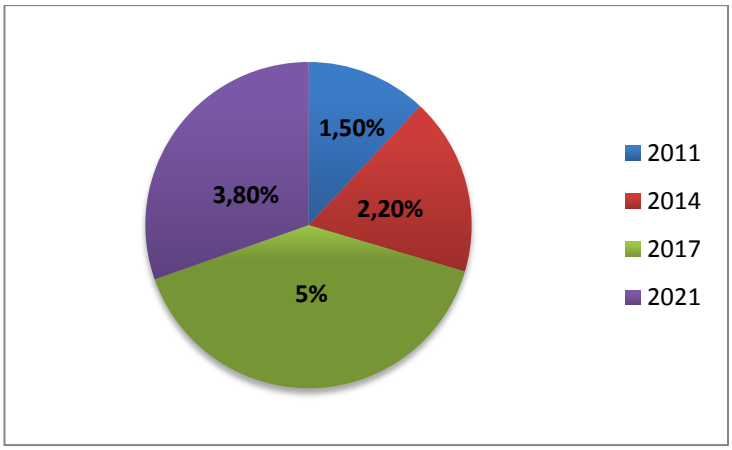

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 12.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية للأفراد البالغين قد عرفت ارتفاعا ملحوظا من 1.5% في سنة 2011 الى 5% في سنة 2017، ولكن تراجعت إلى 3.8% في سنة 2021 حيث يمكن القول أن هذا راجع الى الأزمة الصحية التي مر بها العالم بعد جائحة كورونا ، و مخلفات الحجر الصحي و التي عرفت هذه الفترة بالانخفاض في الأنشطة الاقتصادية ، ولكن تعتبر هذه النسبة ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، و هذا راجع الى ارتفاع معدلات الفائدة و عدم توسع البنوك في المشاريع الصغيرة و المتوسطة، وأيضا إلى ضعف إقبال الأفراد على الاقتراض من البنوك التجارية كونها تتعامل بالمعاملات الربوية ،وهذا ما يضعف توجه الأفراد في الاقتراضمن المؤسسات المالية الرسمية.

4.3.مؤشر استخدام الوسائل الالكترونية في المعاملات المالية الرقمية في الجزائر:

يعتبر هذا المؤشر من أهم العوامل التي تدعم الشمول المالي و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم 14: نسبة ملكية بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم للأفراد البالغين فوق 15 سنة

السنوات	2011	2014	2017	2021
بطاقة ائتمان (%)	1	6	3	3
بطاقة خصم (%)	14	22	20	23

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

World Bank Group,Thelittle Data Book On Financial inclusion 2012,2015,2018,2022

https://openknowledge.worldbank.org/search?spc.page=1&query=%20The%20Little%20Data%20Book%20on%20Financial%20Inclusion&spc.sf=score&spc.sd=DESC تاريخ الاطلاع على الموقع: 11-05-2023

5.3.نسبة ملكية بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم للأفراد البالغين فوق 15 سنة في الجزائر

يقيس هذا المؤشر نسبة استخدام البطاقات من طرف الأشخاص البالغين في المعاملات المالية الرقمية.

الشكل رقم 11: نسبة ملكية بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم للأفراد البالغين فوق 15 سنة في الجزائر

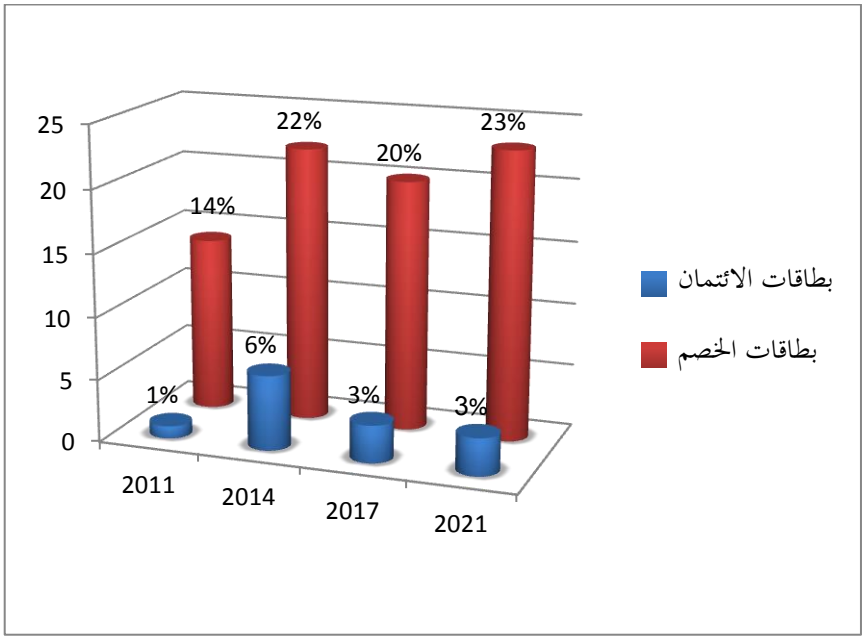

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة ملكية الأفراد البالغين فوق 15 سنة لبطاقة الخصم أكبر من نسبة ملكية الأفراد البالغين لبطاقة ائتمان، و قد شهدا كلاهما تذبذب خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت نسبة ملكية الأفراد البالغين لبطاقات الائتمان في سنة 2011 و 2017 و 2021 بنسبة 1%و 3% على التوالي، أما سنة 2014 قدرت نسبتها 6 %، و هي اعلى نسبة خلال هذه الفترة، حيث تعتبر هذه النسب نسب جد ضعيفة بالمقارنة مع النسب العالمية وقد بلغت نسب هذه الأخيرة 15%، 17% ، 18% ، 24% في سنوات الدراسة على التوالي.

أما نسبة ملكية الأفراد البالغين لبطاقات الخصم قدرت نسبها ب 14%، 22%، 20% في سنة 2011 و 2014 و 2017 على التوالي أما في سنة 2021 فقد بلغت نسبة ملكية الأفراد البالغين 23% ، فعند مقارنة هذه النسب بالمتوسطات العالمية التي بلغت 31%، 41%،48%،53 % في سنوات الدراسة على التوالي فإن نسبة مؤشر ملكية بطاقات الخصم للأفراد الباغين فوق 15 سنة في الجزائر نسبة ضعيفة جدا.

6.3.مؤشر استخدام الحسابات المالية في تلقي الأجور و دفع الفواتير للأفراد البالغين فوق 15 سنة

يقيس هذا المؤشر نسبة استخدام الحسابات المالية من طرف الاشخاص البالغين للحصول على مداخيلهم ونسبة استخدام حساباتهم في دفع الفواتير.

الجدول رقم 15: نسبة استخدام الحسابات المالية في تلقي الأجور و دفع الفواتير

السنوات	2011	2014	2017	2021
نسبة تلقي الأجور	-	16	8	19
نسبة دفع الفواتير	-	-	8	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

World Bank Group,Thelittle Data Book On Financial inclusion 2012,2015,2018,2022

https://openknowledge.worldbank.org/search?spc.page=1&query=%20The%20Little%20Data%20Book%20on%20Financial%20Inclusion&spc.sf=score&spc.sd=DESC.

تاريخ الاطلاع على الموقع: 11-05-2023

الشكل رقم 12: نسبة استخدام الحسابات المالية في تلقي الأجور و دفع الفواتير

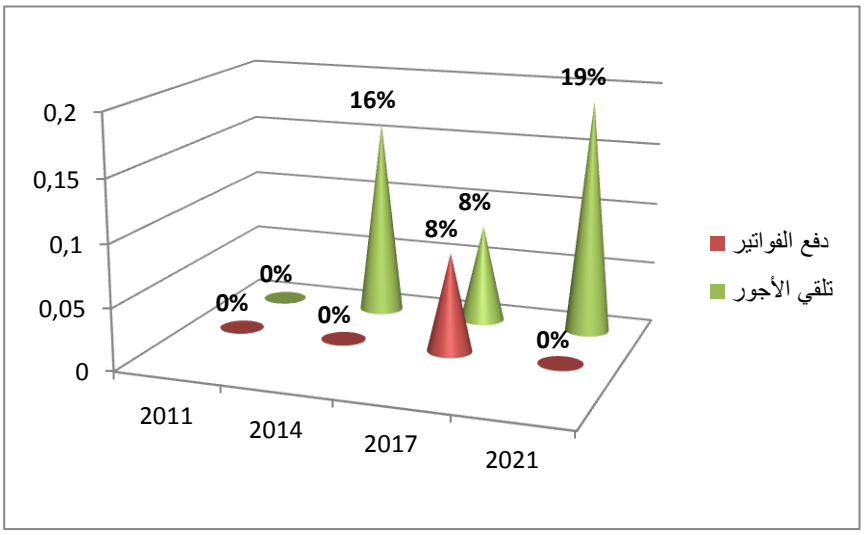

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة استخدام الحسابات المالية للأفراد البالغين فوق 15 سنة من أجل الحصول على أجورهم بلغت 16%، 8% في سنة 2014و 2017 على التوالي،حيث بلغت أحسن نسبة في سنة 2021 بنسبة 19% فتعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع المعدل العالمي و التي بلغت أعلى نسبة له 28%. و من ناحية أخرى هناك ضعف شديد في نسبة دفع الفواتير ففي سنة 2011و 2014 و2021 البيانات غير متوفرة بينما في سنة 2017 بلغت بنسبة 8% و هي نسبة جد ضئيلة و هذا ما يعكس مستوى استخدام الحسابات المالية وهذا يعني نقص ثقافة استخدام الحسابات المالية لدفع الفواتير بحيث يفضلون الأفراد بدفعها نقدا.

المبحث الثاني: مساهمة أدوات التمويل الاسلامي في تفعيل متطلبات الشمول المالي ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة".

يسعى القطاع المصرفي في الجزائر بصفة عامة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بصفة خاصة الى تحقيق نظام مصرفي اسلامي تحت شعار قيم و مبادئ ، و ايضا الى تحقيق أبعاد الشمول مالي على غرار باقي القطاعات المصرفية بالتركيز على درجة زيادة العمق المصرفي لتحقيق الأهداف المالية و الاقتصادية و الاجتماعية ، ومن أجل ذلك فقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر عدة تغيرات استرجع من خلالها بنك الجزائر و البنوك التجارية دوريهما المعروفين ، حيث سنقوم في هذا المبحث بدراسة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة"، و ذلك من خلال معرفة الخدمات المالية الاسلامية و مساهمتها في تطوير مؤشرات الشمول المالي .

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك عمومي كغيره من البنوك التجارية الجزائرية، وسوف نعرض تعريفه و نشأته كما يلي:

1. تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) هو أحد بنوك القطاع العمومي في الجزائر، لا يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية، وهو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية للمعنوية وكذا الاستقلال في التسيير مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية عالم الأرياف، وبما أن البنك أصبح بنكا تجاريا مثل البنوك التجارية الأخرى كالقرض الشعبي الجزائري (CPA) بنك التنمية المحلية ...إلخ، فإنه يمول مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يعتبر البنك من أكبر الشبكات البنكية في الجزائر في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري(BNA) ، وأصبح يحتضن

في يومنا هذا أكثر من 350 و 31 مجموعة جهوية محلية، يشغل البنك حوالي عشرة آلاف عامل ما بين إطار وموظف يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين هما: بنك إبداع وتوزيع الاعتمادات، وبنك التنمية الذي يوزع المخططات وبرامج الفلاحة.

نشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بموجب المرسوم رقم : 82_106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري . وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 22000 سهم بقيمة 1000000 للسهم الواحد ، ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة . كم أنه مؤسسة عمومية اقتصادية شركة مساهمة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي مقرها الرئيسي الحالي، كائن بـ : 17 شارع العقيد عميروش ولاية الجزائر.

و بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14، الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح هذا البنك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية ، و لاستعداد للمرحلة الراهنة وضع استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني والقيام بتنويع منتجاته وخدماته ، وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تمارس نشاطها في السوق المصرفية الجديدة.

2. تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

- **مرحلة 1982–1990م**:خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكليف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي حيث أكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية يرجع هذا التخصص في مجال التمويل الذي فرضته آلية الاقتصاد المخططة الذي اقتضى تخصص كل بنك في تحويلقطاعات محددة .

❖ **مرحلة 1991–1999م:** بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقائه الشريك ذي الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم واستخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي:

- 1991م: تم الانخراط في نظام سويفت "Swin" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
- 1992م: تم وضع نظام " SYBU" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمىTélétraitement إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي لكل عمليات التجارة خاصة في مجال فتح الاعتماد المستندي والتي أصبحت معالجة لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات .
- 1993م: الانتماء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شبكات البنك .

1994م: بدء العمل منتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر1996 .م إدخال نظام المعالجة عن بعد الجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

- 1998م: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB.

❖ **مرحلة 2000–2020م:** تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيره من البنوك العمومية بتدعيم وتمويل استثمارات منتجة ودعم برنامج الانعاش الاقتصادي، والتوجه نحو تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في التمويل القطاع التجارة الخارجية وهذا وفقا لتوجيهات اقتصاد السوق إلى جانب توسيع تغطية المختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات والتي شهدت هذه المرحلة التطورات التالية:

- 2000م: القيام بتشخيص عام للنشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية. تسمح للبنك باعتماد المعاير العالمية في مجال العمل المصرفي، كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.
- 2001م: سعيا منه لإعادة تقيم موارده قام البنك بإجراء عملية محاسبية ومالية للجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المرتبطة بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة مدة مختلف العمليات المصرفية التجاء العملاء، إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوس ها banque assise والخدمات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة.

- 2002م: تعميم تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات الشخصية على مستوى جميع وكالات البنك .
- 2004م: كانت سنة 2004م بمميزة بالنسبة للبنك التي صرف إدخال تقنية جيدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك غير الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصل شيكات للسماح لزبائنهبالاطلاع على رصيد حسام إلى جانب ذلك فقد تم ابتكار فرض جديد قصير الأجل البنك في مدة تصل 15 يوم أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك البدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر الجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولي بنك البدر عام 2004م على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.
- 2005م في إطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام بنك البدر بتطبيق مفهوم البنك الالكتروني للسماح لزبائنه بالاطلاع على رصيد حسابهم .
- 2006م: إصدار بطاقات CBR: BADR de Retraite التي عممت على وكالات البنك في نهاية جوان 2006.
- 2007م:بعد السماح للبنوك بفتح شبابيك خاصة بصيرفة التأمين في ماي 2007م، فقد قام بنك البدر

بفتح شبابيك خاصة بهذه الخدمة وتعميمها على مستوى وكالاته.

- و في سنة 2020م : بعد اصدار القانون الجديد رقم 20-20 المتعلق بفتح شبابيك الصيرفة الاسلامية في 15-03-2020 ، قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بفتح شبابيك خاصة بخدمات المالية الاسلامية .

3.مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يمكن ادراج كل من مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيمايلي:

1.3.مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

- معالجة جميع العمليات المصرفية، و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها .
- فتح حسابات لكل شخص طالب بها واستقبال الودائع.
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- ضمان وتشجيع الزراعة وتصنيع الموارد الغذائية، الزراعية، الصناعية، والحرفية.
- المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.

2.3.أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- المساهمة الفعالة في تنمية و تطوير القطاع الفلاحي و ضمان ترقية نشاطاته.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تحسين العلاقات مع العملاء و تلبية رغباتهم المتزايدة و المتنوعة.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار وبالعملة الصعبة.

4. تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية"BADR"– وكالة قالمة–

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الجهوية قالمة مؤسسة مالية وطنية لها صفة بنك تجاري، تأسست بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82/82/206 المؤرخ في مارس 1982 ، وهي الممثلة الأولى للبنك الفلاحة على مستوى الولاية كونها فرع جهوي، كما تسعى المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، و هي تقع بنهج يوغرطة وهو مكان استراتيجي إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة و يضم العديد من الوكالات التابعة لولاية قالمة وولاية سوق أهراس من ضمنها وكالة الجهوية قالمة، تحمل الرمز 821، يشتغل بوكالة قالمة أكثر من 50 موظف من بينهم ثلاثة إطارات والمتمثلين في مدير الوكالة ونائب المدير والمراقب للعمليات.حيث يتكون مبنى الوكالة من طابقين،الطابق الأول يمثل الوكالة المحلية للاستغلال، أما الطابق الثاني فهو مخصص للمديرية الجهوية للاستغلال، وهي بمثابة الوسيط بين الوكالات التشغيلية المنتمية لها والمديرية العامة للبنك، حيث تقوم المديرية الجهوية لولاية قالمة بمتابعة ومراقبة الوكالات التشغيلية التسعة على مستوى الولاية.

لقد تم فتح شباك الصيرفة الإسلاميةيوم 29 سبتمبر 2021 تحت شعار "قيم ومبادئ" بوكالة قالمة الذي يعرض مختلف المنتجات، و الخدمات من خلال 14 منتوج يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

5. الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) "وكالة قالمة"

من خلال الوثائق المقدمة من البنك محل الدراسة تم وضع المخطط التالي الذي يبن المصالح الخاصة به.

الشكل رقم 13: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) "وكالة قالمة"

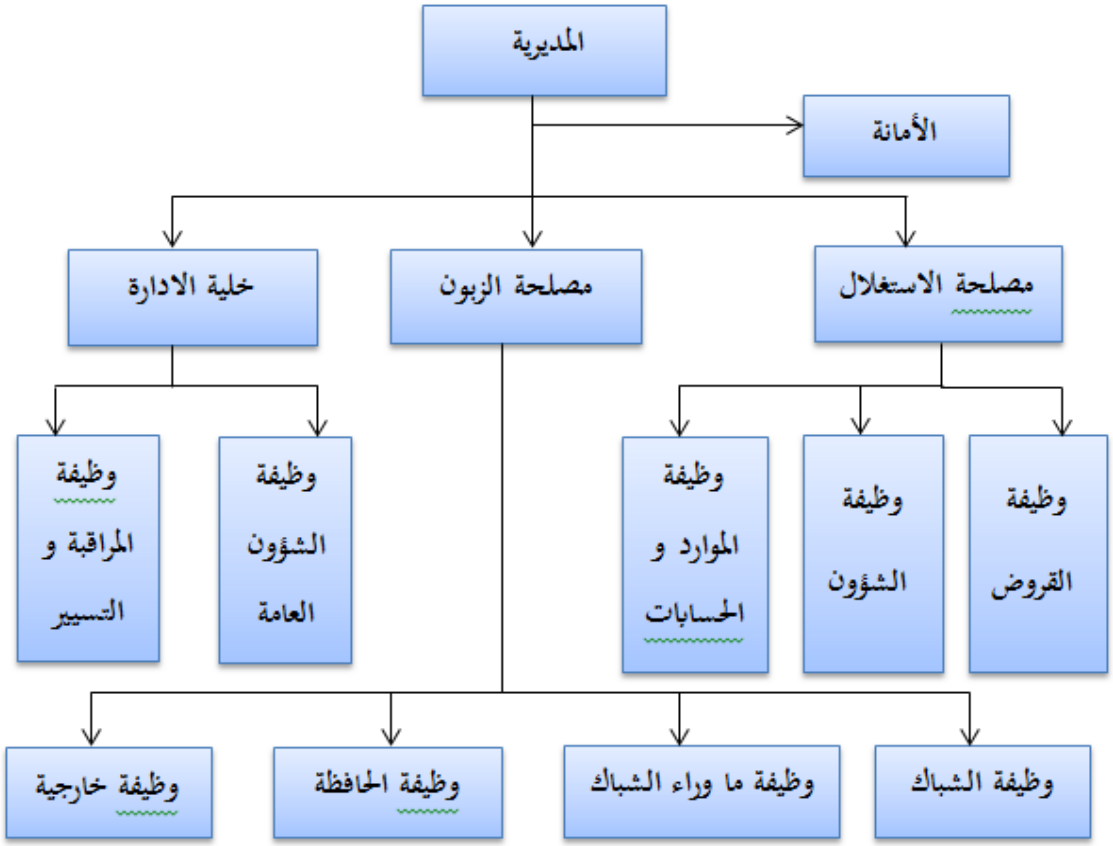

المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة.

من خلال النظر الى الهيكل التنظيمي لوكالة قالمة نجد الأدوار التالية و المتمثلة في:

- **المديرية**: والمتمثلة في المدير ويعتبر المسير المالي العملي للوكالة، حيث يمتلك كامل السلطة في تسيير الوكالة حسب الصلاحيات التي يخولها له القانون الداخلي ونائب المدير الذي تظهر مهامه بصفة جلية عند غياب المدير حيث ينوب عنه في ممارسة السلطة والمسؤولية .
- **الأمانة**: وتقوم أساسا بالعمليات الإدارية المختلفة كالطبع واستقبال الملفات والبرقيات والإشراف على المكالمات الهاتفية والفاكس وتلقي البريد الصادر والوارد كما تقوم بالربط بين مختلف المصالح وكذلك تنظيم المواعيد إذ تعتبر همزة وصل للأعمال الإدارية.
- **مصلحة الاستغلال**: تدور مهامها حول استقبال العملاء وتلبية رغباتهم في فتح حسابات بمختلف الأنواع وكذا البحث عن زبائن جدد من جهة ومن جهة أخرى لها مهمة التوزيع القروض كما تتماشى

مع القوانين المعمول بها من دراسة استعمال القروض وتسديدها كما لها مهمة التحصيل للقروض عند أجلها وفض النزاعات والمتابعة القضائية للزبائن غير الأوفياء اتجاه التزاماتهم وتضم ما يلي:

- وظيفة القروض
- وظيفة الشؤون القانونية
- وظيفة الموارد والحسابات.

➢ **مصلحة الزبون:** تتلخص مهام هذه المصلحة في معالجة وتلبية طلبات العملاء فيما يخص العمليات التي لها علاقة بالصندوق من سحب إيداع وكذا التسديد وتسليم سحب الشيكات والأوراق المالية وعمليات التحويل والتعامل بالعملة الصعبة وتسيير الحسابات ومسك الدفاتر وتتضمن:

- **وظيفة الشباك:** يقصد بها المصالح التي تكون في الواجهة التي تتعامل مباشرة مع العميل. يترأسها مشرف عام مسؤول عن جميع العمليات التي تقوم بها المصالح التابعة لهذا الشباك.
- **وظيفة ما وراء الشباك:** هي المصالح التي لا تتعامل مباشرة مع العميل، فهي تعمل بعيدا عن مجال رؤيته، حيث يترأسها مشرف عام مسؤول عن جميع العمليات التي تقوم بها المصالح التابعة لهذا الشباك.
- **وظيفة الحافظة:** لم يعد يعتمد عليها في البنك.
- **الوظيفة الخارجية:** تختص في المعاملات التجارية الخارجية.
- **الخلية الإدارية** :تتشكل من وظيفة المراقبة والمحاسبة ووظيفة الشؤون العامة وتتلخص مهامها في كل الأعمال الخاصة بالتنظيف والصيانة والأمن والتأمين.

6. وسائل الدفع الالكترونية الموجودة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة":

يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية مجموعة من الخدمات البنكية الالكترونية التي تتميز بالسرعة في توفير الخدمات المالية ، وذلك لجذب عدد أكبر من العملاء و وصولها الى جميع الشرائح باعتبارها الداعم الاساسي في تحقيق الشمول المالي ، حيث قامة وكالة قالمةلبنك الفلاحة و التنمية الريفية باقتناء وسائل الدفع الالكترونية الحديثة و تسخير مراكز جديدة لتوفير خدمة المعاملات بالوسائل الحديثة.

1.6. البطاقات البنكية:

تسمح البطاقة البنكية الإلكترونية للبنك بالقيام بعمليات بنكية دون التنقل للوكالة، فهي تسمح بالسحب والدفع عن بعد وسنحاول من خلال ما يلي توضيح أهم البطاقات البنكية المستعملة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم الخصائص المرتبطة بها.

❖ **البطاقة البنكية CIB:**

بطاقة وطنية للسحب والدفع يصدرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية موصولة بشبكة النقد ما بين البنوكوتقبل التعامل بها من طرف البنوك الأخرى وبريد الجزائر، تتضمن هذه البطاقة شريحة الكترونية ومضبوطة، الأمر الذي يضمن الحماية المطلوبة عند التعامل بها، كما تسمح لحامليها بسحب أموالهم في أي وقت عبر كل الموزعات الآلية، وكذلك تسمح لهم بتسوية مشترياتهم والخدمات المقدمة لهم بواسطة جهاز الصراف الآلي، ويوجد نوعين هذه البطاقة:

- **البطاقة العادية:**

موجهة للعملاء الذين يتمتعون بدخل متوسط نسبيا، ويشترط للحصول عليها توفر ما يلي :

- أن يكون للعميل حساب بالعملة الوطنية.
- أن يتراوح دخله ما بين 10000 دج و 45000 دج شهريا.

تمكن هذه البطاقة حاملها من سحب مبالغ من أجهزة الصراف الآلي تقدر ب 80% شهريا من دون دخله، كما يمكنه دفع ثمن مشترياته بواسطة جهاز الدفع الإلكتروني بما يعادل 10% شهريا من حسابه.

البطاقة الذهبية: هي بطاقة موجهة لأصحاب الدخول المرتفعة تمنح للعملاء التجار والعقاريين الذين يتمتعون بملاءة مالية عالية وذوي الدخول العالية، ويشترط للحصول عليها:

- أن يكون للعميل حساب بالعملة الوطنية.
- أن يتراوح دخله ما بين 4500 دج و 80000 دج شهريا.

تمكن هذه البطاقة العميل من سحب ما يعادل 70% من حسابه باستعمال جهاز الصراف الآلي، كما يمكنه دفع ثمن مشترياته بما يعادل 610% من حسابه.

❖ **بطاقة التوفير:**

وهي بطاقة حديثة الاستعمال حيث بدأ التعامل بها سنة 2011م، تسمح لعملاء البنك الذين يملكون رصيدين رصيد شهري وآخر ادخاري والسحب يكون عن طريق الموزعات الآلية، كما تسمح لصاحبها القيام بعمليات تحويل الأموال من رصيده إلى الدفتر من خلال الموزع الآلي وهذا بهدف تقريب الوكالة بالزبون و منحه أكثر حرية وربحا للوقت من ناحية أخرى.

❖ **بطاقة السحب CBR**

وهي بطاقة وطنية للسحب صالحة في الجزائر فقط، تستعمل لسحب مبالغ نقدية من شبابيك البنك الإلكترونية والمتمثلة في أجهزة DAB وصالحة للاستخدام على مستوى بنوك بدر فقط وقد دخلت حيز الخدمة الفعلية بالوكالة سنة 2006م بعدد حاملين قدر بـ 200 عميل.

❖ **بطاقة الماستر كارد:**

بطاقة الماستر كارد هي بطاقة بنكية دولية صالحة للدفع أنلاين وإجراء مختلف التعاملات البنكية وكذلك السحب من الموزعات التي تحمل لوغو ماستركارد وهناك نوعين من بطاقة الماستر كارد هما: ماستر كارد الكلاسيكية و ماستر كارد تيتانيوم.

- **ماستركارد الكلاسيكية: Mastercard classique**

هي بطاقة ماستر كارد العادية لها شروط ومميزات خاصة بها، تتمثل فيما يلي:

- شروط طلب بطاقة الماستر كارد الكلاسيكية من بنكBADR :
  - فتح حساب بالدينار، وآخر باليورو.
  - إيداع 100 يورو على الأقل في حساب اليورو، بالإضافة مبلغ بالدينار.
  - مميزات بطاقة الماستر كارد الكلاسيكية من بنك BADR:
  - سحب 800 يورو في الأسبوع.
  - الدفع أو الشراء أونلاين مبلغ 2500 يورو في الأسبوع.
  - السحب من الموزعات النقدية التي تحمل لورو ماستر كارد.

- **ماستركارد تيتانيوم:Mastercard Titanium**

وهي بطاقة الماستر كارد ذات العروض الأفضل من الكلاسيكية لها ميزات وشروط خاصة بها تتمثل في ما يلي:

- شروط بطاقة الماستر كارد تيتانيوم من بنك BADR :
  - فتح حساب بالدينار وآخر باليورو.
  - إيداع 200 يورو على الأقل في حساب اليورو بالإضافة مبلغ بالدينار.
- مميزات بطاقة الماستر كارد تيتانيوم من بنك: BADR :
  - سحب 1000 جديد في الأسبوع.
  - الدفع أو الشراء أونلاين تبلغ 5000 يورو في الأسبوع.
  - السحب من الموزعات النقدية التي تحمل لوغو ماستر كارد.

2.6.خدمة الصيرفة عن بعد E-Banking:

عبارة عن بوابة للاستفادة من الخدمات البنكية من المنزل بالأنترنت للاطلاع على الأرصدة وحركة الأموال الخاصة بالحسابات كما يمكن تحميل بيانات الحسابات للحصول على الخدمات يجب على العميل أن يكون صاحب حساب بنكي ويحصل على اشتراك من الوكالة حيث يوقع اتفاقية اشتراك ويحصل على اسم مستخدم ورقم سري للدخول.

2.6. خدمةBADR SMS :

هذه الطريقة تقدم نفس خدمات Banking أي اطلاع العميل على أي معلومات تخص حسابه (حركة الأموال والأرصدة والتحويلات) ، لكن كل هذه المعلومات تتم عن طريق رسائل هاتفية، ولإبلاغ صاحب الحساب عن بيانات حسابه يشترط على العميل أن يكون يملك حسابا وحاصل على اشتراك مع الوكالة.

3.6. خدمة: BADR paiement

تعتبر خدمة حديثة خاصة فقط حاملي البطاقة الذهبية، تتمثل خدماتها في دفع الفواتير حيث يقوم الزبون بالدخول لموقع الشركة مثل اتصالات الجزائر لدفع فاتورة الهاتف أو شركة سونلغاز لدفع فواتير الكهرباء ويتبع في ذلك الخطوات الموجودة من أجل التسوية العملية.

4.6. الموزع الآلي للأوراق النقدية :DAB

هو عبارة عن آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق البطاقات الالكترونية تسمح للعميل بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء إلى فرع وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورية للعميل.

5.6. جهاز الدفع الالكترونيTPE :

و هو عبارة عن جهاز يتم تنصيبه في نقطة بيع ما كما أنها تعد بمثابة عامل تجاري يسمح بقبول عمليات الدفع المالي ومعالجتها بشكل آمن. ومن مزايا جهاز الدفع الالكتروني ما يلي:

- مستوى أمن عالي.
- وسيلة دفع عصرية ومعتبرة.
- تشغيل سهل.
- يقبل جميع بطاقات CIB الصادرة عن البنوك.

المطلب الثاني: الخدمات المالية الاسلامية المقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR).

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متكاملة من الخدمات البنكية للعملاء من أفراد ، ومؤسسات ويضمن تمويل أكثر من 300 شعبة نشاط مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع الفلاحي الصناعات الغذائية والصيد البحري وتربية المائيات، إضافة إلى الصيغ التقليدية للإقراض وتمويل التجارة الخارجية.

يساهم البنك بشكل كبير في نجاح مختلف برامج الدعم الهادفة إلى تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المنتجات المرتبطة بالدفع الالكتروني، والدفع عبر الانترنيت ووصولا إلى خدمات التامين المصرفيفان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضع تحت تصرف زبائنه مجموعة متنوعة من الخدمات، والمنتجات التي يمكن أن تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم، من بينها الخدمات المالية الاسلامية التي من خلالها يسعى الى تحقيق شمول مالي حيث تتمثل هذه الخدمات، و المنتجات في 14 منتجا يتوافق مع الشريعة الاسلامية ستة منها تتمثل في حسابات جارية و حسابات ادخار و ثمانية اخرى لتمويل مشاريع الاستثمار و احتياجات الاستغلال، و عمليات التصدير وهي موضحة في ما يلي:

1. فتح حسابات اسلامية

تعتبر خدمة فتح الحسابات الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية الخطوة الاولى التي تجلب اهتمام المواطنين بالمؤسسات المالية المصرفية كونها تتوافق مع الشريعة الاسلامية، بحيث أنها تضمن لهم حماية أموالهم و

استعادتها دون زيادة، و بالتالي تفادي التعاملات التقليدية الربوية و تتمثل هذه الحسابات الاسلامية في ما يلي:[2]

1.1. حساب شيك اسلامي:

هو حساب موجه للأفراد لاستخداماتهم الشخصية بالدينار الجزائري يخضع لمبدأ القرض الحسن، بحيث يسمح بإجراء المعاملات اليومية و استلام الودائع و سداد التزاماته المختلفة وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية ومن بين خصائصه ما يلي:

[2] معلومات مقدمة من شباك الصيرفة الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة.

- الايداع و السحب النقدي.
- تحصيل الشيكات.
- التحويلات الصادرة و الواردة.
- الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية.
- السحب بالصك أو بالبطاقة البنكية.
- تسديد استحقاقات التمويلات.
- تسليم الصكوك للصرف.
- التحويلات المستلمة.
- تسوية العمولات المصرفية.

2.1. حساب جاري اسلامي:

هو حساب مخصص للمهنيين و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو حساب ودائع تحت الطلب يخضع لمبدأ القرض الحسن بحيث يسمح بتنفيذ مختلف معاملات الزبون في اطار نشاطه المهني و من بين خصائصه ما يلي:

- عمليات الإيداع والسحب النقدي بالدينار الجزائري.
- تحصيل الشيكات.
- عمليات تحويل الأموال الصادرة و الواردة .
- الدفع والسحب بصك
- تسديد الأقساط ذات الصلة بالتمويل.
- التحويلات المستلمة .
- تنفيذ التحويلات المأمور بها.
- المصاريف والعمولات البنكية.

3.1. دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح منتج للأرباح:

هو نوع من الحسابات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وهو مصمم وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. يتيح هذا الدفتر للعملاء الفلاحين والمزارعين الاستفادة من خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل أنشطتهم الزراعية والاستثمارية.

تعتمد فكرة هذا الدفتر على مبدأ المشاركة بين البنك و العميل. يقوم البنك بتوفير رأس المال اللازم للمشروع الزراعي بناءً على طلب العميل، ويشارك في الأرباح والخسائر التي تحققها الأعمال التجارية. يتم تحديد نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر وفقًا لاتفاق يتم التوصل إليه بين البنك والعميل.

عادةً ما يستخدم دفتر الاستثمار الإسلامي فلاح منتج لتمويل مشاريع زراعية مثل زراعة المحاصيل الزراعية، وتربية الماشية، والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، وتطوير البنية التحتية الزراعية، وغيرها من الأنشطة الفلاحية.

4.1. دفتر ادخار إسلامي استثماري منتج للأرباح:

دفتر الادخار الإسلامي استثماري منتج للأرباح هو نوع من الحسابات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتهدف إلى تحقيق الأرباح للمودعين. يعتبر هذا الدفتر وسيلة للمستثمرين للاستثمار أموالهم وتحقيق عائد عليها بطرق متوافقة مع الشريعة.

تعتمد طريقة عمل هذا الدفتر على مفهوم المشاركة والاستثمار المشترك. بحيث يقوم المودع بإيداع أمواله في الدفتر، ثم يتم استثمار تلك الأموال في مشاريع وأنشطة متوافقة مع الشريعة الإسلامية،تحقق الأرباح عادةً من خلال توزيع الأرباح المحققة من الاستثمارات على المودعين بنسبة محددة وواضحة مسبقًا. يتم توزيع الأرباح وفقًا لنظام متفق عليه بين المصرف والمودعين، ويتم تحديد نسبة توزيع الأرباح بناءً على أداء الاستثمارات وعوائد المشاريع التي تم تمويلها.

5.1. دفتر توفير اسلامي للأشبال:

دفتر التوفير الإسلامي للأشبال هو نوعٌ من الحسابات المصرفية المخصصة للأطفال والشباب، وهو يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يهدف هذا الدفتر إلى تعزيز ثقافة الادخار والمالية الشخصية الصحيحة بين الأشبال وتمكينهم من البدء في إدارة أموالهم بطريقة متوافقة مع الشريعة، ومن بين خصائص دفتر التوفير الاسلامي للأشبال ما يلي:

- عدم الربا: يتم تجنب الفوائد والربا في العمليات المالية المرتبطة بهذا الدفتر.
- تعزيز الادخار: يتم تشجيع الأشبال على وضع أموالهم في الحساب وتعزيز ثقافة التوفير والاستدامة المالية.

6.1. دفتر توفير اسلامي بدون عائد:

يعتبر دفتر التوفير الإسلامي بدون عائد وسيلة لتوفير الأموال وحفظها بشكل آمن ووفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، في هذا النوع من الحسابات لا يتم دفع أي عائد مادي على الأموال المودعة، و تعتبر دفاتر التوفير الإسلامية بدون عائد خيارًا مناسبا لأولئك الذين يفضلون تخزين أموالهم بشكل آمن وفي مؤسسة مالية تتبع المبادئ الإسلامية. يعتبر هذا النوع من الحسابات وسيلة لتحقيق الأمان المالي والحفاظ على الأموال في مكان آمن دون انتظار أي عائد مالي.

2. التمويل عن طريق المرابحة:

يعتبر التمويل عن طريق المرابحة صيغة من صيغ التمويل الاسلامي يتيح للأفراد والشركات تلبية احتياجاتهم التمويلية وفقًا للمبادئ الشرعية الإسلامية، و يوجد مجموعة من تمويلات القروض عن طريق المرابحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية مصنفة الى تمويل قصير الأجل و تمويل متوسط الأجل،يمكن توضيحها في ما يلي:

1.2.التمويل عن طريق المرابحة قصير الأجل:

تتمثل تمويلات صيغ المرابحة قصيرة المدى في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر في ما يلي:

الصفقات العمومية، مرابحة غلتي، مرابحة للصادرات ، مرابحة للمواد الاولية.

❖ مرابحة للصفقات العمومية:

المرابحة للصفقات العمومية تعتمد على صيغة المرابحة موجهة لشركات انجاز الصفقات العمومية و هذا للسماح لها بتمويل شراء المواد اللوازم أو أي سلعة أخرى ملموسة ، يمكن أن يصل مبلغ المرابحة للصفقات العمومية إلى 80% من الذمم المدينة المعترف و المصادق عليها من طرف الإدارة بشرط أن يكون التقديم على الفاتورة مرتبط بتسديد الفواتير المتعلقة بالسلع والمواد الملموسة والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومن خصائصه ما يلي:

- مدة التمويل: 12 شهراً أقصى حد.
- الشروط المالية:
  - هامش الربح حسب الشروط المصرفية.
  - مصاريف الدراسة 10000 دون احتساب الرسوم.
- مدة الاستحقاق: في آخر المدة.

- غرامات التأخير: 2% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص خارج حسابات الاستغلال يتم تصنيفها لصالح الخيرات الهيئة تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الاسلامية.

❖ **مرابحة غلتي:**

مرابحة غلتي هي حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين لتمكينهم من تمويل حمالاتهم الزراعية (كالأسمدة و منتجات الصحة النباتية و البذور و النباتات...)، و هي عقد بيع المدخولات الزراعية الى العميل بناءً على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام العقد ، وذلك بالتزام البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الاصول و تتمثل خصائصه في ما يلي:

- مدة التمويل: 24 شهرا أقصى حد.
- الشروط المالية:
  - هامش الربح حسب الشروط المصرفية
  - مصاريف الدراسة 10000 دون احتساب الرسوم.
- مدة الاستحقاق: في آخر المدة.
- غرامات التأخير: 2% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص خارج حسابات الاستغلال يتم تصنيفها لصالح الخيرات الهيئة تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الاسلامية.

❖ **مرابحة للمواد الأولية:**

هي عقد بيع المواد الأولية الى العميل بناءً على طلبه بسعر بيع مساوي لبيع الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة، بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول و يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق من البنك ، و يتم دفع سعر البيع على شكل اقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة ، وتتمثل خصائصه كما في عقد مرابحة الصفقات العمومية.

❖ **مرابحة للصادرات:**

هو تمويل موجه للأشخاص الطبعيين و الشركات المصدرة و هو عقد بيع للأصول لحساب العميل بناءً على طلبه بسعر بيع مساوي لبيع الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة

وقت ابرام عقد المرابحة، و مدة التمويل له تكون شهرا كأقصى حد و مدة الاستحقاق تكون في آخر المدة.

2.2.التمويل عن طريق المرابحة متوسط الأجل:

تتمثل تمويلات صيغ المرابحة قصيرة المدى في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر في ما يلي:

مرابحة الأشغال، مرابحة لوسائل النقل، و مرابحة الانتاج الفلاحي، مرابحة للمعدات المهنية.

❖ **مرابحة الأشغال:**

مرابحة أشغال هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة الموجهة للمؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون فى انجاز أعمال الهندسة المدنية، التهيئة، تشيد بنايات التربية المواشي المستودعات ، مناطق التخزين أو غيرها. المرابة أشغال هو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناءً على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش الربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة. بحيث يلتزم البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول. يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة، يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة. و من بين خصائصه ما يلي:

- مدة التمويل: 06 سنوات أقصى حد.
- مدة التسديد: 04 سنوات أقل حد ، 06 سنوات على الأكثر.
- مدة الاستحقاق: ثلاثي، سداسي، سنوي
- الشروط المالية:
  - هامش الربح حسب الشروط المصرفية
  - مصاريف الدراسة 10000 دج دون احتساب الرسوم.
- غرامات التأخير: 2% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص خارج حسابات الاستغلال يتم تصنيفها لصالح الخيرات الهيئة تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الاسلامية.

❖ **مرابحة لوسائل النقل:**

عقد بيع وسائل نقل إلى العميل وبناءً على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة (البنك و العميل). ولها نفس خصائص مرابحة الأشغال .

❖ **مرابحة الانتاج الفلاحي:**

المرابحة للإنتاج الفلاحي هو حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين، للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية الآلات الفلاحية، معدات الري، أوحتى اقتناء الماشية، المرابحة للإنتاج الفلاحي هو عقد بيع أصول ملموسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناءً على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة. ومن بين خصائصه:

- مدة التمويل: 06 سنوات أقصى حد.
- مدة التسديد: 04 سنوات أقل حد، 06 سنوات على الأكثر.
- مدة الاستحقاق: ثلاثي، سداسي، سنوي

❖ **مرابحة للمعدات المهنية:**

عقد بيع للمعدات تطبيقاً لأحكام الشريعة إلى العميل وبناءً على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.ومن بين خصائصه:

- مدة التمويل: 06 سنوات أقصى حد.
- مدة التسديد: 04 سنوات أقل حد ، 06 سنوات على الأكثر.
- مدة الاستحقاق: ثلاثي، سداسي، سنوي.

❖ **نموذج قرض بصيغة المرابحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة:**

في ما يخص القروض بصيغة المرابحة هناك ملف واحد قيد الدراسة على مستوى الدراسة وكالة قالمة.

بتاريخ2023/03/21 تقدم أحد العملاء إلى شباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة قالمة للاستفسار عن صيغة المرابحة للمواد الأولية ، وطريقة العمل بها وهل هي مطابقة للشريعة الإسلامية، بعد الاستفسار والاقتناع وتطلعه على شهادات الموافقة الشرعية المعروضة في الوكالة تحت طلب الزبون قمنا بالمحاكات وعن طريقها وافق الزبون وقرر البدء في الإجراءات.

قام بإحضار الملف المطلوب[3] و بعد دراسة الملف من حيث الفواتير الشكلية والدراسة الفنية اقتصادية من قبل مدير البنك، وبعد قيام هذا الأخير (المدير) بوضع تقرير حول سمعة العميل في البنك باعتباره عميل قديم في البنك، قام بتحويل ملف الزبون إلى اللجنة المختصة في المالية الإسلامية في الجزائر العاصمة فهي التي لها الحق في إعطاء الموافقة أو الرفض.

- العميل X
- تاريخ الميلاد: 10/12/1990
- النشاط: صناعة غذائية
- نوع القرض مرابحة للمواد الأولية .
- مبلغ القرض: 600000 دينار جزائري.
- مدة القرض سنتين.
- هامش الربح 6 %الضمان المقترح من طرف العميل الرهن العقاري لوحدة الإنتاج بالإضافة إلى دفع هامش الأمان في حسابه البنكي 10%.

ولا يزال هذا الملف قيد الدراسة .في حالة تأخر العميل عن تسديد القرض يفرض عليه البنك علاوة التأخير 2% تقتطع من حسابه البنكي، ويتم تحويلها إلى أعمال خيرية كصناديق الزكاة وما شابه ذلك. وأما إذا تعذر العميل عن تسديد القرض بعد الإنذار الأول فالثاني فالثالث من قبل البنك يرفع عليه البنك دعوة قضائية التي تعطي للبنك الحق في اتخاذ إجراءات الرهن.

المطلب الثالث: كيفية مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير مؤشرات الشمول المالي

يسعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية و التعامل مع البنك وفق مبادئ الشريعة الاسلامية، و بالتالي زيادة فتح الحسابات على نطاق واسع ليشمل جميع فئات المجتمع و اعطائهم فرصة للوصول الى خدمات مالية مصرفية ، من أجل تحقيق شمول مالي و تعزيزه ، حيث سنوضح ذلك من خلال التقدم الى البنك محل الدراسة في شباك الصيرفة الاسلامية و جمع المعلومات الخاصة بالموضوع و نعرضها في ما يلي:

1. عدد فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) وكالة قالمة

[3] انظر الملحق رقم05.

من خلال هذا المؤشر يمكننا قياس مدى توسع شبكة فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهذا يعني توفر الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من السكان دون تحمل تكاليف التنقل.

الجدول رقم 16: فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) وكالة قالمة

الرقم	الرمز	الوكالات	عدد الفروع	عدد الصرفات الآلية
01	816	عين مخلوف	01	01
02	819	واد الزناتي	01	01
03	820	بوشقوف	01	01
04	821	قالمة	01	01
05	827	هليوبوليس	01	01
06	817	سوق أهراس 1	01	01
07	818	سدراتة	01	01
08	822	سوق أهراس 2	01	01
09	824	مداوروش	01	01
10	825	تاورة	01	01
اجمالي الفروع 10				

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من الوكالة.

يبن الجدول أن وكالة قالمة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تضم 10 فروع وكل فرع يحتوي على صراف آلي ، حيث نجد هناك 5 فروع من بين 10 فروع تابعة لولاية سوق أهراس، و هذا يعني أن هذه التغطية غير كافية بالنسبة لولاية قالمة كونها تحتوي على 34 بلدية فنلاحظ من الجدول أن هناك 5 بلديات فقط يمكنهم الوصول الى الخدمات المالية المصرفية و الاستفادة منها ، وكذلك بالنسبة لولاية سوق أهراس.

2. ملكية الحسابات المصرفية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR) وكالة قالمة

الأدوات المالية الإسلامية قامت بإضافة فئة جديدة من الأفراد، مما أدى إلى زيادة الحسابات المالية المصرفية.

الجدول رقم 17: ملكية الحسابات المصرفية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة من 2022-02-01 الى 2023-05-04

الحسابات	العدد على المستوى الوطني	العدد على مستوى وكالة قالمة
✓ حساب شيك اسلامي	2917	100
✓ حساب جاري اسلامي	1977	89
✓ حساب دفتر توفير اسلامي استثماري	4492	107
✓ حساب دفتر توفير اسلامي	9208	149
✓ حساب دفتر توفير اسلامي استثماري فلاح	519	04
✓ حساب دفتر توفير اسلامي للأشبال	2043	26
المجموع	21156	485

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من الوكالة في شباك الصيرفة الاسلامية.

الجدول رقم 18: نسبة التغطية لملكية الحسابات المصرفية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

البيان	من 2022-02-01 الى 2023-05-04	
	على المستوى الوطني	على مستوى وكالة قالمة
اجمالي الحسابات	21156	485
عدد سكان الجزائر (مليون نسمة)	43851044	-
عدد سكان ولاية قالمة(مليون نسمة)	-	482430
عدد سكان ولاية سوق أهراس(مليون نسمة)	-	438127
نسبة التغطية	%0.048	%0.052

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق بالإضافة الى موقع ارشيف- عدد سكان الجزائر2023. https://www.arshiff.com/ -2022/ تاريخ الاطلاع: 25-05-2023

نلاحظ من خلال الجدول أن اجمالي ملكية الحسابات المصرفية المالية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية على المستوى الوطني و التي كانت ابتداءً من 01-02-2022 الى غاية 04-05-2023 قد بلغت 21156 حساب مصرفي مالي اسلامي فبالنظر الى اجمالي عدد السكان في الجزائر نجد أن نسبة التغطية تقدر ب0.048% اذ تعتبر هذه النسبة ضئيلة جدا و قد يرجع ذلك كونها حسابات تم فتحها حديثا، اما بالنسبة على مستوى وكالة قالمة و التي تضم 5 فروع من ولاية قالمة و 5 فروع من ولاية سوق أهراس حيث بلغ عدد اجمالي الحسابات المصرفية الاسلامية 485 حساب بنسبة تغطية 0.052% اذ تعتبر هذه النسبة ضعيفة بالنظر الى اجمالي عدد السكان لولايتي قالمة و سوق أهراس .

وعليه نستنتج بعض الأسباب التي قد تؤدي إلى ضعف ملكية الحسابات المالية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية و التي من بينها:

- قلة الوعي والتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية فقد يكون هناك نقص في التوعية بين العملاء وعدم الفهم الكامل للمبادئ والأحكام المتعلقة بالتمويل الإسلامي، مما يؤدي إلى قلة الطلب على هذه الحسابات.
- قد يواجه العملاء بعض المخاوف بشأن تطبيق الأحكام الشرعية بشكل صحيح في الحسابات المالية الإسلامية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى انعدام الثقة وتراجع الاهتمام بهذه الحسابات.

3. تطور حجم التمويلات المالية الاسلامية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

يمكن تتبع تطور الخدمات و المنتجات المالية الاسلامية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية، من خلال الفترة 2020 الى 2022، وذلك لأن البنك بدأ العمل و فق أحكام و مبادئ الشريعة الاسلامية مؤخرا فقط.

الأدوات المالية الإسلامية قامت بإضافة فئة جديدة من الأفراد، مما أدى إلى ارتفاع حجم التمويلات المالية المصرفية، في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الجدول رقم 19: تطور حجم التمويلات المالية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الوحدة : دينار جزائري.

السنوات	2020	2022	نسبة التطور
الحسابات الجارية الاسلامية	42.600.0000	1.114.000.000	%18
القروض الاسلامية صيغة المرابحة	126.112.000	176.086.000	%39

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات القدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة في شباك الصيرفة الإسلامية.

الشكل رقم 13:تطور حجم التمويلات المالية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

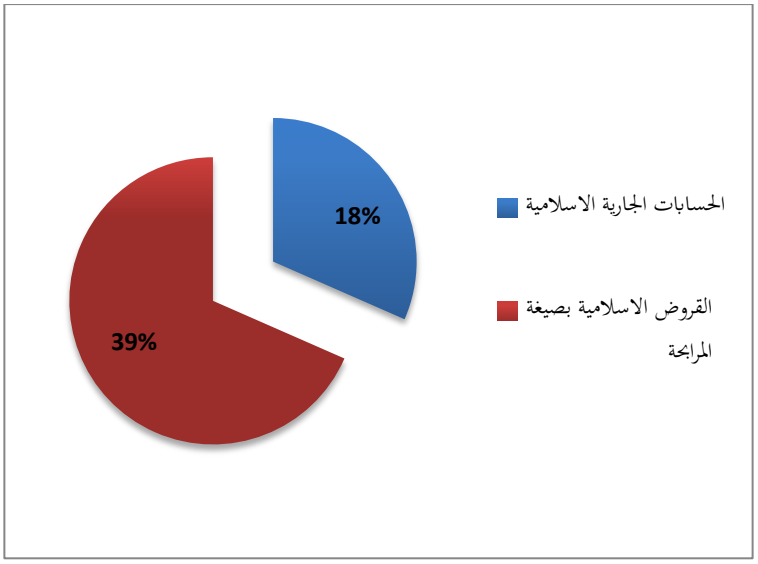

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية عرف تتطور ايجابي في ما يخص الخدمات و المنتوجات المالية الاسلامية في الفترة 2020-2022، حيث نجد مبالغ الحسابات الجارية الاسلامية ارتفعت بنسبة18%، و هذا يعنيأن هناك اقبال في التعامل بالتمويل الاسلامي بالنسبة للأفراد الذين ساهموا فيادخار أموالهم في حسابات جارية اسلامية التي تم فتحها،أما في ما يخص القروض الاسلامية بصيغة المرابحة فقد ارتفعتبنسبة 39 % خاصة القروض الموجهة للقطاع الفلاحي الموافقة لمبادئ الشريعة الاسلامية كونه يدعم القطاع الفلاحي.

5. مؤشر بطاقة ائتمان لبنك الفلاحة و التنمية الريفية " وكالة قالمة":

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية "قالمة" في مجال تطوير أدوات الدفع الالكتروني في هذه الحالة يمثل مؤشر امتلاك بطاقة ائتمان في البنك استخدام البطاقات المصرفية الالكترونية المذكورة سابقا من بينها بطاقة ما بين البنوك (CIB) بطاقات السحب والدفع (CBR) وبطاقات التوفير، إذ تعتبر هذه البطاقات الخاصة بالبنك بطاقات حسم وليست بطاقة ائتمان ، أي ان العميل لا يمكنه أن يسحب مبلغ أكبر من رصيده الحقيقي، فهي لا تساهم في توسع الائتمان و إنما هي تستعمل فقط للسحب ما بين البنوك فقط.

و الجدول الموالي يمثل عدد الأفراد الذين يملكون بطاقات مصرفية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

الجدول رقم 19: وضعية البطاقات المصرفية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية "وكالة قالمة" 2023/04.

نوع البطاقات	المطلوبة	في المخزن	الممنوحة للعملاء	المنتهية
بطاقة السحب بين البنوك CBRI	145	39	814	22
بطاقة السحب و الدفع ما بين البنوك الكلاسيكيةCIBC	1987	307	3625	141
بطاقة التوفير	715	183	2005	279
البطاقة الذهبية للسحب و الدفع ما بين البنوكCIBG	1673	51	1004	28
بطاقة ماستر كارد تيتانيوم MCDT	19	2	40	2
بطاقة ماستر كارد كلاسيكية MCDC	41	1	82	1
بطاقة الاعمال الكلاسيكيةCACL	142	0	3	0
بطاقة الأعمال الذهبيةCAGD	74	0	4	0
المجموع	4796	583	7577	473

المصدر: من الوثائق المقدمة من قبل الوكالة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى دراسة اهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر فرغم الجهود التي تسعى من خلالها الحكومة الجزائرية في تطوير شمول مالي الا انها لا تزال بعيدة عن متوسطات المؤشر العالمي للشمول المالي حيث تشير الإحصائيات إلى أن هناك نقص في التغطية المصرفية وعدم توفر فروع البنوك في بعض المناطق، وأيضا على الرغم من التقدم التكنولوجي، إلا أن استخدام الخدمات المالية الرقمية في الجزائر لا يزال منخفضًا.

و عليه فقد تم اجراء دراسة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة حول مساهمة التمويل الاسلامي في تطوير مؤشرات الشمول المالي، وذلك من خلال التقدم الى شباك الصيرفة الاسلامية الموجود في الوكالة فكانت النتائج المتوصل اليها ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى على تطوير الخدمات و المنتجات المصرفية الاسلامية و ذلك وفق نظام صيغة المرابحة في تمويل المشاريع و فتح حسابات اسلامية مما يجعله يستقطب عدد اكبر من العملاء لتطوير شمول مالي ، لكن لايزال هناك نقص في الطلب على هذه الخدمات و المنتجات المصرفية الاسلامية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

التمويل الإسلامي هو نظام تمويل يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ، ويهدف إلى توفير حلول مالية متوافقة مع الأحكام الشرعية، يتميز التمويل الإسلامي بالتركيز على المبادئ الأخلاقية والعدل في التعاملات المالية، ويعتبر تمويلًا بناءً على المشاركة المشتركة بين أطراف الصفقات، ومن أهم صيغه(المشاركة، المرابحة، الاجارة، المضاربة ، الاستصناع، السلم).

ولقد تزايد الاهتمام بالتمويل الاسلامي عالميا ، خاصة في الآونة الاخيرة بعد الأزمة العالمية 2008 نظرا لأهميته في تعزيز الشمول المالي الذي يتحقق من خلال تطوير الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع، خاصة ذوي الدخل المنخفض وذلك لدعم الاستقرار المالي، و دعم النمو الاقتصادي.

اما بالنسبة للشمول المالي الذي يعمل على اتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من مؤسسات و أفراد خاصة تلك المهمشة، لإيجاد منتوجات مناسبة لاحتياجاتهم منها مثلا حسابات جارية ، خدمات الدفع و غيرها من المنتجات المالية، كما يعمل على تعزيز الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي.

أما عن الجزائر والتي لايزال فيها السوق المالي والمصرفي ضعيفا، ولا تحوز إلا على بنكين إسلاميين فقط، والتي تأخرت قرابة ثلاثين سنة بعد إصلاحات قانون القرض والنقد 1990 في تبني الصيرفة الإسلامية، سمحت مؤخرا للبنوك العمومية تحت نظام بنك الجزائر – بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية مستقلة محاسبيا وماليا عن البنك الأم بتقديم خدمات إسلامية مختلفة، وذلك بهدف تقديم خدمات يسهل الوصول اليها جميع فئات المجتمع لتمويل المشاريع وتعظيم الأرباح وتحقيق التنمية الاقتصادية. وهذه الخطوة الجبارة التي تتوافر لها شروط النجاح من التغطية الجغرافية والإطار البشري المؤهل ، فيمكنه أن يحقق نهضة اقتصادية حقيقية، خاصة وأن البنوك العمومية تهيمن على 87% من إجمالي النشاط المصرفي الوطني، وإن سمحت بنسبة من هذه الحصة لتتحول إلى الصيرفة الإسلامية التي تعرف طلباء حينها يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على المدى القريب.

و بعد دراستنا في بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أجل التوصل الى مساهمة التمويل الاسلامي في تطوير الشمول المالي ، للتعرف على الخدمات و المنتجات المالية الاسلامية و التي تساعد على جذب عدد أكبر من العملاء حيث توصلنا الى مجموعة من النتائج و الذي لخصنا من خلالها مجموعة من التوصيات

1. اختبار الفرضيات:

- الفرضية الاولى: " **يساعد التمويل الاسلامي بمختلف صيغه على زيادة مؤشرات الاستخدام المالي.**" ،تم تأكيد صحة الفرضية، **لأن** من خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا أنه تم إدراج صيغ تمويلية جديدة، أدى إلى زيادة الاستخدام المالي من خلال زيادة عدد الحسابات المالية، و تطور حجم التمويلات الإسلامية.

- الفرضية الثانية:"**تتجه الجزائر نحو تبني التمويلات الاسلامية من خلال فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية من أجل تعزيز الشمول المالي**"،تم تأكيد صحة الفرضية، **لأن** من خلال الدراسة أن الجزائر سعت جاهدة لتفعيل إدراج التمويلات الإسلامية بالبنوك التجارية، لا سيما على وضع النظام 20/20 حيز التطبيق، و الذي ينص على إدراج التمويلات الإسلامية في المصارف التقليدية، لإتاحة فرص الوصول الى الخدمات المصرفية لجميع فئات المجتمع خاصة الفئة التي ترفض التعامل بالربا أخذًا وعطاءًا.
- الفرضية الثالثة:**تتوفربيئة الصناعة المالية والمصرفية في الجزائر العوامل الأساسية للشمول المالي**،تم نفي صحة الفرضية، لأن الجزائر تتميز بضعف البنية التحتية للنظام المالي و ضعف الوعي و النقص في الثقافة المالية مما أدى الى ضعف الشمول المالي في الجزائر ، وهذا راجع الى عدم القدرة على التنويع وتطوير المنتجات و الخدمات المالية.

- الفرضية الرابعة: **إن حداثة تطبيق أدوات التمويل الاسلامي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة أدى لضعف مساهمتها في دعم متطلبات الشمول المالي**"، تم تأكيد صحة الفرضية، **لأن** عدم وجود الإعلان الكافي عن الصيغ الإسلامية المعتمدة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، أدى إلى نقص الاقبال عليها وخير دليل أنه منذ تطبيق الصيغ يوجد ملف واحد فقط (صيغة المرابحة)، لكن هناك تطور ملحوظ في حجم التمويلات الاسلامية و الاقبال على حسابات الادخار الاسلامية المصرفية.

من خلال دراستنا التطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد دراسة حجم الأصول الاسلامية تبين لنا أنه لا توجد زيادة كبيرة في الاتجاه نحو الخدمات و المنتجات المالية الاسلامية في البنك.

2. النتائج:

في ما يخص دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر فقد توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ قلة التوسع المصرفي حيث تشهد الجزائر نقصًا في عدد الفروع المصرفية، مما يصعب على الأفراد الوصول إلى الخدمات المصرفية بسبب عدم توفر فروع مصرفية قريبة منهم خاصة في بعض المناطق النائية و الريفية.
- ✓ نقص الثقة لدى الجزائريين في التعاملات المالية مع البنوك بسبب نقص الثقافة المالية، يمكن القول أن مستويات الشمول المالي في الجزائر أضعف بكثير من المستويات العالمية.
- ✓ قلة الوعي المالي و بحيث يعاني العديد من الأفراد في الجزائر من قلة الوعي المالي وعدم التعرف على الفوائد والخدمات المالية المتاحة لهم، يحتاج الأفراد إلى التوعية حول الفوائد وطرق الاستفادة من الخدمات المصرفية، وهذا يتطلب جهود تعليمية وتوعوية من قبل المؤسسات المالية.

في ما يخص دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية فقد توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ نقص الطلب على الخدمات المالية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و هذا راجع الى قد يكون هناك نقص الاعلان ،الوعي والتثقيف بشأن المبادئ والمنتجات المالية الإسلامية، بالتالي يقلل من مساهمتها في تعزيز الشمول المالي.
- ✓ عدم وجود اقبال كبير للعملاء للتعامل بالتمويل الاسلامي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية خاصة وكالة قالمة بحيث يوجد ملف واحد قيد الدراسة.
- ✓ يعتمد التمويل الاسلامي ببنك الفلاحة و التنمية الريفية على صيغة المرابحة فقط في شباك الصيرفة الاسلامية لتمويل القروض .
- ✓ عرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية تطور مقبول بالنسبة للأفراد الذين ساهموا في ادخار أموالهم في حساباتهم الجارية الاسلامية، وايضا بالنسبة للقروض الاسلامية بصيغة المرابحة خاصة الموجهة للقطاع الفلاحي، وهذا ما يزيد من مساهمتها في تطوير الشمول المالي.

اقتراحات الدراسة:

هناك الاقتراحات من التوصيات يتطلب التعاون والتنسيق بين الحكومة الجزائرية والقطاع المالي أخذها بعين الاعتبار:

- ✓ من الضروري تطوير بنية تحتية مالية قوية تضمن توفير بيئة قانونية مناسبة تدعم توسيع الشمول المالي في الجزائر، وتهتم بالفئات المهمشة ماليًا، سواء كانوا أفراد أو شركات صغيرة، و تدعم الانتشار الجغرافي للبنوك و المؤسسات المالية و أنظمة ووسائل الدفع و التسوية.
- ✓ يجب توفير برامج تعليمية تستهدف الى تعزيز التعليم المالي من خلال، تعليم المواطنين حول المفاهيم المالية الأساسية مثل التوفير والاستثمار. كما يمكن ضم هذه البرامج في المناهج الدراسية وتقديمها للشباب والبالغين.
- ✓ تشجيع الابتكار المالي: يمكن دعم الابتكار في قطاع الخدمات المالية من خلال تشجيع إنشاء شركات ناشئة تقدم حلول مالية مبتكرة مثل الدفع الإلكتروني والتمويل الجماعي، يمكن توفير الدعم والتمويل لهذه الشركات وتسهيل بيئة الأعمال لتعزيز الابتكار والنمو في القطاع المالي.
- ✓ تعزيز التوعية المالية والشمول المالي من خلال حملات إعلامية وبرامج توعية تستهدف الجمهور، يجب توفير الموارد والدعم للجمعيات والمنظمات غير الربحية التي تعمل في مجال التعليم المالي وتوفير المشورة المالية.

كما يمكن اقتراح بعض التوصيات ببنك الفلاحة و التنمية الريفية:

- ✓ يجب على بنك الفلاحة و التنمية الريفية العمل على توسيع شبكة فروعه، ونقاط الخدمة في المناطق الريفية لتوفير وصول سهل ومريح للخدمات المالية الإسلامية، لتعزيز الشمول المالي.
- ✓ العمل على تنويع صيغ المنتجات المالية الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و عدم حصرها على صيغة المرابحة فقط، بإمكانه اضافة صيغ أخرى من صيغ التمويل الاسلامي كالمشاركة، و المضاربة، و الاجارة المنتهية بالتمليك.
- ✓ يجب على البنك تقديم برامج تعليمية موجهة للعملاء والمجتمع المحلي حول المفاهيم المالية الإسلامية وأصولها، يمكن توفير ورش عمل ومحاضرات توعوية للفلاحين والمشاريع الريفية لزيادة الوعي والفهم حول الخدمات المالية الإسلامية.

- ✓ يمكن للبنك تكوين شراكات مع المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى ، مثل البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية ، لتبادل المعرفة والخبرة وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية المتاحة في المناطق الريفية.
- ✓ اهتمام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتنمية الموارد البشرية العاملة في شباك الصيرفة الاسلامية، من خلال دورات تكوينية مع مختصين جامعيين فقهيا و اقتصاديا، من أجل تبسيط المعاملات المالية الاسلامية للعملاء، الذين يصعب عليهم فهم المعاملات المالية.
- ✓ على بنك الفلاحة و التنمية الريفية الحرص على تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالنظام المصرفي الإسلامي ، بما في ذلك القوانين التي تدير العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. المراجع بالعربية:

1.1 الكتب:

1. البستاني الشيخ عبد الله الوافي، معجم وسيط للغة العربية ، بيروت، مكتبة لبنان، 1990.
2. جينقاق كوس-بروكيه، **التمويل الإسلامي**، ترجمة مصطفى الحيزي، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، الطبعة الأولى،2011
3. حسام الدين موسى عفانة، **بيع المرابحة للآمر بالشراء** : دراسة تطبيقية في ضوء تجربة شركة بيت المال الفلسطيني العربي ،فلسطين، الطبعة الأولى، 1996.
4. حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، **تمويل المشروعات المخبرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان،2015.
5. حمد بن عبد الرحمان الجنديل، ايهاب حسن أبو دية، **الاستثمار و التمويل في الاقتصاد الاسلامي**، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2009
6. خولي رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: عمان، 2015
7. رفيق يونس المصري، **المصارف الاسلامية**، مركز النشر العلمي، السعودية، الطبعة الأولى،1997
8. رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، بدون سنة النشر.
9. سالم علي سالم صبران البريكي، **أثر صيغ التمويل الاسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2018
10. سامر رافع زكانه، **أساليب خلط مال المضاربة في المصارف الإسلامية**، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان،2000
11. سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية**، جمعية التراث، غرداية، الجزائر،2002.
12. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
13. عبد الحميد البعلي، **فقه المرابحة**، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، مصر، دون سنة النشر.
14. عبد الحميد محمود البعلي، **أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامي**، الديوان الأميري،الطبعة الأولى، الكويت، 2008.

15. عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، **المضاربة كما تجريها المصارف الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005
16. عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الشرعية و الوضعية (النظام المصرفي، نظرية التمويل الاسلامي، البنوك الاسلامية)**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، 2013
17. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، **التمويل الاسلامي و دوره في تمويل المنشآت الصغيرة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2017
18. فليح حسن خلف، **البنوك الاسلامية**، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الاولى،2006
19. فؤاد عبد اللطيف السرطاوي ، **التمويل الاسلامي و دور القطاع الخاص**، دار المسيرة، عمان، طبعة الأولى ، 1999
20. فوزي عطوي، **علم الاقتصاد في النظم الوضعية و الشرعية الاسلامية**، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان، الطبعة الاولى،2005
21. قيصر عبد الكريم الهيتي، **أساليب الاستثمار الاسلامي وأثرها على الاسواق المالية**، دار رسلان للطباعة و النشر، سوريا، الطبعة الاولى، 2006.
22. قيصر عبد الكريم الهيني، **أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، ،2002.
23. كمال خليفة أبو زيد وأحمد حسين على حسين، **محاسبة الزكاة: دراسات نظرية وتطبيقية**، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
24. مايح شبيب الشمري، **التمويل الدولي أسس نظرية و أساليب تحليلية**، دار الضياء للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، بغداد، 2015
25. محمد أحسن الخضيري، البنوك الاسلامية، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الثالثة،1999
26. محمد البلتاجي، المصارف الاسلامية(النظرية- التطبيق- التحديات)، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2012
27. محمد شيخون، **المصارف الاسلامية**، دار وائل للنشر، عمان، 2002
28. محمد غياث شيخة، **التمويل: المبادئ- السياسات- التوجيهات الحديثة**، بدون دار النشر ، 2022
29. محمد محمود المكاوي ، **البنوك الإسلامية، النظرية-التطبيق-التطوير**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر، الطبعة الأولى، ، 2012.

30. محمد محمود المكاوي، **أسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة و السيطرة** ،المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، مصر، 2008
31. محمد محمود المكاوي، **الاستثمار في البنوك الاسلامية**، دار رؤية، دون طبع، المعمورة، الاسكندرية،2011.
32. محمود إرشيد عبد الكريم أحمد، **الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس ،الطبعة الأولى ،الأردن،2001.
33. منذر قحف، **الوقف الاسلامي: تطوره– إدارته– تنميته**، دار الفكر، دمشق، 2000.
34. هادي عواد مسلم، **التمويل في الاسلام**، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان، 2016
35. الهام جهاد صالح، **بيع السلم كأداة تحويل في المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2015.
36. هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة**، دار النفائس، الاردن، 2009.
37. هيثم محمد زغبي، **الادارة و التحليل**، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2000
38. وائل عربيات، **المصارف الاسلامية و المؤسسات الاقتصادية**، دار الثقافة، الأردن،2006.
39. ياسر نصر الله محمد، **أيديولوجية الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2017.

2. **المحاضرات و الرسائل الجامعية:**

- **رسائل ماجستر:**

1. عبد اللطيف طيبي، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التدويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2008-2009.

- **المحاضرات الجامعية:**

1. عبد الواحد غردة ، **محاضرات في الصيرفة الاسلامية**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر،2018-2019.

3.الملتقيات:

1. خديجة خالدي، **خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة لجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة بلقايد، تلمسان، جانفي 2009.

2. عبد المجيد قدي ، عصام بوزيد ، **التمويل في الاقتصاد الاسلامي**، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة و البدائل المالية المصرفية، النظام المصرفي الاسلامي نموذجا، 05-06-2009، الجزائر، ص 15.

3. ميلود زيد الخير، **ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع .. ورهانات المستقبل، جامعة عمار ثليجي بالاغواط.، الجزائر، 20 فيفري2011.

4. المجلات و المقالات:

- **المجلات:**

1. أحمد خروبي لقواس، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الإستقرار المالي تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت -المجلد 04- العدد01،جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، جانفي 2023.
2. أحمد سعيد البكل، ايمان فاروق الحداد، **الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، أفريل 2022.
3. أحمد يقور و آخرون، **التمويل الإسلامي الأصغر كالية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي** (دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني للفترة 2013-2017)، مجلة أراء لدراسات الاقتصادية والإدارية المركز الجامعي أفلو الجزائر، المجلد 03،العدد02،2021.
4. أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكادمية، المجلد04 العدد02، 2021.
5. آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب** ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد10 ،العدد 03. الجزائر ،2018.
6. بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، **العمق المالي وأثره في تعزيز السلامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2015)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد15، العدد 56،2020.
7. زهراء أحمد، محمد توفيق النعيمي، **تحليل مؤشرات الاشتمال العالي للقطاع المصرفي العربي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،جامعة تكريت، العراق، المجلد 4 ،العدد 40 ،2017.
8. زهير بن دعاس، أمين عويسي ، **صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 4،2018.

9. صورية شعبي ، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 03 العدد 02 ، 2018.

10. عائشة لحرش، خالد مسعد، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا**، ، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثامن، العدد01 ،جامعة تلمسان الجزائر، (أفريل 2022).

11. العباس بهناس، و آخرون، **أسس و متطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة التجربة الاردنية**، مجلة معارف المجلد14/العدد2 (ديسمبر2019).

12. عبد الكريم بوغزالة امحمد، **التمويل الاسلامي و النمو الاقتصادي(دراسة عينية من الدول بالفترة 2008–2020)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد05، العدد02، 2022.

13. علي جوادي، أحمد ضيف، **أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2018–1990)**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12 ، العـدد3، 2021.

14. فلاق صليحة وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي** ، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، بجامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر المجلد 07 العدد 04 ديسمبر 2019.

15. محمد، قويدري، فاطمة الزهراء سبع، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبّق في الاقتصاد الإسلامي**، مجلّة العلوم الإسلاميّة والحضارة جامعة عمار ثليجي، مركز البحث في العلوم الاسلامية و الحضارة، الأغواط، الجزائر، العدد الخامس ،2017.

16. نبيل بهوري ، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه (دراسة حالة الدول العربية)**، مجلة الاقتصاد الجديد، ، المجلد 10 ، العدد 03 ،جامعة خميس مليانة الجزائر، 2019.

17. نجيب الله حاكمي، سميرة بولحبال، **الشمول المالي في الجزائر بين اتاحة و استخدام الخدمات المالية، بين دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس المغرب**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد02، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر،15 ديسمبر2021.

18. هدى معيوف، **دور الوقف الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**: رؤية استشرافية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الوادي. الجزائر. المجلد 07 .العدد 01 .مارس 2022.

19. هند مهداوي، اسماعيل مراد، **صيغ التمويل التشاركي (المشاركة و المضاربة) آلية لتحقيق الأمن الاقتصادي**، مجلة الاحياء،المجلد22، العدد31، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عين تيموشنت،21 جوان 2022

20. وحيدة بولمرج ، شافية كتاف ، **الشمول المالي و دور التمويل الأصغر في تعزيزه (تجربة السودان نموذجا)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد07، العدد03،جامعة سطيف1، الجزائر،ديسمبر2021.

21. يسمينة قاسي، عابد بشكير، **واقع الشمول المالي في المصارف الاسلامية –دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية**، مجلة بحوث الاقتصاد و المانجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة أحمد زبانة غليزان، الجزائر، جانفي، 2023.

- **المقالات:**

1. حازم يوسف أبو ضيف عبد العال،**التمويل بالدين والفائدة بين الفقه الإسلامي والاقتصاد التقليدي (الأحكام الفقهية والبدائل الشرعية)**، مقالة في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ، مصر،2019.

2. حسام الدين ابراهيم،Doğan Delil GÜLTEKİN ،**التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية: المرابحة نموذجا)**،مقالة في كلية كاربوك للعلوم الاسلامية، الجامعة الاسلامية العالمية، ماليزيا، مجلة (ILAHIYAT)، 2021.12.31.

5. المواقع الالكترونية:

1. منذر قحف، **أساسيات التمويل الاسلامي، كلية الدراسات الحديثة** ، جامعة حمد بن خليفة، بدون دار النشر، الدوحة، قطر، 2013، ص ص108-109.متوفر على الرابط التالي:

2. https://platform.almanhal.com/Files/1/21383

3. صلاح بن فهد الشهلوب، **صناعة التمويل الاسلامي و دورها في التنمية**، بحث بجامعة الملك فهد للبترول و المعادن، 2007، ص ص3-4. متوفر على الرابط التالي:

4. https://faculty.kfupm.edu.sa/IAS/shalhoob/research.htm

5. يسر برنيه و آخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019، ص2. متوفر على الرابط التالي:

6. https://www.amf.org.ae/ar/publications/awraq-bhthyt/alshmwl-almaly-fy-aldwl-alrbyt-aljhwd-walsyasat-waltjarb

7. صندوق النقد العربي، **متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، على الموقع: https://www.amf.org.ae/ /

8. صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، ص ص09-10.على الموقع:
9. https://www.amf.org.ae/ar/publications/alljnt-alrbyt-llrqabt-almsrfyt/nshrt-tryfyt-hwl-mfahym-alshmwl-almaly
10. موقع البنك الدولي:https://data.albankaldawli.org/.
11. International Monetary Fund, **Rethinking the Role of the State in Finance**,
12. https://www.cbd.int/financial/doc/global-financial-development report-2013.pdf,p23
13. World Bank Group,Thelittle Data Book On Financial inclusion 2012,2015,2018,2022 https://openknowledge.worldbank.org/search?spc.page=1&query=%20The%20Little%20Data%20Book%20on%20Financial%20Inclusion&spc.sf=score

6. المراجع الأجنبية:

Causse broquet G, **la finance inlamique**, **danger le photocopillage** tue le livre, paris, 2012.

الملاحق

الملحق رقم:01

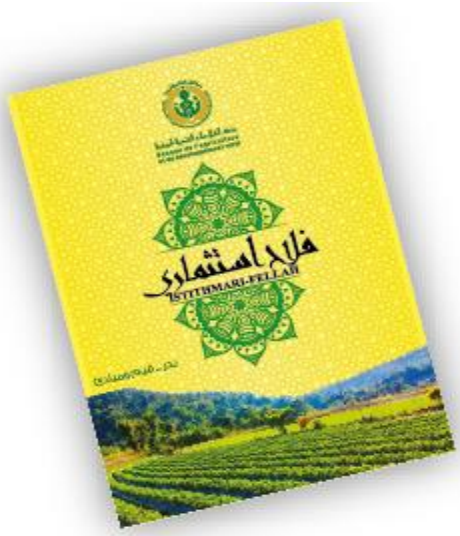

دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح منتج للأرباح

الملحق رقم:02

دفتر ادخار إسلامي استثماري منتج للأرباح

الملحق رقم:03

دفتر توفير إسلامي بدون عائد

الملحق رقم:04

دفتر توفير إسلامي أشبال

الملحق رقم: 05